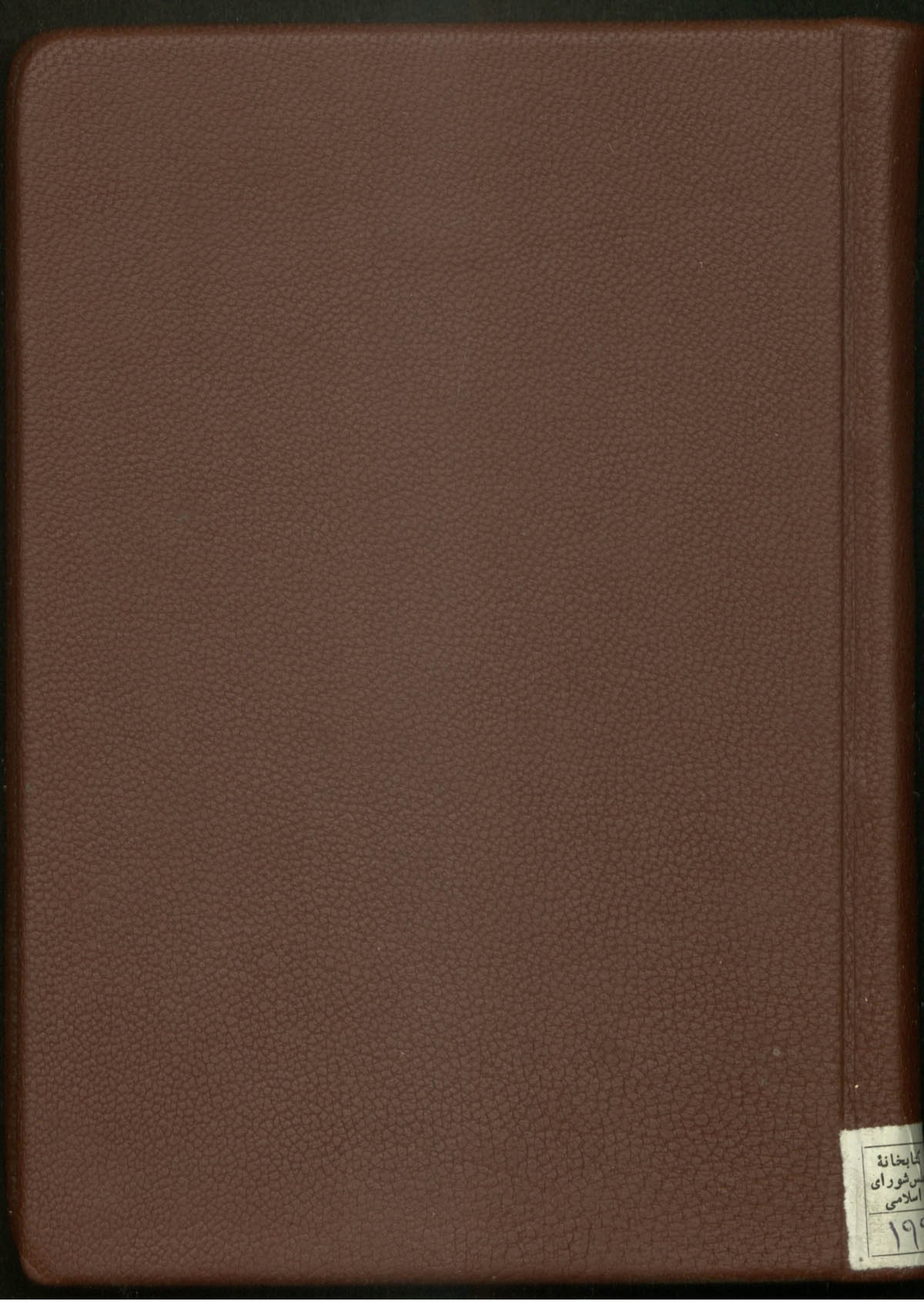

تابخانهٔ
س شورای
اسلامی
۱۹

شرح اعراب ديباجة المصباح لسيد على زاده

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جار اي لا يصل الى تصوره بحقيقته كل من يجد في اكتسابه باي طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه يميزه عما عداه وما قيل ان يجار بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه من اي يجده فلبس بشيء فخلوه عن هذه الفائدة اعني الاشارة الى عدم الوصول باي طريق كان على انه فيه ايهام جواز التحويه بدون البلوغ وهو بطة ولا يحصى اي لا يضبط عدد نعمه عاد في الكشاف وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اي لا تضبطوا عددها فالاحصاء ههنا استعمل في الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا جار اي صار متحيرا في بحار عرفانه اوراح العالمين بكسر اللام وجار اي صار متحيرا ابا نوار اهمه اشباح جمع شبح العالمين بفتح اللام والصلوة على من لم ير اي لم يبصر فلا يقتضي الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو بفتحين ما بقي من رسم الشيء الكفر الا طمسه ومحاه من المحو عطف تفسيري في مختار الصحاح الطموس الانمحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب فهو متعد ولازم ولا رسما عطف على اثرا ولا زائدة مؤكدة للنفي اي ولم ير رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه في مختار الصحاح وعفى المنزل اي درس والمحى وعفته الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا انتهى فهذه القرينة مؤكدة لما عطف عليه للقرينة السابقة جنب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى اي بالاهتداء او بالهداية

او بالهداية للناس فان هوى يجيء متعديا ولازما والنور اي بالنور الذي يتلالا في جبهته او بنور الاسلام الذي طلع على الخلق فدفع عنهم ظلمة الكفر به المنشرح بيمن تقدمه بالفتح والسكون مصدر ميمي من قدم اي محمد الذي ينشرح ببركة قدومه بالرسالة القلوب مرفوع على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والصدور عطف على القلوب فالمنشرح بالجر صفة مشبهة لمحمد اي صفة جرت على غير من هي له والصلوة على آله الكرام واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذا اشارة الى الاوراق التي كتبها اشارة ذهنية او حسية بناء على ان الديباجة مهذه متاخرة عما كتبه كما هو الاكثر اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة المصباح في مختار الصحاح الديباجتان الخدان فلان ما ذكر هو في اوائل الكتب حذاء او وجهها ولذلك سمي بالديباجة ماخوذة من غرائب فوائد المفتاح وابتدا انا اولا نصب على الظرفية اي قبل اعراب الديباجة باية من كتاب الله تعالى تبركا وتيمنا وعرفوا الآية بانها طائفة من القرآن متصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة وبيت بالجر اي ابتداء ببيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنا اي حذاقة في باب الاعراب واعتياد المبتدئ يقال مرن على الشيء من باب دخل تعوده واستمر عليه كذا في مختار الصحاح معتصما حال من فاعل ابتدا من الله بحبل الرشاد اي متمسكا بحبل الرشاد كائنا من الله وقدم الحال اعني من الله على ذي الحال المجرور وهو حبل الرشاد وان لم يجز في الاصح للسجع في الافعال اعتصم به استمسك وما وقع في بعض



السبيل الرشاد وبدون الباء لا بأس عده كتب اللغة التي رأيتها باتفاق الهادي
الى سبيل السداد بفتح السين المهملة الاستفادة ومعذرا عطف على معتصما بان
شغلني الى غيره مفعول له والعذر اي الاعتذار عند كرام الناس مقبول اما الآية
فقوله تعالى قال رب اني لا املك الا نفسي واخي قال فعل ماض فاعله مستتر فيه
راجع الى موسى رب منادى حذف حرف ندائه وحذف ياء المتكلم ايضا اجتزاء بالكسرة
اي اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه
وفتحه كما جاز في غير النداء وجاز حذفه اجتزاء بالكسرة وهذا الحذف في غير النداء
قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء فيطلب الفراغ منه
بالسرعة للتوجه الى المقصود وجاز ابداله لوجوده في غير النداء نحو يا عبادي يا ربا
تجاوز عني وعليه قوله عم انفق بلالا بغير تنوين اصله يا بلالي فحذف ياءه وقلب
ياء المتكلم الفا اما ما روي مضموما او منونا على جعل بلال اسم جنس نحو لكل فرعون
موسى فليس مما نحن فيه لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا في المضاف
الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في يا عدوي
يا عدو ويجوز اثبات الياء ولا يا عدا ولا يقلبها الفا ومحل رب بدون الياء المحذوف منصوب
لانه مفعول به لان معناه اريد او ادعي ويا رب مع ما فيها اي اخرها وغايتها تقال
سائغة المجمل اي مؤخرها يعني ان قوله يا رب مع قوله اني لا املك الا نفسي
واخي في محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي
لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب

الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المفرد وهو
مشهور لا ستره بالضم ما يستر به اي لا شك فيه وهذه الجملة اي جملة يا رب مع
سائر ما ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة اي مقول القول
الذي قصد به الحكاية جملة محكية مستقلة ليس الا ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول
بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي فتدبر وكذا اما وقعت صلة لا يكون الا جملة
قول اللهم لفظ متصلة بالاستثناء في الاكثر لنفي الاثم والخطاء الحاصل بنفي الكل او
اثباته والرافع خلافه ما جاء في العموم او جاء في اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني
يا رب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او انما كيد كلامه عند المستمع
اعلم اني ادعو الله يشهد على كلامي انه حق واستثنائه صدق وقد يقال قد جرت
العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان في اثباته
بالله تعالى واصله يا الله ام اي اقصد بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال
وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان قال ههنا
بمعنى ذكر ويشمل هذا ايضا قولهم قولنا ضرب مصدر وغير ذلك لكن ح لا يكون
الجملة واقعة موقع القول المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيها وقعت
فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مقول قال والمفعول لا يكون
الا مفردا يعني انا لا نم انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كونها
كون مقول القول حكاية عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موضع المفعول
فهو في موقع المفرد فلذا اعتبر حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول

ذلك القاعدة في محل النصب لكون مفعول القول بل عنه هذا واعلم ان التي عندهم كون
الجملة الواقعة مفعول القول في محل النصب ولهذا عدها احدى الجمل السبع التي لها
محل من الاعراب حين قسموا الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما لها محل منه
ويشعر بذلك قولهم ان مفعول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظا منصوبا
الا اذا كان مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر ربعي لحكاية مثلا
اذا قال سمعت الله اكبر ويقول احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله
اكبر وهو الكلام حق فقولك حقا بدل هو المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهى
واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان المقولية وكذا الفاعلية انما تطرأ ان
هو على الاسم الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون الا لفظا مفردا لا جملة
فحينئذ يستقيم الكلام ويحصل المرام بعون الله المطلب من رام الشيء طلبه كذا في شرح
جمال الدين المكشف في وكذا اي يكون القول المذكور منظورا فيه قوله النبي قال
الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل منظور فيه الخ فانه منقوض بالمنادى
نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء واسم هو المنادى لان المنادى
هو الاسم المطالب اقباله باحدى حروف النداء ففي قوله منقوض بالمنادى نوع
مسامحة قوله وجوابهم مبتدأ محذوف خبره مرتب اي جواب النحاة بان النداء
في تقدير الفعل كما مر حيث قال لان معناه اريد او ادعو رب فيكون مركب من اسم
وفعل مرتب مسطل بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان
الفعل الذي قدر بالنداء مثل اريد او اعني او ادعو كذلك اي محتمل لهما لكن يمكن ان

ان يقال نصرة لهم نصب على انه مفعول له لهم ان الملازمة في قوله لو كان الفعل الخ
المقدر به النداء اخبارا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك المقدر من الصيغ المشتركة
بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح
ونظائرها نحو بعت واعتقت وزوجت فانه اي لفظ بعت وكذا نظائرها
مشترك بين الاخبار والانشاء فان بعت يستعمل للانشاء البيع تارة وللاخبار
عنه تارة اخرى صفة لمحذوف اي تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد
تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كقيمة وربما قالوا فعله تارا بعد
تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها فنصبوا اما على الظرفية او على المصدرية
على قياس ما قيل في مرة في قولك ضربته مرة وكذا اللفظ ادعو يستعمل تارة
للانشاء والنداء اي لانشاء واثبات به هذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن
الدعوة الاتية فلا باس بنا ان نذكرهما معنى الانشاء والاخبار ارشادا
للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم فانه
وضع لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت
به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو اي مدلول بعت صدور البيع منك في الزمان
الماضي او لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله وهو الانشاء
كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب من
المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالي يكون لاثبات طلب صدور
البيع منك بالحق الان قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح ابدا ولازما اما المثبتة اسم

الاشارة لان كقولك الآن معناه هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه واما اللام فيه
الحرف بل هو في اصل الوضع ونبرة واحدة فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تقصد ويكون في
الاستعمال مع لام التعريف وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف
يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ويتنكر ولا يبقى على حال فلما لم ينصرف منه تبين ان
اللام ليست بحرف لان الحرف لا يتعرف فيه كذا في شرح اللباب وهذا المذكور
من قوله اما الاظهار مدلوله او الاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات
ما كان يريدون ان قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان خرج عنه ظاهر اخبارات
الاستقبالية والحالية لكن ثبت ذلك في التحقيق لان معناه هو هذا المذكور بعينه
وذلك لان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان اثبات ما ثبت وتحقق في نفس
الامر من النسب في احد الازمنة الثلاثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا واستقبالا او
او نقول انه ليس من قبيل التوقعات [illegible] بل من قبيل [illegible] الواقعة بينهما
بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف على
اثبات اي ما نفي على ما [illegible] المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب وما يضرب حالا
والانشاء والاثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامر وطلب تركه في النهي
فانها يحصل ان بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ موجد له فلذا اي فلهذا ما الاظهار
مدلوله او الاثبات مدلوله معنى قولك اهل المعاني اي علماء علم المعاني والبيان
اما ان يكون لنسبة الكلام خارج تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج او لا
تطابقه فخبر والا اي وان لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه او لا تطابقه فانشاء

بها ليست حرف انشاء بل مركب من ان ولا فانه انشاء بيان ذلك ان الكلام
الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي
بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما
نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن بان هذا ليس
ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة التي حصلت في الذهن المفهومة من الكلام لتلك
النسبة الواقعة التي رجعه بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب
وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع الخارج وما في نفس الامر فاذا قلت بعت واردت
به الاخبار عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد
مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فالبحث
طويل الذيل اي كثير الاطراف والجوانب قوله فيه اي في معنى الاخبار والانشاء
متعلق بالبحث وانما اخره للمشاكلة بقوله ما نحن فيه في قوله فلا ادعي
الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الاية الكريمة اي ان حرف من الحروف المشبهة
بالفعل ومل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي املك فعل مضارع
متكلم فاعله مستتر فيه اي منوي فيه وهو انا الا حرف استثناء [illegible] ان فانه
لا ظرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون صفة بمعنى غير حملا عليه [illegible]
المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة النفس اليه ونفس المضاف الى ياء المتكلم منصوب
تقديرا على انه مفعول اي عند الشيخ ابن الحاجب واما على مذهب بعضهم منصوب محلا

ولا اشارة الى المذهبين قال فيما سبق ومحل زيد منصوب والاستثناء مفرغ
بحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس لا نفسي
واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل في الصحاح لكن ههنالك
بحسب ذلك اي بقدره وعدده وكلمة حسب اذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين فيها
مفتوحة والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول فالعامل ههنا
وهو لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به وانما يسمى هذا الاستثناء مفرغا لانه
فرغ بضم الفاء المجهول فرغ بالتشديد بنيا اي هيئ للمستثنى العامل الذي قبل الا
فسميتهم بالمستثنى اي المستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز مرسل من اطلاق اسم العامل
على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل لحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اي
اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي للمستثنى وسمي اي ما بعد الا باسم المستثنى منه من
الفاعل والمفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جاء الا زيد حكمنا بانه فاعل جاء وهو
الفاعل في الحقيقة بدل من الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قامت
هند ومما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجري في معمولات الفعل الا في المفعول معه
تقول ما رأيت بعد الا زيدا وان تظلل الا ظلما وما ضربته الا تأديبا وما اضللنا الا نهار
الا امام ولا نقول لا تمش الا وزيدا ومحل الجملة الفعلية اعني لا املك هو ما عملت فيه الجملة
فيه هذه عبارة مشهورة فيما بين العربين لكن فيها مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعامل
رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول القول اي جزء منه ولا محل لها
من الاعراب لان الكلام في محل النصب على ما قيل هو مجموع المقول القول لا جزؤه على ما هو الحق

جرحوا عليه واني يحتمل وجوها الاول ان يكون مرفوعا بتقدير ان الواو فيه للعطف
وفيه اي في الوجه الاول وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من الفاعيل التي يجب
حذف فعلها مثل سقيا رعيا اي ارجع ايضا اي رجع رجوعا اما ان يكون مبتدأ خبره محذوف
اي واني لا املك الا نفسه او خبر مبتدأ محذوف اي وشبهي اني وانما حذف المبتدأ والخبر
بقرينة سوق الكلام او عطف على اسم ان فان قلت كيف يعطف على اسم ان المنصوب
والكلام في كونه اخي مرفوعا قلت المضاف مقدر اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله
عليه وفيه انه ذهب الى ما اختاره بعض النحاة من ان المعطوف يعطف على
محل اسم ان وحده لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او عطف على فاعل املك
وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل
بلا استقباح على الظاهر بيني بناء على ان الضمير المرفوع المتصل صار كالجزء مما
اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفكاكه وبكلمة الا
استقلالا واما معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه
فلو عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل
او بفصل بفاصل قبل العاطف او بعده فح يجوز العطف عليه بلا استقباح
لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل قولهم
جواز افراده مما اتصل به بتأكيده بمنفصل له نوع استقباح لذا لكن بقي البحث
في هذا الجواز كيف ولو اكد وحده كان كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا
ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف شرح المطالع وكذا اذا وقع الفصل

الفصل فيحصل طول الكلام يعني مما هو الواجب فيحذف حلت للاخف ونحو حضر
القاضي امراة يحذف تاء التانيث من نحو حضرت والى فظوا عودة بالنصب
بحذف نون الجمع من الى فظون [illegible] مما ليس بواجب اولى او فاعل فعل
محذوف اى ولا يملك اخي الا نفسه او يضمر ان ويقدر له الخبر يرد عليه ان الكلام
في كون اخي مرفوعا اللهم الا ان يقال المضمر ان المخففة الملغاة عن العمل على ما
هو الاغلب لفوات الشبه اللفظي بالفعل بتقديره وان اخي لا يملك الا نفسه فلا يكون
عطف جملة على اني لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف فيه وان
كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على ما صح لكن ليس عطفا على جملة اني لا املك
على ما اشرنا اليه هو الانسب درس قوله على جملة اني لا املك لكن الظ من عدم
التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث وتعرضه في الموضعين اي في هذا الوجه
وفي رابع وجوه النصب لم سيأتي ان مذهب الشارح اي ما ظن من انه من
قبيل عطف المفرد على المفرد الثاني ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء
ايضا فيكون ما بعده مرفوعا مبتدا او خبر مبتدا محذوف ويفترق هذا الوجه
عن الوجه الاول بان لا يكون اخي ههنا معطوفا على شيء وفيه كرر في الوجه الثاني
وجوه ايضا الوجهان الاولان منها اي [illegible] وهو ان يكون فاعلا للفعل محذوف
ولو قال بدل قوله الثاني [illegible] او الواو للحال عطفا على قوله والواو للعطف
وجعل الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا واضبط
انضم كما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه ايضا على لانه اسم

اما عطف على نفسي المنصوب على انه مفعول لا املك او على عطف على
اسم ان اي على محله المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه على
ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقي وجوه النصب
او قدمه عليها لكان اولى كما لا يخفى او يضمر ان المشددة ويقدر له الخبر اي وان
اخي لا يملك الا نفسه فيكون عطف جملة على جملة اني لا املك الرابع ان يكون
مجرورا والواو للقسم بفتحتين اي وحق اخي هذا تصوير للمعنى لان فيه مضافا
مقدرا ايضا الواو للعطف وهو على وجوه ايضا لانه اما للعطف على الضمير
المجرور اعني الياء المحذوف من اي اجتزاء بالكسرة ورب اخي او عطفه
على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل وفيه اي في هذا القول وهو كون الواو
للعطف على الضمير المجرور في ربي او في نفسي ضعيف لعلم في موضعه فانهم
قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان الجار حرفا
نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الاية المذكورة لان المجرور متصل بالجار
باشد اتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض
حروف الكلمة وليس منفصل حتى يؤكد وتاكيده بالضمير المنفصل خلاف
القياس او العطف نفس المجرور على نفس المذكور حملا على حذف المضاف اي ورب نفس
اخي وابقاه [illegible] عطف على قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول فانه كما
يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى
واسئل القرية بالنصب اي اهل القرية كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه

الاول كقوله اي الشاعر وهو ابو داود اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا اي كل نار الهمزة في اكل امرئ للاستفهام الانكاري وكل نصب
على انه مفعول اول لتحسبين والياء فاعله عند الجمهور وتوقد بضم التاء لان اصله
تتوقد فحذف احدى التائين وانما قال على وجه لان فيه وجها اخر
وهو انها مجرورة معطوفة على امرئ الاول فجملة الوجوه المذكور في الحي
ثمانية عشر هكذا في النسخ التي رايتها قلت والظاهر انه سهو من الناسخ
اذ جملة الاوجه الوجوه المذكورة ليست الا سبعة عشر كما اعراب هذه الاية
في كتب التفاسير بعضه تصريحا وبعضه تلويحا اي اشارة والله اعلم من
كل عالم بحقيقة الاعراب المذكور ولما فرغ من اعراب الاية الكريمة شرع
في اعراب البيت فقال واما البيت فكقوله ايها الطالب من طلب اي فليكن
كعلي يهب الالف وهو منسم اعرابه من اسم موصول مبتدأ للعاقل غالبا
على عكس ما مر من طلب المجد مرفوع محلا لانه مبتدأ ثانية طلب فعل ماض صلته
ويجيء الكلام زيادة تحقيق مباحث الصلة المجد مفعول طلب واعلم ان
الاسماء منها ما هو عار عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في خبره عند سيبويه
ويدخل عند الحسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فلا خلاف بينهما في الحقيقة
ومنها ما اشتمل عليه بخلاف الذي في تضمنه معنى الشرط او مشابهته للشرط
فالواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وذلك المشابهة
بان يكون ذلك المبتدأ موصولا او نكرة لابهامهما ككلمات الشرط والصلة او الصفة

او الصفة فعلا ككلمات الشرطية او ظرفا متعلقة بالفعل على الاصح فصار الخبر
كالجزاء الذي يدخله الفاء وهذا دليل على انه ادنى من كلمات الشرط وجواز ترك الفاء
في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور والخبر للمشابهة لا يكون مشتملا
على معنى الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وهو ليت ولعل بل جميع نواسخ الابتداء
غير ان ولكن على رأي صاحب شرح اللباب اذا تقرر هذا فنقول في قوله فليكن
خبر المبتدأ الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء لان المبتدأ اسم موصول وصلته
فعل وكلما كان المبتدأ كذلك جاز دخول الفاء في خبره كما سيجيء الان هذا وعليها
وانما قال كان في فليكن بناء على المضارع ماخوذ من الماضي والمشتق متضمن
لما اشتق منه فان قلت المناسب ان يقول يكن في فليكن اما تامة او ناقصة
فلم لم يقل كذلك قلت بناء على ان القسم الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما بين
المعربين بالنسبة الى كان دون غيره فان قيل لم قال تامة بالتاء مع ان كان مذكر
قلت نظرا الى التاويل بلفظة كان فان قيل ما فائدة تاويله بلفظة كان مع انه
قلت زيادة في الاشارة بتقييد وحدة اللفظ ان كانت لفظة كان ناقصة فكعلي
خبره اي فليكن الطالب المجد مماثلا لعلي وان كانت تامة فكعلي حال من اسم
كان ولو قال حال من فاعل كان لكان اولى او صفة لمصدر محذوف اي كونا
كائنا على انا قدر المضاف ليستقيم المعنى يهب فعل مضارع فاعله مستتر فيه
عائد الى علي كعلي فيه نظر لان رجوعه الى علي لا يستقيم على تقدير كون الجملة
خبر كان بعد الخبر فالاولى ان يقول عائد الى علي او الى الطالب الالف نصب

على انه مفعول ومحل الجملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير انه صفة
او حال من علي او محلها رفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو اي علي كرم الله وجهه
باب الالف ولو قال على باب لكان اولى لئلا يلزم رجوع ضمير باب الى
الضمير اعني هو او صلة حذف موصولها اي كعلي الذي باب الالف والصلة مع الموصول
في محل الجر لكونها صفة علي او جملة مستأنفة وعلى هذين الوجهين الاخيرين لا محل
لتلك الجملة من الاعراب لان الجملة التي وقعت صلة او مستأنفة من الجمل السبع
التي لا محل لها من الاعراب ومعنى الجملة ومعنى الاستئناف ان يقع جوابا عن سؤال
مقدر واشار اليه بقوله يعني في قال فليكن كعلي كانه قال قائل ما شأنه اي امره
وحاله فاجاب بقوله باب الالف وهو بتقسيم الواو في هو للحال وهو مرفوع المحل على
الابتداء ونيسم خبره وعبه ما مراد ارجاع الضمير في الضمير كما لا يخفى والجملة الاسمية يعني
مع المبتدأ مع خبره في محل النصب لكمالية وهذا القدر كاف من الاقوال والله اعلم بحقائق
بحقائق الاحوال وقد حان اي قرب وقت الشروع الى الابواب هكذا وجدنا النسخ
لكن المشهور نقله بالشروع بدون الى ديباجة الكتاب اي المصباح بعون الله العزيز
الوهاب لكن لا بد اللبد اللازق ومنه قولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه
فنقول لا من بيان الامور الاربعة كائنة هي في حث يعني اي التحريض والاغراء
طالب النحو قوله على قراءته متعلق بالحث والقراءة على وزن الدراية مصدر
قرأ الامر الاول من تلك الامور الاربعة في اثبات وجوب قراءته بيانه اي
بيان ذلك الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها تتوقف عليها الواجب وما يتوقف

عليه الواجب فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرى اي المقدمة الاولى
وهي قوله انها يتوقف عليها الواجب فلأن توحيد الواجب تعالى واجب بلا
شبهة وهو اي توحيده الكامل النافع في الآخرة والاولى موقوف على التصديق
النبي عم الموقوف بالمعجزة تصديق على معرفة اعجاز نظم القرآن الموقوفة
تلك المعرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف على الشيء
موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه الوسائط
الثلث واما بيان الكبرى اي المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف عليه
الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصوليين اي اصول الدين وهو علم الكلام
واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين يثبت المطلوب وهو وجوب قراءة النحو
وعن عبد الله ابن مبارك انه قال مات ابي وخلف لستين الف درهم
فانفقت منه ثلثين الف درهم في تعلم الفقه وثلثين الفا في تعلم النحو والادب
وليت الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو والادب فان النصارى
كفروا بتخريب حرف واحد من كتابهم نعم وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا الله
ولدت نبيي من عذراء البتول اي منقطعة عن الازواج وتشديد اللام
ولدت فقرؤوا بتخفيفها فكفروا الثاني من تلك الامور الاربعة في تعريفه
اي في تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله وهو ان
يقال علم بقوانين اي علم بالقواعد الكلية التي يعرف احكام جزئيات
موضوعها منها يعرف بها اي بتلك القوانين احوال تراكيب العربية من حيث

الاعراب والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه اي
النحو وهو اي موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم من اعراضه الذاتية
وموضوعها التراكيب العربية اي الكلم الواقعة في التراكيب العربية فان الاعراب
والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك احوال تلك الكلم لا نفس التراكيب
بر شرك اليه قوله كقولك هذا الاسم معرب او مبني واعراضها الذاتية احوالها
العارضة لها من حيث هي هي اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال اي حيث
هي هي او بواسطة امر يساويه لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية [illegible]
المبحوث عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشؤها
الذات او لجزئه المساوي له او لمباين له في الصدق او في الوجود لا ادل كالتعجب
للانسان فان الكل من جزئيه وخلاصته والثاني كالادراك للامور الغريبة له
جزئيه الناطق والثالث كالضحك له بالتعجب والرابع كاللون للجسم بالسطح
المباين له في الصدق والمساوي له لوجوده وهذا فائدة تنفعك في مواضع شتى
ومسائله اي مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اي كلماتها
الواقعة فيها كقولك هذا الاسم معرب او مبني وبهذا اندفع ما قيل من ان المثال
لا يطابق الممثل وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف ونحوهما ويرد عليه
ان مسائل العلم الفقه بالتصرف في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان
والحمل الذي ذكره هو معنى البحث لا المسألة ولعل الكاتب في الاصل عرفه
انما يحمل عليه   فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث والاعراض الذاتية

اراد ان يبين معنى ما فات اي بيان الاعراض الذاتية بقوله واعراضها الذاتية
. ثم ينبغي ان يقول البحث حمل هذه الاحوال على التراكيب والمراد من الحمل
والاثبات وما وقع من المسائل على صورة الشرطية او الحملية السالبة
فيرجع الى الحملية الموجبة اما الشرطية فبان يؤول بمثل هذا ملزوم لذلك في المتصلة
او معاند له في المنفصلة واما السالبة فبان يعبر بسلب المحمول فيكون
موجبة محمولها سلب والامر الثالث من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض
من النحو وهو العصمة عن الخطأ في المقال اي في التراكيب العربية حتى يكون
ذريعة اي وسيلة الى علم البيان ويكون هي وسيلة الى معرفة دقائق
القران ويكون هي وسيلة الى تصديق النبي افضل الصلوة واكمل الرضوان
في مختار الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو اي
تصديق النبي وسيلة الى توحيد واجب الذي هو رازق الناس الانس
والجان الانس بالكسر البشر الواحد انسي بالكسر وسكون النون وانسي
بفتحتين والجمع اناسي والجان ابو الجن كما ان ادم هو ابو البشر كذا في مختار
الصحاح كما مر في الامر الاول ولا علينا ان نبين شرف النحو ومرتبته
اقتداء لبعض المحققين فنقول شرف العلوم اما بشرف المعلوم منه كالعلم
الالهي واما بحسب براهينه القاطعة كعلم الهندسة واما لفوائده العاجلة والآجلة
كعلم الفقه واما لحاجة تحصل لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو جامع لاكثرها فان
كلام الله تعالى وكلام رسوله عم الدالين على ذاته تعالى وصفاته وعلى علم الفقه

ان نفع في الدارين وعلى غيرها انما يعلمان حق علمهما به واما مرتبة النحو فبعد
اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع
من تلك الامور الاربعة في بيان واضع العلم وهو ان ابا الاسود الدؤلي
الدئلي بضم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم جد ابي الاسود وقيل اسم
رجل من اولاد كنانة واليه نسب ابو الاسود لكن اذا نسب بفتح
ثانية فيقال الدؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قارئا يقرأ ان الله
بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين
علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبره بذلك المسموع فقال امير المؤمنين رضي الله عنه نح
هذا النحو لمخالطة العرب وكثرة بالجر المولدين بفتح الدال وهو الذي
ولدوا في العجم وبالعكس فيما اي والكثرة المولدين فيما بينا وقال تعليما له
اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ اي اخبر والشرع عن
المسمى اي عن الذات التي وضع له الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انبأ
عن حركة المسمى اي عن احواله التي تنسب اليه من الضرب والموت والحسن
وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى في
غيره يعني ما دل على معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه اي لا يتحصل
ولا يتعقل بنفسه بل بملاحظة الغير مثلا معنى في قولنا زيد في الدار هو الظرفية
المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقل متعلق الذي هو حصول زيد فيكون ذكر
المتعلق شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كذا وغيره من الاسماء

الاسماء اللازمة الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب
من غير الذكر المتعلق لتحصيل الغاية اي الغرض من وضعه وهو جعله صفة
لشيء ولاجل ان دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك
واما الضمير في غيره في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره فعائد الى معناه
في غيره متعلق بمحذوف ومحل الجر على انه صفة معنى حاصل باعتبار تعلقه
بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل
على معنى حاصل باعتبارها في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال في الدار
قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وقربها
من السوق وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه
غير مستغن عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا
الى تحريك عضوين اي الشفتين وما سواه فرع عليه اي ما سوى الفاعل
من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه والتقريب
فان المرفوعات الخمسة اعني المبتدأ مع خبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا
بمعنى ليس وخبر لا التي لنفي الجنس ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون مسندا
اليه او جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل او شبهها بما شبه بالفاعل والمفعول
منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون واحدا فصاعدا الى خمسة والكثير ثقيل
والنصب خفيف فاعطي له طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع
عليه فان المنصوبات السبعة اعني الحال والتميز والمستثنى المنصوب وخبر كان

واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول من
حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع او من حيث التشبيه
بالمفعول كاسم باب ان واسم لا لنفي الجنس فانهما اشبهان بالمفعول لان اخبارها
اذا كانت مشبهة بالمفعول بالفاعل كان اسمها مشبهة بالمفعول وفيه ما لا
يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجر الاصلي للمضاف اليه اي بالحروف
الجارة او بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولذا يقع فاعلا
في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي هو متوسط
بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك ذهابا بالمناسبة المتوافق وما
سواه كالمجرور بحرف الجر الزائد في المبتدا او نحو بحسبك درهم او في الفاعل نحو
كفى بالله او في المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا
انفسكم الى الهلاك كالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضرب زيد وحسن الوجه
فيكون المجرور الاصلي وقال عليه كرم الله وجهه بعد هذا المقال لابي الاسود
اي خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة
يقال له اي حكم به وقال عنه اي روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه
اي افترى عليه وقال فيه اي اجتهد فيه انح هذا القصد هذا المذكور واصرف
همتك اليه فلهذا اي فلقول علي رحمه الله عليه انح هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا
بلفظه الشريف وقيل سمي النحو لان النحو هو الطريق والقصد وبهذا يعرف
الوصول الى المقاصد بايراد الطريق المناسب من الالفاظ وبنشر قصدها

وقصد ما بذلك العلم ولعل في بعض الكتب هذه القصة هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي
استاذ الحسن والحسين رحمهما الله انه دخلت على امير المؤمنين علي فرأيته مطرقا متفكرا
فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلادكم لحنا اي خطاء في
الاعراب فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى
الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ
عن المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل
وقال انح هذا ونحوه وزد فيه ما وقع قال ابو الاسود فجمعت اشياء وعرضتها
عليه وكان في ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت
لم احسبها منها فزادها وحكي ان امرأة دخلت على معاوية في زمن عثمان فقالت ان
ابي مات وترك لي مالا ابيَّ ان فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا
رضي الله عنه فرسم لابي الاسود بوضع النحو فوضع ابو الاسود اولا باب ان وباب
الاضافة ثم اسمع ابو الاسود رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله
بجر رسوله فصنف بابي العطف والنعت ثم قالت ابنته يا ابت ما احسن السماء
بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها اي نجومها فقالت انما اتعجب من حسنها
فقال لها قولي ما احسن السماء وافتحي فصنف بابي التعجب والاستفهام واخذ منه
النحو ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ
الخليل بن احمد عن عيسى الثقفي واخذ من الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي واخذ منه
عمرو بن العلاء ثم اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء

فان قلت ما الفائدة في دخول الفاء في جوابها قلت بيان انما كانت متضمنة لمعنى الشرط وبيان السببية والمسببية فادخل الفاء ولتكون لازمة عليها ولا يدل عليه
فلذا اختير الفاء دون غيرها من الحروف او نقول لما كانت اما متضمنة لمعنى الشرط الذي هو امر عقلي ولا بد من علامة ظاهرة لتكون دالة على الامر العقلي فادخل الفاء لذلك شيخ محمد

ومنه ابو العباس ثعلب ومنه ابن الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش
وقطرب واخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد ابو
اسحق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنه ابو علي النفسي وابو سعيد السيرافي
وعلي السيرافي ومنهما ابو علي الفارسي ومنهم ابو الفتح ابن جني ومنهم عبد القاهر الجرجاني
كلهم بصري ثم قيل لم يأت بعده من يعتد به انتهى وهذا المنقول عنه اي هذا الذي
نقل عنه على اصل علم النحو ثم استنبط عنه علماء الراسخون والفضلاء الكاملون على
ما فصلنا انتهم الى ان صنفوا كتبا كثيرة مفعول استنبط والسنح جواب اي تأثر
طويل انشأ هنا لتعلم العلم وتيسر لمن ابتدأ به وهذا المرصود اي المترتب
لابد لنا من الشروع الى المقصود قال المص رحمه الله عليه اما كلمة متضمنة
بمعنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف
قال الشارح اما كلمة ليتناول كلا المذهبين ولكن نحو شرحا في شرح الضوء من ان
النحاة بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما
وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم
او حرف ليس بمشهور انتهى قوله لكونها كلمة متضمنة لمعنى الشرط لزم دخول الفاء
في جزائه في جوابها لزوما اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت
الاكثري اذ قد يحذف منه الفاء اي من جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من القول
والاباء نحو قوله تعالى اما الذين ... اكفرتم واعلم انه يمكن نقل كلامه على القياس
الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول المدعي ان الفاء لازمة في جوابها لانها متضمنة لمعنى

١٤

بمعنى الشرط وكل ما هو متضمنة بمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من الشكل
الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى
من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان الاولى البرهان
ما اعطاء اليقين الاول والثاني فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على
القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول المدعي انه متضمنة بمعنى
الشرط لانها لو لم يكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها
لازمة له فيكون متضمنة وهذا كما يقال ليس في ولا في السماء اله
غير الله ولذلك لم يفسد العالم لو كان فيهما الهة غير الله لفسدتا
لكن التالي منتف وهكذا المقدم وهو طريق لمن له قدم في معرفة اساليب
الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاثر على المؤثر فكذا اعلم هكذا قال بعض
المحققين ويرد عليه اي كلية الكبرى في ذلك الاقتراني
ممنوعة لا ترى ان ما ومن الشرطيتين متضمنان معنى الشرط بلا لزوم
والفاء اشار الشارح في شرح اللباب وانما قلنا انها متضمنة بمعنى
الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما
اسم متضمن بمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او يوجد
وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه وفاقول جزاء له
والمجموع جملة اسمية مبتدأ وهو مهما وخبره الجملة الجزائية وحدها
او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرط وحدها وقيل

قوله ردا للاقتصار اي طلبا للاختصار فان قلت الفرق بين الاختصار
والاقتصار قلت ان الاختصار هو الذي يكون المحذوف نسيا منسيا
والاقتصار هو الذي يكون المحذوف منويا والايجاز مترادف للاقتصار
محرره

انه لاخبر له معناه مهما يقع او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا اقطع
بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لابد من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف
مهما يكن من ردا للاختصار والمفهوم من بعض الكتب ان المحذوف هو
الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما واما مقلوب من مهما وفيه ما لا يخفى
ثم اقيم اما مقامها مقامه بضم الميم في الاسم ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد حمد الله
فان قلت كيف ان يقال اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بالرفع مع
ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقال
فاقول بالجزم قلت هو اذا لم يكن الجزاء مع الفاء وهنا اذا كان معه فالجزم
ممتنع الفاء ويمتنع ان يعمل ما قبلها فيما بعده فاؤول بجعله خبر مبتدأ محذوف اي فانا
اقول فصار جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بالجملة اسمية فان قلت كيف
اتى بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا في الارتباط من
غير حاجة الى الفاء قلت انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن
باحد الحروف الاربعة اي السين وسوف ان وما يجوز الفاء وتركه اما جواز
اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل ادات الشرط صالحا للاستقبال
فلم يؤثر الاداة فيه تأثيرا ظاهرا كما في قلت فلم افعل فاحتاج الى مزيد ربط
بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتأثير الاداة فيه لانه كان صالحا
للحال والاستقبال فصرفه الاداة الى الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط
بدون حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى جوابها المذكور في المتن اعني مقول القول وهو

وهو فان ولد الاعز لفظا ان يقال فهو ان الولد الاعز بدون الفاء وفائدة
تكراههم ان يوالي بين حرف الشرط والجزاء لفظا كذا قال في الضوء فان قلت
تحقيق عبارة فاستبشع ان تقول طليك فيقول فقوله توالي بفتح اللام فعل مجهول
والقائم مقام الفاعل مصدره اي لكراهتهم ان يقع الموالات على ما نقل في الزجاج عن
سيبويه من انه اجاز قيم وفيه بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل اي قيم
القيام وقعد القعود ولا يجوز ان القائم مقام الفاعل بين لانه لازم الظرفية
فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا وهو مح
كذا في الوافي ولكن يرد عليه انه لو لزم الظرفية لما جر ورفع وانه وقع لكن بين ايديهم
وانقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذه وجه اخر وهو كون بين فاعل
يوالي وقيل ان بين زائد وقوله لفظا منصوبا على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به
اذ لا موالاة في المعنى لا يقال ان قوله بين حرف الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة
فيها معنى الشرط لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهكذا يقال
لمه حرف اي هو الحرف الذي فيه التحقيق نفي اي هو الحرف الذي فيه معنى الشرط المنفي
او نقول انه اشارة الى المذهبين المذكورين على ما قيل وهذا ذلك لان حق الفاء
ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين لان وضعها لا تباع شيء بشيء ثم حذف
اقول لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاحب
عن الحمد الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ عن هذا القول
الخاص اعني الحمد هكذا من ان الولد الاعز له فصار اما بعد حمد الله الخ اعلم ان

فان قلت كيف يدل المقام عليه قلت لان تقدير المقام
وهو لا يكون الا بالقول النفسي وهو لعلة اقول قوله
لان الافصل ... ان ما وقد تقطر لانه يلزم من ذلك تركيب
الشيء من النقيضين لانه لا بد ... على معنى الشرط فيكون
وجوديا من جهة المفهوم وما عبر دال لانها زائدة فيكون
عدميا من جهة فالتركيب من النقيضين مع ذكرت
عنه انه زائدة على نوعين زائدة في نفسه كالعادي في خلقك
درهم وزائدة بالنسبة الى الغير لا في نفسه كحروف
اثنين فانها زائدة على صيغ المضارع بالنسبة الى الماضي
مع انه تدل على معان فعلم منه ان الزائدة لا يدل على
معنى ليس على الاطلاق في ... لفظة ما على معنى وهو
التأكيد او تحسين اللفظ فيكون وجوديا من جهة المفهوم
فلا اشكال محرره

اما على ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل من الثلثة كما الواقعة في هذا الكتاب
في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهي اي المركبة مبني على وجهين
لان الاصل فيهما ان ما الكافة للشرط وما زائدة للتاكيد ومعنى الكلام فادغم
النون في الميم بعد قلبها ميما لتقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت
لدفع الالتباس باما العاطفة فانها بكسر في المشهور واما اشار [illegible] عن اما
المفردة وعن المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت بان يليها الاسم
كما يليه الفعل وانما بهذا قيل واما الفرق ما بينهما اعني المفردة والمركبة من
ان كنت منطلقا اه فبدخول الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان
لم تدخل فيكون التفصيل في المفردة او للتعليل في المركبة يعرف من المقام
فصار اما بفتحها او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت كما في ما انت
منطلق انطلقت فحذفت اللام الجارة من لان لانها اي اللام الجارة
تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة فقوله للتخفيف متعلق بتحذف
مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى ومثال
الثاني كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي لان المساجد لله
فلا تدعوا وقوله على ان اللام متعلقة بما يفهم من كلام من الكلام السابقة
يعني ان اصل الكلام لان المساجد متعلقة باللام على ان يكون متعلقة بلا تدعوا
او هو اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال اول الاية فاجاب بقوله
على ان اللام اه فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء

الفاء في عامله قلنا ان اللام التعليلية وما يتضمن معناه يجوز دخول الفاء
في متعلقها المتاخر بكون المقدم في معنى الشرط والسبب المتاخر كما ذكر في
الكشاف في تعليق [illegible] قوله فليعبدوا فصار ان كنت منطلقا امة
انطلقت فاضمر كان من كنت اي حذف من اللفظ للاختصار وزيدت
ما لزيادة اختصار عوضا عنه اي لمن كان فاحتيت النون في الميم بعد قلب
اياه واشتغل الضمير المتصل في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به
تاء الخطاب اعني كان ولم يستتر المتكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به
اي بدل الضمير الخطاب المرفوع الضمير المنفصل اعني انت فصار اما انت
منطلقا انطلقت فان اي راجعي اللام في لان كنت متعلق بانطلقت
وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع اللام
كان الشرطية في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان
السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا عن البصريين واما عند الكوفيين
فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون
للمجازات ايضا وعلى هذا يحملون قوله وان تضل احديهما بالفتح اذا عرفت
هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثاني للشرط
بالمحل اتفاقا واما الثالث ليست للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب
الاصح وان ذهب الى التضمن شرذمة تمسكا بالشبيه والذال المعجمتين بمعنى
الطائفة والجمع الشراذم اي طائفة من الكوفيين فعلى الاول اختلاف بين

الزمخشري يعني صاحب الكشاف وقد صحح هو ابكسر الزاء وبين ابن الحاجب مذهب
ابن الحاجب انها للشرط كان ولو وذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة
قائل الى هو المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله
وفي الاولى اختلاف اى قوله قائل اى هو المذهب اعني ما قال الشارح ان الاولى
متضمنة للشرط اتفاقا والثاني للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح
الاتفاق المذكور وهم قد كرروا في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحاة قائل
الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح رفع ذلك لدخل المقدر فنقل ما قالوا
بقوله وفي الاولى اختلاف ثم قال مجيبا عنه هكذا قيل ولكن يمكن ان يكون
النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا اى فيصح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا
لانه يجوز يعني انما قلنا يمكن ان يكون اه لانه ان يكون مراد ابن الحاجب بما
حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو واما   اما الثانية بالنصب لانها
واما النصب على انه خبر يكون التي اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري بما
حيث قال في المفصل بعد عد الفصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن
اصناف الحروف حروف الشرط وهما ان ولو واما كلمة فيها معنى الشرط اما
الاولى المفردة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى
لا نزاع بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اى في اللفظ اى بل وقع النزاع في لفظ
اما حيث قال احدهما ان اما حرف الشرط وقال الاخر ان اما متضمنة للشرط فهو
نزاع لفظي لا نزاع بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا عرض

عرض عليه ومراده من بقوله تكلما من هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول
ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اى تكلما من المتكلم في هذا المقام فلا مزيد عليه
بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد اى لا زيادة على التقرير المذكور ههنا ولما
فرغ من تحقيق معنى اما واقسامه شرع في تحقيق الاستعمال اما المفردة المراد
بها فقال واستعمال المفردة على وجهين لانه يستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو انا
اودّ اي احب واقلي اي ابغض اما من اوده فالعالم واما من اقليه فالجاهل وهو
جاء في القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضت عنه وهذا الاستعمال
استعمال على طريق الاستيناف وهو اى الاستيناف في عرف النحاة ما وقع جوابا عن
سؤال مقدر يعني اذا قال المتكلم جاء في القوم فكان قائلا قال ما فعلتهم فقال
المتكلم مجيبا له اما زيد فاكرمته اه او يستعمل في اوائل الكلام المنقطع بالجر صفة
الكلام عما قبله ومنه ما يأتي في اوائل الكتب كقولك اما بعد حمد الله ذي الانعام
فاني اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وهو انهم
قالوا ان اما موضوعة للتفصيل في جميع الموارد الا ان تفصيله قد يكون بمجمل
السابق كقولك جاء في القوم اما العلماء فكذا واما [illegible] فكذا وقد لا يذكر
فيه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة الاعتناء بشأن المذكور بعد
فيما سبق الكلام كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون
لان المقصود الاول هو ذم الزائغين وقد يكون تفصيلا لمتعدد في الذهن مخ
[illegible] سبقه ما يدل على التعدد ربوبه كقوله تعالى انه لا يستحي ان يضرب مثلا

ما بعوضة فما فوقها فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين
كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقوله سبحانه كقولهم في صدر الكتب
والرسائل اما وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصيل المجمل واخبار المجمل اجمالا
مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاعتبار بشان المذكور بعد اما بعد
هذا فان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما موضوعة
للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح مخالف له حيث جعل الاستعمال
الثاني فيها لا استعارة للتفصيل قلت لا منافاة بينهما لانه انما جعله فيهما لكن
لا استعمالها للتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا بل المطلق المفصل وهو قسم مخصوص
من مطلق كالاستعمال الاول كما عرفت انما الاستعمال اما فيما ان كما ذكره الشارح
فلما اقيم اما هذه اللفظة هذه محله الرفع صفة لاما واشارة الى المفردة اي لما اقيم المفرد
مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد
بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اولى واوفق كما اشرنا اليه مهما
يكن او تضمنت معنى الابتداء والذي في مهما يكن لان مهما يكن مبتدأ ويتضمن
معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضي ان يدخل اما على الاسم لان اما لا يقع
وقوعها مبتدأ لكونها حرفا وجب ان يدخل على ما يقع مبتدأ او يجب نوعه وهو الاسم
لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا يجب نوعه وهو الاسم اذ لا يلزم ان
يكون ذلك الاسم داخل عليه اما مبتدأ بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واما
السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء وما دخلت

دخلت من موضعها لا يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها وقد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد
الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي ان يدخل على الاسم كون المبتدا، وبالنظر الى
الثاني يقتضي ان يدخل على الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل فالاتيان
بكلا المقتضيين بفتح الضاد والياء والاولى ولم تقل بالقلب والحذف لئلا يلتبس
بالجمع فانه بفتح ح مقتضيين مصطفيين والمعنى بحركة الاخرى مشكل لان اجتماع الاسم
والفعل دفعة واحدة متعذر فبعدها الاسم اذا فان قيل فلم دعوا اولا ما يقتضيه
اما يجب تضمنه معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم فاعلوا ثانيا حق ما يقتضيه
يجب تضمنه الشرط بادخال الفاء في جوابها ولم يعكس قلنا لان الابتدائية في
مهما اقوم جهة من الشرطية لكونه مبتدأ بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه ليس
بذاتي له بل بسبب تضمنه معنى الاخفاء ان الشرطية ويلزم الفاء في جوابه
الكثير بالفاء يجيء ما كان وليث فلان الفاء وقع جزاء من تضمان ووقع من
عدم اداء ما يقتضيه يجب تضمنه الشرط اعني الدخول على الفعل وفي هذا التركيب
بحث وهو ان اللازوم حذف الفاء والفاء من خصائص جواب صفة الفا في فلا
يكون فعلا الفاعل الفعل المعلق وسيجيء انه من جملة الشروط الثلاثة لنصب
المفعول له وقال داخل وبعد الامكان لان الدخول على الدخول حق لاما والفاء
الذي جعل عنه عوضا عنه ادخل على جوابه الذي هو متصل عن اما لئلا يلزم التوالي
بين حرف الشرط والجزاء كما مر وانما ما وقع مما وقع من قوله تعالى فاما ان كان
من اصحاب اليمين الآية بالنصب في المشهور اي اذكر الاية الى آخره وكذا قولهم

الحدث وقيل يجوز الرفع بتقدير الاتية مقدرة والجر بتقدير الى او الاتية وقولهم اما الحر
اما ذهب فعل ماض على التوصيف لا على الاضافة كما توهم فاول باما المتوفى ان
ان كان الاتية اى الشخص المتوفى من الاول واما لفظ ذهب فى الثانى قال بعض
المحققين اما زعم ابن مالك من الاتيان واللفظ لا يختص بالاسم بل يوجد فى جزء
الفعل نحو ضرب ثلاثى فليس بشئ اذ كل اتيان ولفظ كالا او معنويا مختص بالاسم
لان المخبر عنه فى ضرب ثلاثى لفظه وهو ح اسم لا يدل على الحدث سماه ضرب الدال
على الحدث والزمان فعل هذا ينبغى ان يقول الشارح رحمه الله بدل قوله اما اللفظ ذهب
لفظه وهو اهم فان ذكره بمعزل عن التحقيق الا يرى الى قوله فالمتوفى واللفظ
اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم اعم من ان يليها لفظا او تقديرا ففى الصورتين
المذكورتين وان لم يليها بل واحد الاسم لفظا لكن يليها بالاثنين تقديرا كما نرى
وعند ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الستة التى وضعت
للمكان قال فى شرح اللغو وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو ظرف من ظروف
الزمانية التى لا تتمكن ولو كان فى الاصل من الجهات الستة لبينوه لا سيما صاحب
الصحاح انتهى لكن استعير بمعنى اى جعل بمعناه واستعمل مجازا للزمان لكونه مضافا
الى الزمان فى تقديره بعد زمن بقتضيه بمعنى الزمان الفراغ من حمد الله وكذا
نحو جئت بعد الظهر او بعد العصر واستعير بعد فيهما للزمان فحال الجهات
الستة اى امرها مختلفة لانها لا يخ اما ان يكون استعمالها مضافة الى شئ نحو جئت
بعد زيد وقبل زيد وكذا باقى الجهات الستة نحو جئت فوقه او تحته او امامه او قدامه او خلفه

او وراءه او خلفه او استعمل مقطوعة عنها اى عن الاضافة فالاول معرب
ومنصوب على الظرفية اى بنصب بتقدير فى على ان يكون مفعولا فيه ان لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان يليها العوامل المذكورة كانت الجهات الستة
على ما تقتضيه العوامل سواء كان ذلك العوامل لفظا كمن فى نحو فعلت من قبلك
او معنويا كالابتدائية فى نحو امامك حرمل ووراءك مرفوع الامام واما نحو قولنا السماء
فوقنا بفتح القاف فمن قبيل الاول اى التى لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب
على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اى الظرف مع فاعله المنتقل اليه من
عامله المقدر لا الظرف وحده فالذى يلى الظرف لفظ الفوق فى مثالنا هو العوامل
المقدر اعنى حصل اذ المعنى التقدير السماء حصل فوقنا لا الابتدائية وانما الذى
يليها الابتدائية وجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية التى وقعت خبر المبتداء
لانها اى الجهات الستة من قبيل ما استعمل اسما معربا بغير مرفوعا مبتدا نحو يمينك
اشرف من يسارك ومنصوبا مفعولا به نحو عرف زيد يمينك ومجرورا بحرف الجر
نحو جئتك من يسارك زيد واستعمل ظرفا منصوبا بتقدير فى على الظرفية
ولا يلزم الظرفية وفى قال فى شرح اللباب الظرف نوعان كلاهما اى الزمان
والمكان منقسم الى قسمين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما لا يلزم الظرفية
بالاستعمال اسما وظرفا وهو ايضا ما يستعمل اسما فظرفا ما يجوز ان يعتقب عليه
العوامل مع ظهور اثارها المختلفة من الحركات الثلثة كاليوم والحين تقال هذا حين
ورأيت حينا ومجئت من حين فاللفظ الذى يظهر عليه تلك الاثار المختلفة يسمى متصرفا لانه

الظرف لا نفس الظرف واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في فالاسم ههنا
مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحة المقابلة بقوله اسما ظرفا وغير المتصرف
ما لزم الظرفية نحو سحرا ذات مرة وذا صباح ومنه لفظ معنى عند الجمهور وسوا على
الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولغة بعيدان بين ويكرا وسحرا وسحر اذا ار
ضحى وضحية وعشية وعتمة ومساء وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت
سحر العينه وضحى يومك وعشية وعتمة ليلتك ومساءها وصباحك وليلك
ونهارك وقريب منه عند فانه يجر بمن خاصة ومثله دون فانه يجر بمن ولي
نادرا فاعلم ذلك فانه من المهمات حفظها فلهذا اطنبا الكلام في هذا المقام والثانية
اي الجهات الستة التي استعملت منقطعة عن الاضافة لا يخ اما ان يكون المضاف اليه
منويا اي ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل حذف نسيا منسيا
في مختار الصحاح النسي بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل المرتحلين
من زوال امتعتهم وقرابها قوله نسيا وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا
فالاول بني على الضم نحو جئتك من قبل او بعد وانما بني على الحركة فرقا بينه وبين ما
الاصلي ولم يكتف مع حصول الفرق به لان الحركة فرع متأخر عن السكون كما ان
البناء العارض فرع البناء اللازم فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على الضم
دون الفتح او الكسر جبرا اي عوضا لما فاته اي من الجهات الستة وهو المضاف اليه
باقوى الحركات والثاني اي ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا معرب كما في سائر
الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات

الفرات يقال ساغ لي الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص
بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم يعلم من الغصص بفتحتين وهو نفاد
الطعام او الشراب في الحلق ان قيل جاء به الكاد ههنا والكون قد مضى قبل هذا الحالة
حاله والآن يقال كنت سدت والفرات العذب والتكالي يروى البيت
من ابي عمرو بالفاء والجيم وهو طالب الثار والجار وهو المراد ههنا وقصة هذا البيت
انه قتل ابو الذات او قريب من قرابته فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري في حلقه
فتمكن من قصاص قريبه بقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت وتركيبه
ظاهر والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينو ولذلك اعربه بالنصب
والتنوين ويقول قبلا منصوب اما على التمييز على انه خبر كان من كنت لفظة كان
في كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول اي في المنوي
لشابهتها الحروف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي لشابهتها الحروف في
الاحتياج في المحذوف بنيت بلا تعويض عنه بدل عن الاحتياج اذ ذكر المضاف
اليه بخلاف الثاني فانها اي الجهات الستة حينئذ اي على تقدير كون المضاف اليه محذوفا
منها حذفا نسيا جعلت اسما برأسها من غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبهن
الحروف فلم يبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما نكرة فتعرب كسائر الاسماء المعربات
النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا كان
نسيا منسيا في المعنى هو انه اذا قلت مثلا جئتك قبل الظهر او قبل او قبلا يكون
وقوع المجيء قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة

المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فيهما اي في قوله اما بعد
الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية ان قيل هذا مناف
لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد رسم الفراغ قلت المراد انه لم يحذف حذفا منسيا بحيث
يجب ان يكون مستعملا منقطعا عن الاضافة بل مستعملا مضافا في حمد والعامل فيه
اي في نصب بعد اما لانها في محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لنيابته مناب مهما يكن من شيء
اليم فقط الفعل وهو يكون رائحة الفعل كاف في عمل الظرف العمل مضاف
الى الظرف وهو مفعوله اي في عمل العامل في الظروف وانما يكفي لان في الظرف
اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل وعليه رضي صاحب الضوء حيث
قال والعامل فيه اما عند سيبويه وعند جميع النحويين لانها نابت عن الفعل
تعمل في الظروف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما
هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس جزءا مطلقا
اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان اولا بل ارتفاع الاسم
وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلق وبعضهم قالوا ان دخل
الفاء على ما يصدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني هذا هو المشهور المذكور
في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء انما في المذهب
راجح عنده وقد ساعده البعض من شارح الكتب والعامل في نصب بعد هنا
على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف تقديره مهما يكن نذكر بعد حمده
فاني الولد الاعزل وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا

هذا ولما قال العامل فيه اما توجيه ان يقال ان عملنا اما بعد عند وجود مهما
اردت ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس
فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على القوي فانه نظر فاشار الى جوابه
بقوله لا اردت لان ان يقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر
الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر لكل كلام الحمد هو الوصف بالجميل
على جهة التعظيم والتبجيل يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل
اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا ايضا ما كان ذلك الجميل او غيره على جهة
التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظرف يقتضي الحمد محمودا به خيرا اعم
من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من
ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل فكيف قولهم الحمد لله على ارادة
الكاملة وقدرة الشاملة وحمدت زيدا على حسنه وشجاعته وعلى علمه وكرمه
وحمدت اللؤلؤ على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان
صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري اما لحسن فلانه ما يلزمه المراة
عن الصفر سواء كانت صفاء اللؤلؤ اولا وهم من ان يكون فعلا اختياريا اولا
واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال
الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول فنقول انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال
في لباب التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة
والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم

انا حمد فنقول تلك الصفة اما اختيارية كما ذكره في بعض المحققين ومنع
انحصار الاختيار بالحدوث بناء على جوازه لمحمد مستمرا ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر
الا بالذات او هي بمنزلة اختيارية لانها من الافعال الاختيارية او يكون الذات
كافي فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية او نقول ان تلك الصفات مبادئ
الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري كما في
المال واما عن المثال الثاني وهو ان الحسن وهو ان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا
او لا يكون متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب
وان الشجاعة يطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدأ القاء النفس في الحروب
في المهالك وعلى نفس الالقاء فيها فيحمل على الثاني بلا تأويل وعلى الاول بتأويل
دلالتها على الافعال الجليلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه
اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقة ويجب تحصيل
اختياريا كما في العلم وان يكون ثمراته واثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما
عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس من العرب العرباء فاعلم ذلك
فانه غاية التلخيص في هذا المقام الذي تنزل فيه اقدام وهو مجرور لكونه مضافا اليه
لبعد وهو مضاف الى الله وهو اي لفظة الله علم بالتحقيق لذات واجب الوجود تعالى
وتقدس اي تطهر عن دنس الشرك واضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى المفعول
والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما بعد حمدي الله بالنصب فحذف
الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه وهو ظاهر فاضيف المصدر الى مفعوله

مفعوله فظل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل
ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا والثاني ان يضاف الى
الفاعل ويترك المفعول عن الذكر نحو اعجبني من ضرب زيد اي من ان
ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب زيد لان الفعل المصدر
بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني
ان يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج وان يخرج خير له على ترتيب
اللف فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان المصدر بمنزلته
في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا نقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما
امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية للساة
بالموصولة وما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذا واما تخصيصه بان
مع الفعل دون ما المصدرية فلو كان ان عرفا عرفيا في المصدرية والثالث من
تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان
ضرب زيد بضم الضاد ونحو عجبت من دفع الناس بعضهم اي من ان دفع الناس
اشارة الى ان المصدر ههنا مقدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام
فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من
ضرب اللص الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل
ان قيل لم حذف ولم نضم قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى نسبة الحدث
فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه لمن قام به باعتبار

الفعل وموضع وزال الحكم فلا يجوز ان ينفصل به غاية الاتصال بخلاف فان طلبه
للفاعل وضع لانه انما وضع ليكون مسندا مصدره الى شيء بعده ظاهرا ومضمرا
فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اختياره لا فتقف ثله وضعا
وعقلا وانما ضم في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبه ليس بوضع
بل للفعل القوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو يجب تبريد الصلوة اي تاخير
الصلوة في فصل الصيف اي تبريد المصلي الصلوة اياها سواء كان يصلي
بالجماعة وحده اوبجماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من
فيح جهنم اي صلوها اذا سكنت شدة حرها وفيح جهنم شدة حرها
فالمعتبر في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهو مختلف بحسب البقاع
واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو جئت
بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف الا اذا
كان المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول فح يكون اضافته لفظية
كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن عمر الجغميني جغميني
بفتح الجيم الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله كفاء افضاله قال
الشريف الدين الجرجاني هذا الفقيه واسمه علي وكنيته ابو الحسن
وجرجان قصبة من ولاية استراباد فدولد في تلك القصبة في اربعين
وسبعمائة وتوفي بلدة شيراز في سادس ربيع الآخر سنة ستة وعشر
وثمانمائة كذا قال البعض من تصدى لتحشية شرح مفتاح في شرحه له

له اي الجغميني كفاء مصدر من كفاه اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب
على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة في امثاله انه
نصب على المصدرية لكن ما اعراب المصدر بعد حذفه اي حمدا كفاء الخ
افضاله اي مكافي افضاله بمعنى احمد حمدا مجازيا احسانه ولا يجوز
ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض اي حمدا لكفاء افضاله وقد يقال
الكفاء الكفوء اي مثل وهو نصب اما على الحال من فاعل الظرف المستقر
اعني لله او من مبتدا على ارادة المصدرية اي مماثلا فافضاله او مثل
افضاله ولما كان الوجه الاول احسن من هذا المعقول لان الحمد مثل
افضاله ح لم يتعرض اليه الشريف وقوله ولكونه تعليل مقدم لقوله
جاز ان يكون المصدر اعني كفاء مضافا الى معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز
وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه معرفة وهو افضاله بسبب
اضافته الى الضمير الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر ثلثة
اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة بان يرفع
برفع فاعله وينصب بمفعوله كالفعل اي كفعله ان كان فعله كذلك
نحو عجبت من ضرب زيد عمروا بالتنوين اي من ان ضرب زيد عمروا وهذه
الحالة اي عراؤه عنهما اقوى احواله الثلثة لقوة شبهه بالكسر والسكون
وشبه بتخفيف لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول
شبه لانه نكرة كالفعل اي كما ان الفعل نكرة بمعنى انه حرف شايع والاما لتعريف

والتنكير من خواص الاسم على ما صرحوا عليه والثاني من تلك
الاقسام ان يعمل مضافا كما مر وهذا ضعيف من الاول اي اضعف
منه لانه معرفة اي ان كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه قوله
او قريب منها ليشمل ما اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف
الفعل فانه عار عن التعريف والتخصيص لكن عاريا عن الالف واللام
فبهذه الجهة يشابه الفعل في التجرد عنهما فيعمل عمله بسبب تلك
المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب
زيد عمروا وهذا اضعف من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة بالالف
واللام ومعنى بالاضافة قال في بعض الشروح اللب لا يعمل المصدر
المعرف باللام لما عرفت ان عمله بكونه مقدرا بان مع الفعل ح متعذر
لامتناع دخول اللام على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه
من حيث المعنى منفصل لان معنى قولك اعجبني ضرب زيد عمروا بالتنوين
ولذا يجوز العطف كما سائر التوابع على محل المجرور من الرفع
والنصب بخلاف المعرف باللام ~~لانه اذا كان كذلك~~
انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع
عمله معرفا باللام لا قلته ولذا لا يعمل الا في الضرورة الشعرية
كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب

عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واولها اي مقدمها ثابت
الاول وكر عليه حال والكر الرجوع من الحرب والنجاء عنه
جبنا والمسمع بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل لحقت
انك عرفت بالجراءة والشجاعة استدلالا لا اعلم هذه الجماعة اني اذا
توجهت الى الاعداء فرجوعي غير ممكن عن سوال والمعنى لقد علمت اولى
من لقيته من المغيرين الى حرمتهم من وجوههم جازعا لهم ولحقت
عميدهم فلم انكل عن ضربه بسيفي ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت
بنو حنيفة قد اغارت على باهلة فلحقتهم باهلة وكان الشاعر
فيهم وهزمتهم وهو ان عمل المصدر المعرف باللام نادر مع انه يحتمل
ان يكون نصب مسمعا في البيت لفعل مقدر وهو اعني ويكون
تقديره فلم انكل عن الضرب مسمعا اوبمصدر آخر منون تقديره
عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدا محذوف
اي هو ضرب مسمعا او بجره على البدلية من الضرب المعرف لكن
يلزم ترك الواجب او الحسن لان البدل العبارة هي ضربا مسمعا على
ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا
لا يعمل على ما صرحوا فلا يصح كونه منصوبا بمصدر آخر منون فذكر
الشيخ ابو علي الفارسي ان المختار ان يجعل مسمعا مفعولا لا بمصدر

لامفعول كررت على حذف على لان حذف على قليل قليل للقياس البيت سبيل لا
لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى لا يحب الله
الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان
المراد جواب لا يقال ههنا بالعمل العمل بغير واسطة وفي الاية الكريمة بواسطة قبيل
وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المشتمل على التوصيف اذ الكريم هو اله
هو بواسطة حرف الجر فلا نقض ذي بمعنى الصاحب وليس هو مقصود بذاته
وضعت للتوسل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال والانعام وغيرها من
الاجناس صفة نصب على انه مفعول ثان للجعل يعني كان وضع الاي
للوصلة اي وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس و
والمال بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال الله الانعام
بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل والكثير من سماه
اي بيث به اجزائه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب
والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من ان
نحو الرجل والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك
ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس
يتوسل بذو الى جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس
ههنا ما قال الفاضل التفتازاني في المطول من ان
الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين

على كثيرين من اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والفيل ولا ينقطع ذو
عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية ضربان لازمة وغير
لازمة وعدوا ذو من الاسماء اللازمة حيث قالوا اللازمة اما الظروف نحو فوق
وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند
ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسواء ومع ودون واما غيرها اوفي
نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقاب وقيس واي وبعض وكل وكلا وكلتا وذو
واولو وقد وحيث فان الاضافة في هذه الكلمة لازمة لا ترى انها تنفك عنها ولا تضاف
ذو الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الاظهر ان يقال ولا تضاف الا الى الاسماء
الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه تعليل بقوله لفقدان الجنسية فيهما وانما لم يضف
الى العلم والضمير لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فليست هي
وصفا بل الوصف هو ما اضيفت اليه فلا يكون الاسم جنس مظهرا لان العلم وكذا الضمير
لا يوصف بهما على ما قرر في موضعه ولانه لو اضيف الى الضمير يلزم اللبس في مثل
ذاك ذلك تحمل عليه غيره ليستمر الحكم في الكل كما حذف الهمزة من اخوات اكرم انتهى والحق
انه لو كان اسم جنس فهو ضمير في حكم واحد لكونه مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون
على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر الا يرى
ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه هذا
اولى من اضافته الى ضمير زيد وبكر وعمرو وانت ان تتبعت كتب القوم تجد كلامهم
يؤيد ما قلنا لكنهم لم يعتدوا اما قوله اغناء الموصوف ما لم يتبدل فيه الوجوه لا يعرف ذو الفضل
من الناس الا ذووه الموصوف الاحسان وذووه فاعل يعرف اي لا يعرف قدر

صاحب الفضل ومرتبته الا صاحب الفضل دون الجهال وكذا قوله كعب بن زهير صبحنا
الخزرجية مرهفات ابار ذوي ارومتها ذووها بفتح الذال وضم الواو الاولى جمع مذكر
لذو تقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا ورجلين ذوي مال نصبا وجرا ورجال
ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا وامرأة ذات مال وامرأتان ذواتا مال رفعا
وامرأتين ذواتي مال نصبا وجرا ونساء ذوات مال كالعرب سلمان فشاذ لا يقاس عليه
شيء وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحبه في قوله فلا
اغني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا شاذ ان لا يقاس عليهما شيء يعني به اي بذو
الجار والمجرور في محل الرفع على انه قائم مقام الفاعل يعني ههنا يجعل الانعام صفة لله وهو
اي ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة
اخوه وابوه وفوه وهنوه والهمزة كناية ومعناه شيء اي انه كناية عما لا يعرف اسم
او يكره التصريح من العورة والفعل القبيح وغير ذلك انما انث الضمير في الفعال جملة لان الحم
نسيب زوج المرأة ابوه او اخوه او ابنه فاذن اضيف الى الاناث وذو مال فانها اي
الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف
نصبا في الاكثر وانما قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما حكاه الفراء
فنقول اباه في الاحوال الثلثة كما تقول عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا
اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها قصدا الى جعله مقصورا
او ثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث وهي ان يجعل اعراب التثنية
بالالف في الاحوال الثلث باعتبار ان للمجد صاحبين اعني الاب واب الاب
معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب ايضا غايته وتأنيث الضمير في غايتها على

على تأويل المجد بالمرتبة مع شرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها
بالحركات نحو جاءني اب ورأيت ابا ومررت باب وان كانت مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها
تقديريا على اي البعض وهو الاصح او يكون مبنية على اي بعض الاخر او يكون واسطة
بين المعرب والمبني وهذا اي كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف
اذ الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرطا كونها مكبرة اذ على تقدير كونها مصغرة يكون
اعرابها بالحركات تقول هذا اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه
ان الاسماء الستة المضافة اذا صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقديرا لوجوب
قلب الواو ياء وقد كان يدور هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتأخرين
مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك الواو فيها لانه وزن فعيل فلما تحرك خرج
عن صلاحية الاعرابية لوجوب سكون حرف وصل اعرابا فقلبت وصل اعرابها بالحركة
اذ الياء الساكنة ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا شرط كونها
مفردة اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثناة او المجموعة وقد
اهملها الشارح والاولى ذكرهما وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المراد وهو
ان يقال ان هذه الاسماء الخمس محذوفة اللام نسيا اصل الاربعة الاول اخو وابو وهنو واصل
فم فوه فحذف اللام اعني الهاء حذفا غير قياسي فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم بقاء الاسم
المتمكن على حرف واحد ولو ابقي واعرب لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبلها فلزم في المنون
التقاء الساكنين وحذفه المؤدي الى البقاء في المنون على حرف واحد فابدل منه الميم
القريب في المخرج فاذا لم تضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت اللام
من الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين ووصل

حروف اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب على راى من يجعل الحركة نفس الاعراب
واما على معنى ان يكون تلك الحروف دلائل الاعراب على راى من يجعل الاعراب هو الاختلاف
والحركات دلايله فان حرف الاعراب كما يطلق على حرف يتصور الاعراب لفظا كدال زيد
او تقديرا كالف عصا يطلق على حرف يتغير الاعراب واذا اضيف الى ياء المتكلم لم تعد
اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا بالحركة تعولاح الاحوال الثلث اى مثلا وبحاء
العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال فيقال فى الاحوال الثلث ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال
فاى كلامنا اى اذ لما كان لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قبلها ياء على هو القاعدة قلبت
وكسرت الفا لمناسبة الياء وجعل الاعراب فى التقدير واماذو فهو لا يصغر ولا يقطع
عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يعل اخوك الخ لمناسبته فى الغيبة بناء
على ان المظهر غيبة وفى التمثيل بالواو دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف المبدل
منها واو ردت فى حالة الرفع وقلبت الواو ياء فى النصب والجر وان عين ذو واو وجعل
الاعراب رفعا فقلبت الواو ياء فى النصب والجر مؤنثه ذات اصله ذوات لقولهم
فى مثناه ذواتا حذفت العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوفة
ياء دون واو اصله ذوى لقلة ما كان عينه ولامه واوا وذو ههنا بالياء لانه مجرور
على انه صفة لله كاقرب وهو مضاف الى الانعام وهو اى الانعام ايصال الخير لتخصيص الى الغير
لا للعوض ولا للغرض دنيا وما كان ذلك الغرض او اخرويا ولا للغرض بمقابلة فى القدر
والمرتبة او لا واجزاره اى اجزار الانعام لكونه مضافا اليه لذى جاعل مجرور
لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط
بين الصفة والموصوف فى التعريف والتنكير لاتحادهما فى الصدق يعنى ان الصفة

اعلم ان الجعل يجئ فى لغة العرب على اربعة معان الاول بمعنى خلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق الثانى بمعنى صير كقولك جعلت ثوبا اسود اى صيرته اسود الثالث بمعنى التسمية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى سموهم اناثا والرابع بمعنى اخذ وشرع كقولك جعلت الشئ اى اخذته وشرعته

فلما كانت عين الموصوف فى المعنى نحو جاءنى زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل
على الموصوف من التعريف والتنكير لامتناع كون الشئ الواحد شائعا ومخصوصا
ومما ينبغى ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام والوصف نكرة فيقال ما يحسن
بالرجل مثلك ان يفعل كذا او ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك
وخير نعتان للرجل على نية الالف واللام وكذا غير اذا جعل وصفا للمعرفة دون
البدل اى لا يجب فى البدل ان يطابق المبدل منه فى التعريف والتنكير وذلك لان
البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة
شئ واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن حد المناسبة فى لزوم
الاحالة بلزوم كون الشئ الواحد معرفة ونكرة فى حالة واحدة قال فى شرح الرضى
واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فقط لا فى التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه
فى الافراد والتذكير وغيرهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل
من الكل فالوصفية اى توصيف البدل النكرة اولى حسن عند اكثر النحاة وواجب عند
ابن الحاجب كما قال فى الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت اى النعت
واجب وانما وجب لانه لا فايدة فى الابهام بعد التفسير فى بدل الكل الذى يكون المراد
منه ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود
وهو سوغ المعنى لكن حسبه او وجوبه ان كان البدل اعم من المبدل منه لفظا كقوله
لنسفعا بالنون الخفيفة لانه لما قلبت النون الفا فى الوقف كتب بالالف فانهم
قالوا الاصل فى كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها

ومن ثمه كتب المنون المنصوب واذا حرف نصب اضربا او الواحد المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب التنوين الاصلي والزائد الفا لانفتاح ماقبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن او الجمع المذكر بواو والفا اضربا للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل تضربون وهل تضربين باسقاط نون التاكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفة لاجله قلنا نعم لكنه لما تغير تبس بهذا الاصل وهو ان عند الوقف تحذف نون التاكيد ويرد ماحذف لاجله فانه لايعرفه الا الحاذق في هذا الفن كتبوا اشكال ذلك على لفظ بالناصية ناصية كاذبة مطلقا لكن هذا اى الاشتراط بان يكون البدل على لفظ المبدل منه بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا اشتراط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه كذا في اللباب وعبارة اللباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا اشتراط على لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض له في اللباب بهذا لحق هنا بحث وهو ان حصر الحسن على كون البدل موصوف غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه الحسن او الصحة على راى الشيخ هو ان يحصل بالنكرة المبدلة فايدة لم يفهم من المعرفة فتى حصل هذه الفائدة لو حصلت حسن البدل والافلا سواء حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشدني الشيخ عبد الوارث هو لنا وجونا بني جيلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد الضب ساعد الضب معرفة وطول نكرة وفيه فائدة لم يفهم من ساعد الضب اذ لا دلالة له على شي من الطول والعرض صريحا وقال

السيرافي في شرح كتاب سيبويه تقول مررت باخويك مسلم وكافر على البدل وبالجملة ان لم يفد النكرة الا ما افادة الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد التفسير نحو مررت بزيد رجل هكذا في بعض شرح اللباب فان قيل لم لم تعرف جاعل ههنا بالاضافة قلت لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط التنوين لان اصله جاعل الحو بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي يفيده الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه او اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يصح كونه صفة لله كما توهمه صاحب الاصباح يعني ان الاضافة قسمان احدهما لفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور احدها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما اى باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار كذلك اى الآن او غدا واما اذا اريد به اى باسم الفاعل على ما يدل عليه قوله ضاربك ومالك ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان اولى لان حال اسم المفعول كذلك الماضي والاستمرار فمعنوية اى اضافتهما معنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك امس في الماضي او مالك بالعطف على ضارب عبيده في الاستمرار والعبيد كالعليم جمع عبد وانما كانت اضافتهما معنوية في الماضي على تقدير كونهما بمعنى الماضي فلان الاضافة لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست الى معمولة حيث فقدت المشابهة الكاملة

اي المشابهة لفظا ومعنى مفقودة وهي غير مؤثرة عندهم واما على تقدير كونها بمعنى
الاستمرار فيكون معنى الماضي موجودا فيه هذا لكن الحق انه اذا قصد به زمان مستمر
اي مشتمل على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح اللباب
وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما يجيء في صدري حتى ظفرت
بنقل من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية وفي موضع آخر
معنوية هذا قيل في كلام الشارح رح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني الماضي
وعلى تقدير ان ليست بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان
المقترن للفعل مشابهته في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان
المقترن بها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح رح ليس في صدد
التقسيم بل في صدد الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور ان
الزمان المقترن للفعل ثلثة لا اربعة لانه لا يقترن بها فضلا عن الشهرة انتهى
والثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة صفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه
لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه فلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا لان الحسن اعم من الوجه
فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشيء المتحقق
الذي له الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة
المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله السببي
لكن بعد ان اخرج عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم الفاعل
من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله واذا
لم يتعرض له واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم

التغاير

التغاير وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي
الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب زيد او معطى زيد لم يكن
زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف
اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه تشبيه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل
اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد اذا اريد اضافتهما
الى الفاعل توسعا في الكلام شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه
بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول ليكون
فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول فنقول مثلا في زيد قائم ابوه زيد
قائم الاب والصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا
فلانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون
حسنة حسنتان حسنات وابيض ابيضان بيض بيضاء بيضاوان بيض كما
تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى فلانها لمن قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة
المشبهة شبهت به في جميع انواع عمله تكميلا للشبه وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لها
مفعول يضاف اليه او نصبه جوز اضافتها الى الفاعل او نصبها اياه تشبيها
بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه فاحفظ هذا فانه من الاسرار خفية والكنوز
مخفية وما عداها اي ما عدا الثلثة المذكورة وما عدا الاربعة على راي من يجعل اضافة
افعل التفضيل اضافة لفظية معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية ان كان المضاف
اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا غير عامل نحو غلام زيد ومساجد
مصر وضرب زيد واما اللفظية ان كان المضاف مشتقا عاملا فيما اضيف اليه نحو زيد ضارب

بكر وحسن الوجه وقائم الاب مفيدة للتعريف او التخصيص اذا كان المضاف اليه
معرفة ونكرة نحو جاءني غلام زيد مثال لكون المضاف اليه معرفة او رجل مثال لكونه نكرة
على اللف والنشر المرتب يعني اذا كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسب المضاف
اليه منه التخصيص وزوال بعض الشيوع نحو غلام رجل وهو ظاهر وان كان المضاف اليه
معرفة يكتسب المضاف منه تعريفه نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا غير مختص
بواحد فاذا اضيف تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف
وصار لواحد بعينه لكنه ما يتعين الغلام لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد
اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار
العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير به الى غلام معين من بين
غلمان له مزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
اما لكونه اعظم غلمانه او اشبهه بكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا ثم قد يستعمل
على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا نظير
افادتها التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت
قلت لا يعنيني فانه لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار مكنة الحكم لنفسه والمعنى
ولقد مررت على لئيم من اللئام قالوا ولكنه بمعنى لئيم يصح جعل يسبني وصفا له وانما
قال افادتها اي التعريف والتخصيص بهذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادة
اي انما افادتها الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال ههنا في اللفظ
والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف وممتزج معه بحيث تنزل منه

منزلة التنوين واما في المعنى فلان وضع الاضافة المعنوية لتقييد الى لواحد ما يدل
عليه المضاف من المضاف اليه خصوصية ليست الا معه فان الاضافة المعنوية
عندهم انما هي اسم عام الى اسم خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال ههنا في اللفظ
والمعنى معا ينبغي ان تفيد التعريف والتخصيص في معنى بعدها افاد التخفيف اللفظي
ليكون قدر مرتبة للمعنى وبهذا التقرير يظهر اندفاع ما يتوهم من المصادرة على المطلوب
وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية
ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت اذا قلت في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص
وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب
رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا في ضارب رجل حين كان منصوبا به ايضا
بلا تفاوت في الحال اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو مرادا منه الحال والاستقبال
لا يقال لا يتم ذلك لان الجعل فعل الله تعالى وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال
والاستقبال بالنسبة الى ما يعادونه وانما قلت مرادا منه الى ابد لانه عامل في المفعول ليس
وهو اي كل واحد منهما النحو والكاف في كالطرح ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال
او الاستقبال مع الاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشرط ارادة الحال
او الاستقبال مع الاعتماد على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون الاضافة لفظية لتقدير الانفصال
غير مفيدة للتعريف والتخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع
والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدا محذوف اي هو جاعل النحو واما النصب فبتقدير
اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال
في عرفهم انه نصب على الشتم اذا قصد به الذم اما على تقدير اشتم فظاهر واما على تقدير

اعنى فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به اذا كان لا فى صدد الذم يفيد المدح فالنصب على المدح فى نحو ثم يشتمل كل موضع يفهم من تقدير عاملة المدح هكذا افاد بعض من اساتيذى ابقاهم الله وتويده كلام شراح اللباب فان قيل بعد ما جعلتم اياه راجع الاجمال بدلا منه اى من لفظ الله تعالى فاى قسم من اقسام البدل هذا الكارى واللازم لا نذاق منه متعلق بما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين على الصراط المستقيم صدقا وان يتغاير مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءنى القوم اكثرهم وبعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق بغير الكلية والجزئية سواء كان الثانى مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على الحكم كقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا انما سمى البدل الى الاربعة انما سمى هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث تتشوق النفس عند ذكره الى ذكر ثان يبينه اجمالا ولا فذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال فى بدل الاشتمال سلبنى الوزير وكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك سلبنى الوزير ان الشىء هو وكيل ولو قلت ضربت زيدا عبيده كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شىء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون فى بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عائد الى المبدل منه بخلاف بدل الكل

الكل

الكل فان العينية هناك تغنى عن الربط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا كانت عين المبتداء وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد وقوله افضل ما قلت انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ونحو لك قولى زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءنى ثلثة زيد اى منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعنى اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال بحمار اى ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط فى المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقل البدل الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل الشىء من الغلط قالوا الاضافة فى القسمين الاولين بيانية وفى الاخيرين الى السببية اى البدل الذى كان سببا لاتيانه به وقوع الغلط فى المبدل منه وقيل الاضافة فى بدل الغلط لادنى ملابسة كما فى كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسمية بالاعم الاغلب اذ قد يكون بسبب النسيان كما يكون بسبب الغلط وكذا فى بدل الاشتمال فاعتبر فيما سبق وهذا اى بدل الغلط لا يكون الا من غير روية وفكر ولهذا لا يجىء فى كلام الفصحاء قولنا على لا يجوز ان يكون من الاول والثانى اى جزء مرتبط الى قولى اى قسم من اقسام البدل لان الاقسام اربعة لا شاء منها الكلية الجزئية وهو اى الله سبحانه وتعالى متعال اى منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث لان الكل انما يستعمل فى الاجسام غالبا ولا من الرابع لان كلامه ليس بكلام غير فكر وبحوظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظ الله لان انتفاء الاقسام عنه اى جاعل بالمرة اى يحمل يقال هذا لك بالمرة اى بقدته يعنى جميعه كما يقال برمته اى بالكلية بدل على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل عنه اى من جاعل وهذا الى قولى لان انتفاء الجميع

احدا

قوله اهل المعقول اى العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما الاوجه وللعام لان انا
الا ان ضمن الجنس والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق ههنا ان القول
ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية قوله مجاز مرسل خبر ان اى مجاز لان العلاقة
المعتبرة بين معناه الحقيقى والمجازى غير التشبيه مثل العلاقة السببية والتبعية
وغيرها فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه سمى المجاز بالاستعارة دون المرسل
على ما يجىء من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل فى الحقيقة موصوفه
اى موصوف جاعل وهو اله بالجر على الحكاية وهو الافصح وان جاز رفعه على الخبرية
اذ التقدير اله جاعل النحو فاله نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى
وهى جاعل فلم يلزم ترك الواجب والحسن واما الاله معرفا باللام فعلى الاعلام الغالبة
ويسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق اعنى ان الاله فى الاصل من اسماء الاجناس
كالرجل يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان النجم فيه
اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب
على خويلد بن نوفل واما الله بحذف الهمزة مخفف بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره
اصلا وعمله يدل على هذا التقدير لاشتراط اى لاشتراط عمله بالاعتماد
اما على الموصوف وعلى غيره من الامور الخمسة او الستة على ما يجىء اذ لو لم يكن
التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله فى مفعولين فان قلت من اى جهة
علم قلت قد علم عمله فى المفعول الثانى بشهادة نحو الكلام الى يتعلق قوله
كالملح بقوله جاعل النحو معنى واذا اعمل فى الثانى عمل فى الاول ايضا والا يلزم اقتصار
العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين فى المطولات فان قلت ههنا

انما

انما يتم اذا عمل فى الثانى وهو ممتنع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضى ويكون كالملح مفعولا
لفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا فى زيد معطى عمرو درهما امس من ان درهما
منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظ معطى قلت نعم يمكن ذلك بشهادة نحو الكلام
يمتنع ذلك التحمل بحوفه من له طبع سليم وعقل مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب
ابن الحاجب سواى مذهب وجوب النعت اذا ابدل النكرة وهى جاعل ههنا لعدم تعرفه
بالاضافة كما مر من المعرفة وهو الله ههنا او يلزم ترك الحسن فيجتنب على مذهب
الجمهور كما مر بيانه فيكون ح فيكون الرحمن كونه هو البدل فى الحقيقة من القسم
الاول بمعنى بدل الكل من الكل لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم
من ابهام الكلية والجزئية وبدلية جاعل من الله على مجازية من القسم الثانى قوله بعيد لبعده
مبتداء من القسم الثانى جزء وان امكن كونه من الاول بمعنى بدل العين من العين
بمعنى الاشتمال لوجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لاشتمال الطرفين على المحذوف
كما صرح به اى يكون معنى الاشتمال لوجود التعلق بينهما مطلقا النحاة فلا يلزم ما ذكرتم
من ابهام الجنسية خذ هذا ههنا افضل الخطاب يأتون به عند اتمام طائفة من الكلام
والاخذ فى اخرى والتقدير ثم هذا او خذ هذا وههنا اى للامر المذكور كما ذكر
او واقع الامر هذا المذكور المغير لكنها يناسب لكن بقى ههنا سؤال ناشئ من نشأة
السى به ارتفعت عن اقسام البدل وهو ان نحو ان جاءنى زيد غلامه او اخوه
او حمارة من اى قسم من اقسام البدل قلت انه من الرابع وهو بدل الغلط
لان عدم كونه من الاول والثانى ظاهر لعدم كون الثانى على الاول ولا بعضه وكذا
عدم كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال لان شرطه كون المتبوع بحيث يطلق ويراد

قوله بدل العين من العين وفيه نظر لانه انما يصح ذلك ان لو جاز اطلاق العين على اى على من العين انه ليس كذلك لانه صفة فانه ذات الله تعالى لانه حتى يكون عينا فى ظهر ان لا يجوز لجاعل بدل العين من العين تدبر

قوله وبدلية جاعل ولو قال الشارح فبدلية جاعل الشريفة لكان احسن لان مراده تغير لغوية المتقول بدلية جاعل من الله فاراد ان يبين من اى نوع من الانواع البدل تامل تدبر

قوله وان امكن كونه من الاول وفيه نظر لانه لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله بمعنى اى بدل الكل من الكل لانه يلزم ح ان يكون الذات عين الصفة وانه ممنوع تدبر



التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الا برى انا
اذا قلنا سلب زيد يعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شيء مما يتعلق به
او من قلنسوته او جلده او غير ذلك فتشتاق الى ان يذكر ثوبه وهذا الشرط
منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط
لانحصار الاقسام في الاربعة كذا اي كالمذكور ههنا ذكر في حواشي المطول الشريف
الدين الجاجرمي لكن فيما فيه موصولة مبتدأ وفيه جملة ظرفية صلته والعائد
هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور البارز
عائد الى ما ذكر في حواشي المطول وفيه المقدم خبر المبتدأ اي ما ثبت في المذكور في حواشي
المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اي فيما ذكر ههنا لانه مثله لا يخفى ذلك اي
حصول ما فيه على الفطن وهو بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها من الفطنة بجودة
الادراك وهذا الكلام اعني قوله فيه ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشي المطول
على زعمه قيل هو ان يقال لا نم انه يتعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال
الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه اعني علاقة الملكية والاخوة
التي هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث من الاشتمال ان كان مع الرؤية والا
فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي
في بدل الاشتمال وان تقسيم الشارح كفاية نظر الا ما يفهم من ظاهر كلامه من تقسيم
البدل الى الاربعة بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق على ما صرح به
في مواضع الكتب لا يخفى كالملح متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله كالملح في الكلام

لا الكاف اي هو اما الكاف مصدر منصب على الحال وان الكاف من الكاف جزا

لكن

لكنه حال منه مفعولا معنى وتقدير الاول ان يجعل الكاف وحدها مفعولا ان
جعلت ما اي الكاف مذكر ويؤنث وكذا باقي الحروف فيجوز تانيثه بتاويل
الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا انما يستقيم على راي الاخفش لا على راي
سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث تدخلها حرف الجر كقول الحكمي
عن كالبرد المنهم اي من مثل البرد الذي يذوب للطافته ان قلت ما الفرق بين الكاف
اسما وبين كونه حرف الجر قلت الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسما يكون المراد
تشبيها وعلوا وبعدا ومجاوزا من غير ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حروفا يكون
المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اي بملاحظة خصوصياتها يعرف بذلك بالعلامات
والقواين كما في سائر الاسماء المشتركة والجار مع المجرور ان جعلت ما حرف جر
اي كائنا كالملح في الطعام متعلق بجاعل اي تقضيا كلاهما اي قوله في الكلام
وقوله في الطعام ظرفا لغوا لا مستقرا وانما قال كلاهما لان قوله كالملح على تقدير حرفية
الكاف ظرف مستقر لانه في الكامل احد جزئي الكلام اعني خبر المبتدأ لان الجعل الكائن
بمعنى التصيير ونحوه في تجرد الدخول عليهما الا في خصائص القلوب ضعيف مما ذكر
في الضوء حيث قال من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار
على احدهما امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصائص افعال القلوب
لا يوجد في غيرها من اخواتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار
المذكور ههنا اقتصار الذكر على احدهما الذي هو من خصائصها حتى يرد ما ذكر
بل المراد امتناع اقتصار العمل على احدهما فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق
بين الظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان

او مكان او جار او مجرور فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف اليه او مناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اي متعلق الظرف متضمنا فيه بفتح الميم اي يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم يعلم الالفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو خارج عن الظرف ولا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه آكل بقرينة دالة عليه فههنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها يرد عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل الچلبي بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق في حواشي الكشاف من ان هذا القسم من الظرف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم منه شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم

فانه

فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة القران خصوص فعل القراءة فيقدر اقرأ بسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص مستقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب وما كان تقدير الافعال العامة معتادا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى كلامه واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف وهو من الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية بعدم احدها مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقر او موجود او كائن او ثابت او نحو ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه وهو من قبيل قولهم المال مشترك كما شوهد كلام الشريف في وجه التسمية بمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو فهو ان هذا القول بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها او لانه لغو من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لا في المظهر ولا في المضمر قال بعض المحققين من شرح اللباب هو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال واما انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل بل هو اي تسميته به اذا اخلال بالادب فتسميته ظرفا خاصا عامله ونسميه المستقر ظرفا عاما والملحوظ في الاول خصوص العامل وفي الثاني عمومه انتهى ما لخصناه من الاعراب وهو المستقر فلا يتم الكلام بدونه بل هو جزء من الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام

قوله ومثال اللغو زيد حاصل في الدار والتسمية بهما اذ قد خلي من الاعراب او لعدم الاحتياج اليه يسمى لغوا

قوله هو المستقر وجه التسمية بهما قد يفيد نقله من الاعراب مع المستقر عليه فسمي مستقرا بهذا الاعتبار او لانه متعلق مستقر فيكون من قبيل تسمية الشيء باسم متعلقه او لانه فاذا استقر كونه [illegible] من المتعلق فيكون عاما من قبيل تسمية الشيء باسم لازمه

لعامله المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه وقال بعض الفضلاء
من المتاخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ وحظ من الاعراب دون اللغو و
لم اجد في كلامهم ما تحققه وتبيين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاعتراض في الاعراب
المحلي حيث قالوا بزيد في مررت بزيد في محل النصب واجازوا في معطوفه النصب
وهو لغو فاقول مستوكلا على الله تعالى ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك
ان لا محل آخر من الاعراب غير هذا المحل لان ان لا محل له من الاعراب اصلا والمتحقق
ذلك الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل من الاعراب من جهة
تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال
الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت
زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق الذي يتحل به
عقد الخول ويزول بحجر العقول وهو المحقق بالمقبول ما قال بعض المحققين
من انك اذا قلت مررت بزيد والجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له
من الاعراب المنصوب المحل على المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثر في
على خلاف وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى
المتعدي الا ترى ان معنى مررت بزيد جزت زيدا وجزء الفعل لا يكون معموله
ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق
لكان ظرف اللغو فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره
هو الملائم لقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكره في كتب المتاخرين من
ان التحقيق هو ان منصوب المحل او مرفوع المحل هو المجرور فقط لان الجار

في تعدية

في تعدية الفعل ايصاله الى الاسم كالهمزة والتضعيف وان جعل القوم المجموع
منصوبا بالمحل فما هذا يبقى لنا اشكال وهو ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم
الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار
والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا وقع صفة للمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا
ولم يكن له محل من الاعراب وقد صرحوا بخلافهما بل قد اعترف به الشارح في هذا الكتاب
تامل ولا تغفل على وزن لا تستقر فانه بحث شريف **والصلوة** مجرورة معطوفة
على حمد الله اي لا بعد الصلوة وهي اي الصلوة من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن عباده
ودعاء ومن الملائكة استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان لغوي وهو الدعاء
قيل فيه مسامحة لان الصلوة لغة ليست منحصرة في الدعاء بل مشترك بين الثلثة
يجمعها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما انتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه معا والصحيح ان عموم
المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نم انه استعمل في معنييه معا فان التقدير ان الله
يصلي وملائكته يصلون على ما صرح او تابعها شرعي وهو الاركان المعلومة اي
الفرايض الستة التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة
مقدار التشهد والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبيرات الركوع والنقل
الى موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي قراءة الفاتحة
وضم السورة اليها ورعاية الترتيب فيما يتكرر في الصلوة على سبيل الفرضية وتعديل
الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد في القعدتين والسلام
عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء



والتعوذ والتسمية سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح الركوع ثلثا
واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش رجله اليسرى
والقاعدين ونصب اليمنى والادب النظر الى ... كظم فمه عند التثاوب واخراج كفيه من كمه
عند التكبير وغير ذلك على المذكور في الفروع فمن ابن جاز ان تكون الصلوة من الله
بمعنى الرحمة ولم يتوجه لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكته
لكونهما موافقين بمعناها اللغوي تدبر قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء
والاركان المعلومة والافعال المخصوصة وغاية بالرفع عطف على قوله حقيقة
وهي الرحمة ولما كان معناها الحقيقي غير متصور من الله تعالى لان الدعاء والدعاء سؤال
يقارن الخضوع وهو يدل على الاحتياج والله منزه عنه حملت الصلوة على
غايتها وهي الرحمة واعلم ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب هي كيفية
نفسانية تستحيل في حقه تعالى فتحمل على انها غايتها وهي الانعام وبمثل هذا يأول
الكيفيات النفسانية المنسوبة الى الله تعالى في القران كالحياء والغضب وغيرهما
فاعلم ان حروف العطف عشرة عند البعض من النحاة ومنه ابن الحاجب هي الواو
الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام زيد
وعمرو او في الحصول من شيء نحو قام زيد وقعد عمرو او في التحقيق نحو قام زيد
وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتيب التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد
وبالجملة ليست في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات والا لم يخل الوجود عن احدها
وقيل بمعونة القرينة والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم
الموضوعة للجمع مع الترتيب بمهلة ان كان في الرتبة فيقال ثم ههنا للتراخي في الرتبة

اي هو للاشعار بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الاخر رتبة اعم من
ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا تجيء الا عاطفة مطلقا
سواء كان مفردا او جملة وقد تلحقها تاء التأنيث للتأكيد فتختص بعطف الجمل
كما في قوله حصّبت ثمت قلت لا يعنيني قال الامام المرزوقي التاء في ثمت
علامة التأنيث وهذه العلامة تتصل بالاسم والفعل الا انها تبدل في الاسم
هاء في الوقف وفي الفعل تسكن الا ان يلاقيها ساكن وتكون تاء في الوقف
والوصل جميعا ويقل دخولها في الحرف فاذا دخلت حركت بالفتح نحو ربت ولات
وثمت وسبق تاما في كل حال انتهى وحتى الموضوعة للجمع مع الانتهاء الى مدخلها في الا
بشرط كونه الجزء الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه ولو تأويلا ...
تحقيقه واو واما الموضوعان لاحد المتعدد مبهما لكن لم يجب فيه ذكر اما
قبل المعطوف عليه وزعم انه تلزم الواو قبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة
وسمي تفصيلة وقيل بينهما فرق آخر من حيث ان اما لا تقع في النهي مثلا لا يقال
لا تضرب اما زيدا واما عمروا ويقال او عمرو واو حتما ينبغي ان يعلم ان اما ربما يرد بلا
واو نحو خذا اما هذا واما ذاك وربما يجيء بغير تكرر الا اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها
نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت فقوله ان تكلمني مبتدأ خبره محذوف اي تكلمك
بالجميل موجود والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية وربما تجيء بفتح
الهمزة على ما حكاه قطرب وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام
ويطلب بها تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة
وتجيء بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف

عليه عن المفرد الذي عطفته نحو جاءني زيد لا عمرو وفلا يجي الا بعد الايجاب وان يعطف
الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا كان او جملة عن الاثبات
الى الاثبات ومن النفي الى النفي او الى الاثبات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك
اى لتدارك الوهم لا لتدارك الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة لكن
في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا محال لاعتبار معنى النفي
في المعطوف هذا وسمى ثمانية عند البعض وسماها عدا اما ولكن واحد عشر عند السكاكي
حيث قال في المفتاح واى على قول لكن الجمهور على ان ما بعد اى عطف بيان لما قبلها
وقد ايد رأيهم بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل
والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان ساير حروف العاطفة يقتضى المغايرة بين المعطوفين
فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وقبيح عند البعض ومنه الزمخشري
وسمى ما عدا اما لان فيها اى في اما مانعا لكونها للعطف اللام في لكونها صلة المنع وهو
من وجهين صفة لمانعا اى مانعا كائنا من وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه
نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها فانها لو كانت حرف
عطف لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا يرى انه لا يقال جاءني زيد وا او عمرو
ولهذين المانعين لم يجعل ذلك البعض للعطف فالحاصل انهم اى القائلون بحروف
العطف تسعة لم يجعلوها حرف عطف لورود السؤال على من يجعلها له في نحو قولنا
جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف فيه اما اما الاولى واما الثانية
فان كانت الاولى فالمعطوف عليه مستفهم على سبيل الانكار وان كان حرف العطف
اما الثانية فلا حاجة الى الواو والنفي من حرف عطف وحل هذه الاشكال مبني على تمهيد

مقدمة اى بسطها وهي ان للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول البعض
وهو ابو علي وعبد القاهر انتمى اليهما الزمخشري ان اما ليست عاطفة لا الاولى
ولا الثانية والعاطف لعمرو على زيد في شان هو الواو واما ايهاما فللترديد
والتقسيم فقط وقول البعض ان العاطفة اما الثانية دون اما الاولى ستشهدا
بصحة قيامه او مقامها نحو جاءني اما زيد او عمرو حتى يكون الواو لعطف اما الثانية
على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف عمرو على زيد
في المثال المذكور وقول البعض وهو الامام الاندلسي ان اما الاولى والثانية مجموعهما
حرف عطف والواو كما قلنا قد عطفت اما على اما حتى يصير الحرف واحدا واما الاولى
واما الثانية قد عطفتا عمرو على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقديم
بعض العاطفة على المعطوف عليه قال نجم الائمة والحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة
لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذن في قوله اما الاجنبية مقدر وانه فلم السؤال
على هذه الاقوال اذ يندفع السؤال باختيار المذهب كما فهم هذا المذكور ولكن
قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقامها ان يكون للعطف كما وفاق
ان المصدرية قد يقوم مقامها ما المصدرية مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون
الثانية والبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينهما لا يليق
بهذا المقام ولكن قد اشرنا اليها اجمالا تتميما للفائدة على نبيه على حرف جر نبي
مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه لنبي وهو اى الضمير المذكور راجع الى الله تعالى
والجار والمجرور متعلق بالصلوة والنبي من النبوة بفتحتين وتشديد الواو وهي
اى النبوة على وزن فعولة كالذكورة والانوثة وهي اى النبوة ما ارتفع من الارض

واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان عمر موضحا له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر
من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية
مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان او جعلها مع ان المتبوع اشهر وهو
اى عطف البيان يجي للايضاح غالبا وان جي به للمدح قليلا كما قال صاحب
الكشاف ان بيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة
جي به للمدح لا للايضاح قوله ان البيت بكسر ان الا قوله لا للايضاح مقول
لقائل كما يجي الصفة كذلك اى للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة
غالبا قوله بخلافه في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اى كائنة بخلاف عطف
البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل
منه كالبساط والتوطئة له واعترض عليه نجم الائمة الاسترابادي بانا لا نم ذلك
في غير بدل الغلط فان الاول في الابدال الثلثة منسوبة اليه في الظاهر ولا بد وان يكون
في ذكره فائدة لا يحصل لو لم يذكر صونا للكلام الفصيح عن اللغو سيما كلام الله تعالى
وكلام نبيه عم قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه واجيب
عنه الشريف بان الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصود بالنسبة اصلا بل ارادوا
انه ليس مقصودا اصليا انتهى والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول وجيئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان
قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجيئت بالاول توطية له مبالغة في الاسناد
فالثاني بدل فيكون التوضيح الحاصل منه مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو
الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق ظ كما حققه المتاخرون وعطف البيان
بالعكس

بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني فانه بيان الاول والبيان فرع المبين
ولولا المبين لم يؤت به وذكر الامام الحدثي ان النحاة قالوا لو قال رجل زوجتك
بنتي فاطمة واسم بنته عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع في
معتمد الحديث ثم وصف المص حمدا بكمال الغاية اى بكمال هو الغاية في مراتب الكمال
بقوله سيد اى معتدى **الانام** اى الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد والانام
مجرور لكونه مضافا اليه للسيد ثم الصفة اما للتخصيص وهو اى التخصيص عبارة عند النحاة
عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب
الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته
ببعض من افراد العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل اللغة والبيان
ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الظاهر انهم ارادوا الا
المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تكلف كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية
في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتجه ان يحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك
اللفظي والمعنوي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت
ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى واحدا فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين افراد
ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو اى التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف مثلا كانت المعرفة او لا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى او التاجر
فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر
قللته فوضحته وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم
نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا



بمعنى ذلك الوصف نحو ذهب امس الدابر برفع الدابر حملا على محل امس فان قيل كيف يصح جعله
صفة له وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن
اللام لكونه معدولا عن الامس المعرفة ولذا بنى على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد
فان امس يدل على الدبور وهو على وزن الدخول في باب اليوم ومروره والدابر
تاكيد له وهذا اشارة الى الاقسام الثلثة المقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف
على كون الموصوف معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت آنفا فلو قدم قوله او للتاكيد
على قوله او للمدح لكان اولى يعنى ان كون الوصف للمدح او للذم او للترحم اذا كان
الموصوف معلوما اى متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف اما بان لا يكون له شريك
في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذلك الوصف والا اى وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون الوصف
من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل الاخيرين سماه الصفة ههنا اى في قوله
محمد سيد الانام حيث لمجرد المدح لمحمد **وعلى آله** معطوف على نبيه والضمير البارز راجع
الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا
اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده
يكون المراد به اعم من اهل البيت اعنى المعنى الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته
هذا لكن يحتمل ان المراد به المعنى الثاني اعنى بمعنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس
كما في آل موسى وآل هرون وعلى ما قيل ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله تعالى
ليس من اهلك حيث لم يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الآل ههنا تعميم الدعاء
امتثالا لقوله عم اذا صليتم علي فعمموا او قال عم لو عممت لغفرت وللتعميم تعميم

فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل
التعظيم والتفخيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح واصل الآل اهل على ما يدل
على ان تصغيره اهيل او اول بالواو على اى آخر وفي بعض الكتب المخرجة او آل اهل بمعنى
وهو سهو يدل عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وروى عن الكسائي انه قال سمعت
اعرابيا فصيحا في الصحاح العرب جيل من الناس اى طائفة منهم والنسبة اليهم عربي وهم
اهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابي والاعراب
ليس جمعا للعرب بل هو اسم جنس انتهى يقول اهل اهيل وآل اويل فتصغيره اويل لا اهيل
كما زعم من قال ان اصل آل اهل وخص استعماله في الاشراف جمع شريف بمعنى عالي القدر
وايام وفي شرح له خطر عظيم الخطر محركة قدر الرجل ومنزلته دنيا وبامثال الفرعون
كان او آخرة يا اوله خطر عظيم بحسب الدنيا والآخرة نحو آل محمد عم قوله دنيا وبآخرة يتقدم
لكان وقوله او اخرويا عطف عليه فان قيل لم لم يقل دنيويا موافقا بقوله اخرويا
قلت اشارة الى جواز اثبات الالف ودنيا عند النسبة وتحقيقه يستدعى تفصيلا
لا بد علينا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الالف في آخر الاسم المنسوب
اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت تلك الرابعة او زائدة او خامسة
فصاعدا فان ثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوي ورحوي وملهوي
وحروي والرابعة الزائدة ففيها ثلثة اوجه اما الحذف نحو حبلى فلكونها زائدة كتاء التانيث
واما القلب نحو حبلوي فلاجرائها مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف بين الآخر
والواو فلاجرائهم فضلى مجرى فعلاء لكون الفهما زائدة فقالوا دنياوي كما قالوا
حمراوي ولا مشابهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا يحتمل فيه الحذف

الالف يحتمل ان يكون زائدة والمنقلبة واوا هي على الالف التانيث ويحتمل ان يكون
المنقلبة وهي الف التانيث واوا زائدة واما الى ستة فلا يجوز فيه الا الحذف
لطول الاسم فنحو السادسة الحذف اظهر لانها اطول لفظا كجبارى بالحذف ولم يقولوا
جباروي بالقلب وتقديرا لجمزى فقالوا جمزي بالحذف لتنزل حركة منه منزلة الحرف
الرابع في الثقل فاعلم ذلك فانه يهمك في مواضع شتى بخلاف الاهل فانه لا يختص استعماله
في الاشراف نحو اهل الحجام قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق اصله
اراق لقرب مخرجهما فان قيل كيف يقال القرب مع اتحادهما مخرجا وهو الحلق قلنا
انهما وان كانا حلقيتين لكنهما ليسا في موضع واحد من الحلق اذ الهمزة من اقصى
الحلق والهاء من موضع فوقه من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا
مع سكونها فصار آل **واصحابه** جمع صاحب كما هو الظاهر فيه بحث لان الاصحاب
جمع صحب وهو جمع صاحب في مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة
كفاره وفرهة وصحاب كجائع وجياع وصحبان كشاب وشباب والاصحاب
جمع صحب كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجمع
فاعل على افعال فالعلة الآخذ الحذف فقط وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال
لما كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب قصر الله فيه لان قوله
كما هو الظاهر يابى عنه ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابة كل مسلم راى
الرسول عم وقيل طالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل ادراه الرسول عم هكذا
قيل كان اهل الرواية عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا وهو اى قوله
الصحابة معطوف على آله والضمير مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي

والمؤيدين اى المقوين اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو
والنون نحو جاءني المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين
ومررت بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع اعرابه بالواو والنون
او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو
جاءني المؤيدان وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت
بالمؤيدين بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة رفعها
بالالف والنون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة جر بالوقوعه صفة لمجرور
وهو اصحابه لكن سقط نونه بالاضافة الى **الاسلام** لان الاضافة لا تجتمع مع النون
والتنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال حتى انهم ينزلون
المضاف والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف
فيقال هذا جحر ضب خرب بجره وصف به الضب وقرا المجرور او الخرب بالحقيقة نعت للجحر
وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس
بالمؤود فان قلت لم لم يحرك ياء كما حرك ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت
بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها
مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات ولا مساغ لفتح الميم انما مصدر ميمي بمعنى الجواز
او اسم مكان انه الى الفتح والضم وهو ظاهر وذلك لان في الفتح يلزم الصعود من الكسر
الى الفتح وهو ثقيل بعكسه اذ فيه نزول وهو اسهل على اللسان من الصعود ولذلك
جوز في التثنية وفي الجمع يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو
المؤيدي قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهو اصحابه وانما تعرف لكونه

بمعنى الماضي لان تاييده م الاسلام كان في زمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى
الماضي او الاستمرار تعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان
محمدا رسول الله واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة اي اعطائها وصوم شهر رمضان
اي فى رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على اصفياء قيل انهم نقلوا الاسماء
المشهورة عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا
الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وزاد لفظ شهر اشارة الى ان العلم هو شهر رمضان
لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكروه على ما ذهب اليه اصحابنا من ان ذكره
بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت الحرام اي الكعبة قوله ان وجب قيد للكل اي
ان وجب كل من الاقامة والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بكسر الخاء اي يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه
بمعنى وهو ما يقدر الله تعالى من القضاء في مختار الصحاح وقال القضاء الصنع والتقدير
يقال قضاه اي صنعه الله وقدره ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين
ومنه القضاء والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف على خيره
والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والاخص هو الايمان
لان معنى الايمان عبارة عما يظهر على وزن ينصر اي تحقق من الاعتقادات الحقيقية
ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات
الحقيقية يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة اي جوانبها كالخشوع في الصلوة ورعاية
الادب في الوضوء وغير ذلك ان آثار الاعتقادات الحقيقية هي الاعمال الصالحة
لا يخفى ان هذا الحصر لا يلائم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل

مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر غير منقاد
اصلا منقيد بكبر الياء ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما
لفظان مترادفان فان كل مسلم مؤمن وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول
في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم صلح وقبل سلما قوله تعالى
ادخلوا في السلم سو الصلح والوصول عطف على الدخول الى السلم وباقي البحث مذكور
في الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما مر فلما قال المصنف اما اردف جوابه بالفاء
بقوله فان المولد الاء يقال هو عزيز اي قليل لا يكاد يوجد مثله الفاء جواب اما
الاظهر ان يقال الفاء جوابيته وانما قال لانها جواب ما تضمنها معنى الشرط كما مر
وان حرف من حروف المشبهة بالفعل سمي اي حروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان
بالفتح وسما للتحقيق بتغير الجملة في الثاني الى معنى ما هو في حكم المفرد وكان لان التشبيه
اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون
كان للشك نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله علامة
هو مركب من الكاف وان كالكتاب لكاف مع فاء واي في كذا او كاي واصل كان زيدا
الاسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف وفتحت بها الهمزة والمعنى على الكسر وعدل عن
الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن للاستدراك
اي للتمتدارك وهم السامع كما مر في لكن المخففة مثلا اذا قلت جاءني زيد فكان
متوهما انه جاءني عمرو ايضا فدفعته بقولك لكن عمرو لم يجئ وليت لان التمني
الممكن والمحال ولعل لان توقع ممكن لا وثوق بحصوله وعمل هذه الحروف فيه

الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قائم وكذا غيره فالمولد منصوب على انه اسم ان والآخر
منصوب لانه على انه صفة الولد وشابهة هذه الحروف بالافعال استحق الا
في ملازمتها الاسماء فان كل واحد منها لا بد له من اسم ينصبها مالم يتلبح كالافعال
فان كل فعل لابد له من فاعل ليفيد وفي لحوق نون الوقاية نحو انني وغيره وكذلك
في كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها ثلاثي نحو انّ وانّ وليت
ورباعي نحو لكن وكانّ ولعل كالافعال وفي معنى في تضمنها معنى الفعل من حققت
وتمنيت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها اى شابهت تلك الحروف بالافعال
بهذه المشابهة الحق منصوبها اى جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها
بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به
بكسر الغاء قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية او المبتدا على الرأيين ولا
عمل للحروف فيه اى في الخبر ومن خصائص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها
على اسمائها فلا يقال ان قائم زيدا مثلا لكلايث بهين الافعال في العمل اى في العمل الاصلي
للفعل وهو ان يليه المرفوع وهو اى الشبه بالافعال في العمل الاصلي خلاف القياس
اذ القياس ان يحط رتبة الفرع عن الاصل فهم انما قدموا منصوبها على مرفوعها
ليكون لها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه
الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز تقديم الخبر لو كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان
الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم غالبا من الظرف والمظروف
من شدة الاتصال في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا
ايابهم اى رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه آخر

حاصله على ما قدر شراحه ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر باب ان ايقاع المخالفة
بين معمول الفعل والحقانه وهي انما يتحقق في غير الظرف بناء خبر المرفوع واما في الظرف
فيتحقق هي بدون تأخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يجب
لشبه صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرو وقيده بالمستقر اذ اللغو
قد يقع مرفوعا على الفاعلية اى على كونه مفعول ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند
بعضهم نحو ضرب في الدار على صيغة المجهول بخلاف المستقر لانه لا يتعلق بالمحذوف
يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بالحال انتهى ويرد عليه ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر
خبرا عن المبتداء ولا صفة لمرفوع اصلا هذا وفي الراضي اعلم ان حال الاسم والخبر
بعد دخول هذه الحروف عليها كحالها قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون
ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار
زيدا وان كان الاسم مع ذلك اى مع كون الخبر ظرفا نكرة وجب تأخيره نحو ان لدينا
انكالا وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة
والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اى
ان لهم مالا وان لهم ولدا وهذا اى الحذف المذكور في الظرف واما حذفه في غيره
فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اى خسروا في الآخرة وعند بعضهم
خبر ان قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون اى يعرضون عن سبيل الله والمسجد
الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر ويصدون والواو زائدة فان الفاء
والواو قد يزاد كل منهما في خبر ان كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو صاحب
الضوء واما الاسم فلا يحذف وعلله اى بين علته وذكر دليله الثاني اى الشارح

الاول المعروف بين شراح اللباب بالقطب الفالي بان الاسم مشبه بالمفعول
والخبر مشبه بالفاعل والمشبهة بالمفعول اضعف من المشبهة بالفاعل فلضعفه
لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيدا قائم فانه اى الشان زيد قائم فيجوز
حذفه بغير ضعف لبقاء التفسير وهو الجملة التى تاتى بعد الضمير الشان ولانه ليس
معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وقد جاء فى غير ضمير الشان حذف
الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اى قول الشاعر فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر
بالموقفة والحال لعرفت بفتح التاء للخطاب ولكن زنجى الزنج جيل من السواد
اى هى طائفة سود والزنجى واحد منهم فان الياء مثل التاء يجى للواحد نحو تمرة
وروى غليظ المشافر اى ولكنك المشافر جمع مشفر بكسر الميم وهو فى الاصل شفة
البعير استعمل ههنا فى الزنجى تشبيها شفته بشفة البعير فى الغلظ فيكون من قبيل
الاستعارة واجيب عنه بان الرواية ولكن زنجيا بالنصب ولو سلم فالمعنى ولكنه
انت زنجى ولو سلم فشاذ وهكذا اشارة الى قوله وقد جاء قيل ولكن وفيه نظر
لانه يجوز حذفه فى غير ضمير الشان من غير ضرورة كقوله فليت دفعت بفتح تاء الخطاب
الهم اى الحزن عنى ساعة اى فليتك وقيل على انه ضمير شان حذف اسم ليت لان الاسم
دخل على الفعل وتمام هذا المصراع فبتنا على ما خيلت ناعمى بال وضمير خيلت للنفس
اضمر الفاعل لتقرره وفى الاساس يقال افعل ذلك على ما خيلت اى على ما ارتك
نفسك او همتك وابال القلب ناعمى اصله ناعمين بفتح الميم على صيغة التثنية
واراد به نفسه ومخاطبه الذى فى قوله دفعت حذفت نونه بالاضافة اى بتنا
على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا ناعمى بال اى ذوى مسرة واصحاب فرح وسرور

هذا ويرد عليه ان يقال ان فيه شهادة على انا لا نم ان المحذوف فيه ضمير الخطاب بل ضمير الشان
وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال لا يحذف الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من الحج
ونحو قوله ان حق الذى ونحوه فليت دفعت الهم وقال شراحه اى ليته على ان الضمير الشان وقد قال
ابن عصفور الواو محال ان يجوز حذفه فاسماء هذه الحروف فى فصيح الكلام اى فى كلام الفصيح
فالاولى على هذا ان يقال الا حذفه فى ضمير الشان اكثر منه اى من الحذف فى غيره فليتامل
فى هذا المقام ثم ادعى المص رح لهذا الولد الاعز بقوله لا زال اى دام وثبت قوله لا زال متعلق بخبر الشان
بما يفهم منه اى التفسير يعنى انما فسرنا به لكان اللفظ الدال على النفى وهو لا اوله دخل
على ما فيه اى على لفظ فى معناه النفى وهو زال يفيد الاثبات ولا زال فعل من الافعال
الناقصة وهى اى الافعال الناقصة فى المشهور كان وصار اما كان فانه يدل
على الزمان الماضى من غير اشتراط انتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال
اما بحسب الحقائق نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار
المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد
الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو
واصبح وامسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه الخمسة لها على معان ثلثة الاول
لاقتران معان الجمل التى تدخل هى اى هذه الخمسة عليها باوقاتها الخاصة التى تدل عليها بموادها وهى اى
الاوقات الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التى تدل عليها
بصيغتها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح فى الزمان الماضى
ومعنى ظل زيد متفكرا ان تفكره بجميع النهار فى الزمان الماضى والثانى ان يكون
بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التى تدل هى بموادها عليها والثالث ان يكون تامة

غير محتاج الى خبر وذلك فى الثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول فى الاوقات التى هى
نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وفى الاخيرين اذا كانت بات بمعنى عرس بالتشديد
اى نزل من آخر الليل وظل بمعنى دام او طال وعاد وآض بالمد بمعنى صار وقد يجى
بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا ولا يكون من الافعال الناقصة وغدا
بالغين المعجمة والدال وراح وهذه الاربعة بمعنى صار ومازال الذى مضارعه يزال
واما الذى مضارعه يزول فليس من تلك الافعال فلا يقال ازول اميرا وما انفك
وما فتى وما برح انفك فى الاصل بمعنى انفصل وفتى بفتح العين وكسرها بمعنى زال و
زال ولا يستعمل الا مع حرف النفى وقد يحذف فى اللفظ دون المعنى كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اى لا تفتؤ وبرح بكسر العين فى الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة
استغراق الزمان اى لاستمرار الفعل بفاعله فى زمانه فلم يخبر ما زال زيد الا مقيما
ودام وهى المتوقفة على ما او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعله الخبر ضميرا
لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله
متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قائما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقى كقوله تعالى ما دامت
السموات والارض وليس هو عند الجمهور لنفى مضمون الجملة حالا وعند سيبويه لنفى مطلقا
فيستعمل فى الماضى نحو ليس خلق الله مثله وفى المضارع نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثانى
تشبيها بها بالفاعل والمفعول الكائنين فى الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا
غيره فاسم لا زال ههنا مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد لا اسمه جار ومجرور مع متعلقه
خبر لا زال اعلم ان الخبر فى مثل قولنا كان زيد فى الدار او بشر من الكرام هو المتعلق المحذوف

والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشئ فى الظرف فيكون
الفعل والظرف كليهما بهذا الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقيم
البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا فلعل وقول الشارح
جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا وبهذا اندفع ما قال ان
خبر لا زال يكون منصوبا فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع الجار والمجرور بدون
متعلقه عند الاكثرين او المجرور عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لا زال
ووجه الدفاع لا يدفع على ان المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يتم
فى الظرف اللغو دون المستقر والكلام انما هو فى المستقر اى كائنا كاسمه
ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون فى محل النصب خبر لا زال
وحده نصب على الحال من اسم يكون بتاويل منفردا او مصدر منصوب على
على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اى منفردا وحده على راى ابو على الفارسى
وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى فى حال وحدة لا مع غيره اى لا زال
مثل اسمه محمودا بدل من كاسمه اما من المجموع اذا كان الكاف حرف
جر ومن الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل
الاشتمال لان الاشتمال المعتبر فى هذا القسم عندهم اعم من الاشتمال المبدل
منه والبدل اذ لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود التلبس من احد الطرفين
من غير اشتمال احدهما على الآخر بالضرورة كما مر فان السيئة فى تسميته اشتمالا
على ما شرحه السيد ليس لاشتمال احدهما على الآخر بل لانه اولى الكلامه مشتمل على

آخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه يعني سلب شيء من زيد ثوبه فانا
نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به ومن ثمه يقال ان في
بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح
اقوى من بدل الكل وان كان اضعف منه في التقدير لاشتماله ذكر الشيء
صريحا مرتين وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسيه حال من الضمير المستكن
في لازال ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو اي عامله ههنا اي لازال دعاء
للولد والتقييد ينافيه اي ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد
وما قيل ان المسعود خبر لازال وكاسيه متعلق به وقدم على كلا التقديرين
للسجع ولم يوضح انه لف رجح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف التقديم والتأخير
ايضا فانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا يتم باسمائها كلاما تاما اذ لو
كنت ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا لحقت بالمبتدأ وحده
ومن ثمه بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم
والتشديد والزيادة في التخفيف اولى اي ولاجل انها لا يتم باسمائها كلاما
تاما عدل واضع تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا المعهود على رسم الفاعل
اي علامته وخاصته وهو اي رسمه ان يتم كلاما به وكذا القول في منصوبها
حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رسمه بل زائد عنه اذ لا يتم الكلام بدونه
وهو اي رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار
هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول على

على الفاعل وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل
قائما كان زيد وهو اي تقديم الاخبار على انفسها ثلثة اقسام قسم يجوز تقديمه
بالاتفاق وهو مبتدأ من كان فصاعدا الى راح لانها افعال صريحة هذا على
رأي الجمهور خلافا للزجاج ومتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة
حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقريرها حيث جاءت
لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة موافقا لما قاله المحققون فجاز تقديم المنصوب
عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على ساير الافعال نحو زيدا ضربت
وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اي فعل وجد في اوله لفظة ما من
هذه الافعال وهو جنسه الافعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما
نافية وهي في ما زال وما انفك وما برح وما فتئ فلها اي لما النافية
صدر الكلام لكونها مغيرة الكلام من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير
او ليعلم ان الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وما في ما دام
فلا يتقدم معمولها عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف
فيه وهو ليس ذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري
وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو
مذهب اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو يوم يأتيهم
في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله يعني
يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقدم معموله اولى وقد استدل الواقع

فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتأخير
قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء الماضي
والمضارع وغيرهما ولم يجئ منه الاربعة عشر بناء التي هي افعال الكثير تخفيفا
قلنا انما اي لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ
الحرف غوليت والقلم تعذب ابد القاصع تحريكها وانفتاح ما قبلها هذا بقي
ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان الظرف الجائزة الاضافة الى
الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب والبناء على
الفتح لزوم الاضافة الى الجملة واقتضاء ذلك لتصدر الجملة المضاف اليها بالمبني الذي
لا اعراب لها لا لفظا ولا محلا فكانه المضاف اليه ولو اضيف الى الاسمية
نحو جئتك اذ الحجاج امير او الى فعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فعند
اكثر البصريين تعين الاعراب فيهما وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران
اذا عرفت هذا فنقول لا نسلم ان يوم يأتيهم معمول مصروفا بل هو مبني على الفتح
مرفوع المحل على الابتداء كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه
منصوب بفعل مقدر لا بالمصروف تقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب قوله
الجملة اعني لازال الى قوله لما استظهر جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والجملة المعترضة التي تؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متعلقين معنى لنكتة
كما اوتي بها ههنا لافادة الدعاء وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل
جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد بتعلق الكلامين معنى ان يكون

واعلم ان الجملة التي لا محل لها من الاعراب عشرة الاول الجملة الابتدائية مثل ان زيدا ... الثاني الجملة التي وقعت بين المبتدأ والخبر مثل زيد اطال الله بقاءه عالم الثالث الجملة التي وقعت بين الفعل والفاعل مثل زيد غفر الله غلامه الرابع الجملة التي وقعت بين الصفة والموصوف مثل زيد احسن الله اليه الخامس الجملة التي وقعت بين الحال وذي الحال مثل مات زيد رحمه الله عليه ساجدا السادس الجملة التي وقعت بين القسم وجوابه مثل والله ثم لاقتلن زيدا السابع الجملة التي وقعت بين القول والمقول مثل قال زيد نور الله وجهه ضربت عمرا الثامن الجملة التي وقعت بين الشرط والجزاء مثل ان ضربت زيدا احسن الله اليه ضربتك التاسع الجملة التي وقعت بين الصلة والموصول مثل زيد الذي اكرمه الله قام ابوه العاشر الجملة التي وقعت بين اسم كان وخبرها مثل كان زيد عظم شانه راكبا

يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه ونحو ذلك
قوله لا محل لها من الاعراب عطف على قوله جملة معترضة لها على التقدير
الذي زاد قالوا والتأكيد لتصادق الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة
محل من الاعراب لان الجملة لا يستحق الاعراب ما لم تقع موقع الاسم المفرد
كما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من
الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة من لازال الى قوله ادرت ليس بشيء
لان العامل في لما هو ادرت وادرت مع معموله خبر ان وهو اي ادرت مع
معموله وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى ادرت على
ان هذا انما يصح على رأي من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على
مذهب ابي علي وهو عدم جوازه فلا والى اهل مجرور بالى خبر مجرور لاضافة اهل
اليه والى مع المجرور متعلق بقوله مودودا اي محبوبا وهو اي مودودا
معطوف بالى متصل بالى اهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل
الخير ثم اخر رعاية لامر السجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح
الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى
واما القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات فقيل السجع غير مختص
بالنثر بل يجيء في النظم ايضا وانما سمي سجعا لانه متكرر على نمط كهدير الحمام
ودفع اي بقوله ثم اخر رعاية لامر السجع سقط ما قيل ان حق الظرف اللغو التأخير
ابدا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم على ما يستحق تأخره عنه نحو عندي

قال أعلم أن لما همزة لكونه علة وتحتاج إليه فهنا أم اللعن وهو قوله
أي محل الخبر على قوله مودودا أي مسقط عنه السؤال لقوله أي يقول القائل
لأمر السجع وإن كان حقه التأخر فإن قيل ما السبب والنكتة في تقديم له على كفوا في قوله
تعالى ولم يكن له كفوا أحد والحال أنه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم
له لفظ له عليه أي على كفوا للاهتمام بشأنه لأن الآية الكريمة إنما سيقت هي
سوقة لنفي المكافأة أي المماثلة من الكفو وهو بسكون الفاء وضمها عن
النظر عن ذات الله لا نفيها عن شيء مطلقا وهذا الغرض يا يقين المعجم يستفاد
من هذا الظرف فكان تقديمه أهم تأمل ثم قصد المصنف بيان سبب إرادة التكلم بكلمة
لما الولد فقال لما استظهر أي قرأ وحفظ عن ظهر القلب كذا في الصحاح وذكرها
معا لأن كلا منهما قد يوجد بدون الآخر ولعله قوله ظاهر متحتم اعلم أن لما يجيء على
أربعة أوجه أحدها فعل نحو لما ملوا في مختار الصحاح لم الله شعثه أي ما تفرق من
أموره وبابه رد والثاني جازمة وذلك إذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يضرب
ويجيء بمعنى حين إذا دخل على الماضي نحو جئتك لما ضرب زيد أي حين ضرب قال
ابن مالك بمعنى إذ يدل بمعنى حين وقيل هذا أحسن لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة
كإذ وفي تسميتهم لها بالظرفية الحينية نوع تأييد للأول ومعنى إلا إذا لم يدخل عليها
نحو قوله تعالى لما عليها حافظ وإلا في قوله أي المصنف لما استظهر بمعنى حين لدخولها
على الماضي وهو ههنا اسم مبني هذا رأي على وكلام سيبويه محتمل للاسمية والحرفية
فإنه قال لما لوقوع أمر لوقوع غيره وإنما يكون مثل ذلك فشبهها بلو ولو حرف

حروف فقال ابن خروف إن لما حروف وحمل كلام سيبويه على أنه للشرط في
الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها إلا الفعل الماضي إلا أن لولا نتفاء الثاني لانتفاء الأول
ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول وقال الفاضل التفتازاني أن ذلك الحمل منه توهم
والوجه الثاني أن لما ظرف بمعنى إذا استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا
أو معنى والآتي والصوري بين كونه أي كون لما اسما وبين كونه حرفا
سبب بيانه كذا فإنه مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما يجيء
حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه
عائد إلى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا إليها لما والجملة التي أضيفت
إليها لما قوله لما في محل الرفع على أنه قائم مقام فاعل أضيفت لا بد أن يكون الجملة
ماضوية أما لفظا كما في استظهر أو معنى نحو لما لم تضرب أعرضت عنك وإنما وجب
كون تلك الجملة فعلية لما جبها استغرقت لما معنى المجازات أي الشرطية فجاز أن يجيء
عرفهم للاسماء الشرطية كلمة التي ذات على معنى أنها كلمات دالة على كون الجملة الثانية
جزاء للجملة الأولى ومسببة لها والعامل الناصب جزاؤها أي لما أنت مظهر ضمير عائد
تأويل معنى الكلمة أرادت بمعنى أردت تكلمته وقت استظهاره والى من أن العامل
فيها جوابها كإذا وعلى فهي مشتركة في كون العامل فيها جوابها دون استظهر
لأنه مضاف إليه أي جزء منه للما والمضاف إليه لا يعمل في المضاف وإلا لزم كون
الشيء عاملا في نفسه يعني أن عمل المضاف إليه في المضاف يلزم كون الشيء أي
المضاف إليه عاملا في نفسه وذلك لأن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه فلو عمل

قوله فعل ماض اعلم أن الفعل على نوعين جامد
ومتصرف أما الجامد فهو الذي لا يجيء له جميع الأمثلة
المختلفة نحو نعم وعسى وحبذا أو نحو ذلك من الأفعال
الجامدة أما الفعل فلا يثنى ولا يجمع لوجوه
الأول أن لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كل أنواع
والمؤمن من التثنية والجمع تعدد المسميات والجنس
الثاني الفعل دال على الحدث والزمان فلو ثني
أو جمع لدل على الحدث والزمان أو أحداث أو أزمان
وهو باطل الثالث الفعل الذي لا بد له من فاعل فيكون
جملة وتثنية الجملة أو جمعها محال لأن الأشياء لا تجمع
مثل ما بطل تثنية أو ذي مثل تشارب فدنا يا
الرابع الفعل الذي لا يثنى ولا يجمع لكنت أو تقول
في رجل واحد أو قام امرأة واحدة أو امرأتين
وأما قولهم يضربان ويضربون فالتثنية والجمع
فيه للفاعل دون الفعل وأما قوله تعالى والقيا
في جهنم فإنه تثنية والف علامة معقد بالفاعل
ذكره قوله رب ارجعون جمع للفعل والفاعل ألف
مؤدله لأنه مقدار ارجع
بعبوديتهم التثنية والجمع لتفيد المبالغة فيه وأما
المنفعلين لتثنى ولا يجمع بل ورد النقل فيهما
الكوفي الراغب فالجمع فيه ليدل على جهة الفاعل
دون الفعل حديث

المضاف اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل
في العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم وهو غير جائز مختصر منصوب
على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمى الى الاسم
نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب شخص وسعيد اسمه واضيف
الى اللقب بتأويل بل ان يراد بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ
فكانه قال جاءني مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه واضيف
الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا ههنا
اريد من المختصر مسمى لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المختصر الذي هو
الاقناع اي مسمى لفظ الاقناع وكشف اي زال عنه اي عن المختصر الواو
في وكشف للعطف وكشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة
الجر لكونها معطوفة على جملة استظهر التي هي مجرورة لكونها مضافا اليها للما
بحفظه الباء للاستعانة اي وكشف عنه بآلة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذه
الباء بالباء السببية لان الافعال منسوب الى الله تعالى لا يجوز استعمال الآلة فانه
فيها ويجوز استعمال الباء السببية فيها وهي اي الباء المذكورة حرف جر حفظه مجرور بها
اي بحرف الجر والجار والمجرور متعلق بكشف والضمير في حفظه مجرور المحل لكونه
مضافا اليه للحفظ وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا الى الولد فيكون من
قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ الولد المختصر
بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عائدا الى المختصر فيكون من قبيل اضافة

اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر الولد بالرفع
فضله منصوب لانه مفعول كشف وهو مضاف الى الاقناع وهو ما تفضلي
العمر انه ومن التفعلة وهي التفعيلة اي ما يستر المرأة به رأسها وتغشيه وفضلته
بقية التي تنزل الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه
الموضوع له ومجاز ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز ينقسم الى مجاز
مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت هي المشابهة
اي ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي وهو
فالاستعارة والا فهي مجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم
فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان
يثبت للمشبه ما هو مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه استعارة بالكناية
والاثبات المذكورة استعارة تخييلية ولما قصد المصنف الى ... الاستعارتين
... الشارح الى بيان الاولى بقوله وفيه اي في كلام المصنف استعارة
بالكناية لان المصنف شبه المختصر بالمرأة المحجوبة في المعقولية وسلك ...
بفتح مصدر ما يحيل النفس اليها واشار الى بيان الثانية بقوله وكانت
المصنف اي في كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي للمختصر ما
يلزمها اي المرأة المحجوبة من القناع ثم اشار الى وجه التعليل بقوله وهو تشبيه
المجازي المضمر في النفس يسمى استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فانه لم يصرح به
بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية بالاستعارة لمجرد تسمية خالية

عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه
قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه به تخييل انه من جنس المشبه به هذا على
رأي الخطيب فيكون كل من لفظي المختصر والاقناع حقيقة مستعملا في المعنى
الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجازي هو اثبات شيء ليس هو له
وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان
وهما فعلان للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهو قرينة للمكنية فهما
اي الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان وجودا لانه ما لم توجد هذه القرينة
لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولا ينافي هذه القرينة اي اضافة خواص المشبه
به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اي بعد الا بعد التشبيه المضمر في
النفس وفي كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم هذا على بيان المكنية
والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر الصاد جمع صعب
وهو خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده وطرح الجهل عن نفسه فشبه ازالة
الصعاب اولا بكشف الغطاء فاستعير لها اسمه اعني الكشف ثم اشتق منه
كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية في الافعال انما هي تبعية مصادرها
لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا
فيها لا يقع موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفات والحروف
لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها بالاتباع وتحقيقه انهم
قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اي لفظ المشبه به قسمان لانه اذا

اذا كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كالاسد اذا استعير
للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد والا فاستعارة تبعية كالفعل
وما اشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات معنى
الحروف ثم يسري في الافعال وما يشتق منها والحروف وفي المصادر بعد ان
معانيها شبهت بمعان اخرى فاستعيرت للمعاني المشبهة اسماء المعاني
المشبهة بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات معاني
الحروف بعد انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المتعلق الاخرى
اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة في الحروف
مثلا شبه الضرب الشديد فاستعير له اسم القتل ثم اشتق منه قتل
بمعنى ضرب ضربا شديدا وقس عليه غيره واحاط والاحاطة ادراك الشيء
والقيل به بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف من غير فرق بمفرداته
الجار والمجرور متعلق باحاط اي سائله وادانه بكمالها هذا على تقدير
كون الباء زائدة ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد
الاغر المختصر الاقناع ما فيه من المفردات والضمير المجرور المحل لكونه
مضافا اليه للمفردات عائد الى المختصر حفظا منصوب على التمييز وهو فاعل
في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اي كقوله
حفظا وكقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اي شيب رأسي او بمعنى المفعول
كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي شققنا عيون الارض هذا مبني على ما قيل من

ان المميز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلا ومفعولا به صريحا كما في الامثلة او غير صريح
كقولك امتلأ الاناء اي بالماء والمشهور انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار
عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت عيونها قالوا لا يلزم ان يكون
ان يكون الفعل المسند الى المميز في الاصل هو الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه
في الاشتقاق سواء كان نحو ما له في التقدير كما طاب عمرو فرحا وامتلاء
الاناء ماء واصلهما طاب الفرح عمرو او ملا الماء الاناء في اللزوم كما في قوله
تعالى وفجرنا الارض عيونا وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به
بفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير في الارض لكن فيه مبالغة
فوات مبالغة توجد في التمييز وقيل عيونا نصب على الحال وانفش
اي الحكم واثبت وهذه الجملة الفعلية يعني انفش في محل الجر معطوف على
جملة احاط او على جملة استظهر وباقي اعرابه كاعراب كشف ما موصول
لانها من صلة تبيينها مشتمل على الضمير العائد الى الموصول لان الموصول مع
صلته لما تنزلا منزلة الشيء الواحد فلا بد من شيء يحصل بينهما به على حذف
الضمير العائد الى الموصول يكون بين فاعلا يحصل على قول من يقول انه فاعل
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابا الحسن ذاهب الى انه
معنى المرفوع الا يرى انه لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله
تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام هكذا لكن ينبغي ان يعلم ان يكون
الضمير مما لا بد منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول اسما واما اذا كان حرفا فلا حاجة

فلا يحتاج الى عائد بل يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام الى مجرد الصلة فقط
فانهم يعدون الحرف المصدري المنسبك مع الجملة بعده مثل ان وما المصدرتين
ان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات ويسمون الموصول اي
الاسم والحرف مع الامتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما صرحوا عليه ويجوز
حذف يعني كما قد يحذف الصلة التي معطوفا عليها التي وبعد اللتيا
والتي اذا قصد بها الدواهي ليفيد الحذف ان الدواهي الصغرى
المفهومة من اللتيا بتشديد الياء بتصغير التي والكبيرة المفهومة عن التي معطوفة
عليه قد بلغت من شدتهما وشناعة شأنهما مبلغا لا يمكن شرحه فيترك على
الابهام من غير صلة مبينة له كذلك قد يحذف العائد اي حذفا منويا لانه
منسيا لكونه فضلة ويستغنى عنه لانه لما صار بعضها من صلة الموصول لم يكن
يستغنى عنه والالتزام اخلاء الصلة عن العائد اذا كان العائد ضميرا منصوبا متصلا
بفعل نحو قوله تعالى الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله او متصلا بصفة نحو ما الله
موليك فضل منه اي موليكه اي الشيء الذي الله يعطيكه فضل منه واليه اشار بقوله
ونحو ذلك وكذا يجوز الحذف اذا كان ضمير المجرور مضافا اليه بان جعل المجرور منصوبا
منزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى
فاصدع بما تؤمر والاصل تؤمر به او كان المجرور بالاضافة صفة ناصبة له
تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه فحذف الضمير على كلا الوجهين
لطول الصلة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد ان تكون ذوي اي معهود

الشيء في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو بمعنى من ومنه قولهم لا بد وان
يكون او قيل الواو زائدة لئلا يلتبس بالابدال تثنية وقال بعض الفضلاء ان
الواو في مثل هذا العطف على محذوف مقدر المعطوف عليه في كل مقام بحسبه
كان يقال ههنا لا بد ان يورد ان يكون من احدى الجمل الاربعة الاخبارية وهذا
الوجه كان يدور في خلدي ولعل هذا هو الاوجه اذ فيه زيادة تاكيد ومبالغة
كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة التي وقعت صفة او صلة كونها خبرية
لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف بهما المخاطب الموصوف او الموصول
المبهمين فما كان المخاطب يعرف قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما
بمضمون الصفة او الصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين
متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية
لان غير الخبرية اما انشائية غير الطلبية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها
او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والعرض والا يعرف المخاطب حصول
مضمونها الا بعد ذكرهما فلا يصح وقوعها صفة ولا صلة فان قلت لا نم ذلك
فان الجملة الاستفهامية في قوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط صفة
لمذق قلت هذا متأول بمقول فيه ذلك فالجملة الاستفهامية مقولة لقول
محذوف هو الصفة في الحقيقة وفسرت الجملة الاربع بقوله اي الاسمية نحو الذي
موصول ابوه مبتدأ او منطلق خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها من
الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول مع صلته في محل الرفع على انه مبتدأ

مبتدأ وزيد خبر ذلك المبتدأ اعني الموصول والفعلية المصرحة نحو الذي انطلق
ابوه عمرو او المقدرة نحو ضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فان اصلهما الفرقا
بالفتحات والضرب بضم الضاد وكسرها ودخول اللام الاسمية المشابهة بلام
التعريف لفظا ومعنى على صورة الفعل المعلوم بان في صورة اسم الفاعل والفعل
المجهول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى والظرفية نحو الذي موصول
في الدار ظرف مع فاعله مستقر المنتقل من عامله جملة ظرفية صلته في محل
الرفع مبتدأ وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان تكرمه يكرمك بشر
وقوله فيه اي في المختصر صلته ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل فيه
صلة والصلة لا يكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله والضمير المستكن
في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره انقل ما حصل فيه فاعل الظرف
عائد الى ما وهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فيصح وقوعه صلة والضمير البارز
في فيه المجرور محلا يعني راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب المحل
على انه مفعول انقل والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن
النحاة لما رأوا انه لا يظهر فيه ما يجب الاستعمال الا بالصلة حكموا بان المنصوب
المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة ولما كان في قوله ما فيه
من الابهام بين ذلك الابهام بقوله من النحو والجار والمجرور ظرف مستقر
منصوب المحل على انه حال وهي اي الحال التي اثبت الضمير شاهدا على الصفة اما لبيان
هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول به نحو

ووقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا
راكبين وههنا نقض بالخلق لا بمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة واما الجملة في
نحو لك اتكئ والجيش قادم فهو حال وبيان للازم للفاعل اعني زمان الاتيان
فكانها بيان للفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عنه ووقوع
الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة مبينة للهيئة الذات باعتبار كونها
فاعلا ومفعولا في ذاتها نحو جاءني زيد ظريف فهو مبينة للذات وان لم يوجد
هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا فانه يشترط
ان يوجد هذه الصفة حالة الاسناد الفعل اليه واما تقييدنا المفعول بقولنا به
فبناء على ان المشهور المختار عند المحققين ان الحال لا يقع عن المفعول به
لكونه فضلة بالنسبة اليه فنحو جئت انا وزيدا راكبين على ان وزيدا فاعل في المعنى
لا على انه مفعول معه لفظا وان فهم من كلام بعض شراح اللباب ان يقع
الحال من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تأويل
وقع ضربي شديدا فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا اي كون الحال
اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثر لانه قد يقع الحال عن المبتدأ والخبر والمضاف
اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان قيل
يقع حنيفا في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا عن المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا
لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تعالى ايحب احدكم ان يأكل
لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع حالا منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى

اي لا لان حال وقع عن غير الفاعل والمفعول به فهو عام لاحدهما ونحو الحال يعني
من نحو اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلتها حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل
الظرف كما مر والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلتها حالا من
الموصول لانه مفعول اتقن والعامل فيه حرا اتقن لان العامل في الحال هو العامل
في ذي الحال ومن في من النحو بيانية ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان
ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها مع فاعلها المستكن فيه جملة ظرفية صلة
اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رأيت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان
ما قبلها معرفة كما في نحو ما فيه من النحو فانه اي قوله من النحو حال لكونه
ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس اي القذر من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة
واعلم ان التخصيص المذكور في البيانية لكونه الكلام فيه لا يقتضي نفي ذلك الحكم
المذكور عن ما في الحروف الجارة فانهم قالوا الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد
النكرة المحضة صفة لها نحو رأيت طائرا على غصن وبعد المعرفة المحضة
حال عنها نحو قوله تعالى فخرج على قومه في زينته اي متزينا حيث يقع بعد
ضمير خرج وبعد غير المحض منها فيحتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في
اغصانه فان النكرة المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة
فنحو يعجبني الزهر في اكمامه فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة
في المعنى ثم قال بعض المتاخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغيرها من الظروف

المنصرفة كالجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل
كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام نكرة
الى النكرة لا يفيد التعريف فلا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة
مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام
الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام
الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال
مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف
الموصولات وخصصها ثم اجاب بان قال لا نم تنكير الجملة فان التعريف والتنكير
والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمخصص في
الحقيقة هو اجتماع الموصول مع صلته كما ان رجل وطويل كان كل واحد منهما
العموم فاذا قلت رجلا طويلا تخصص الرجل بالاجتماع مع الطويل وقوله
او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب كما عرفت في وجه وجوب
كون الصلة جملة خبرية فيجوز ان يوضح ويتخصص المبهم الذي هو الموصول
اشارة الى جواب آخر تحقيقي وتحقيقه انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم
المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم ولغيره نحو الاشارة
في اسماء الاشارة وكالنسبة المعلومة في موصولات فاذا قلت لقيت من ضربته وجعلت
من موصولة فقد اشرت الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر اللفظ بل بغيره وهو مضمون صلته وهو
النسبة المعلومة عند المخاطب اذ لا جعلها موصوفة لم يشر الى علم المخاطب بل الى متعين في ذاته

لا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة التعيين وملاحظته جلي واذا عرفت
معنى التعريف في الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضي لا اصل فلم يحتج الى ما تكلف
في جوابه فلهذا اخترنا انه اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل
في الحال هو العامل في ذي الحال كما هو مذهب اكثرهم ولا ينتقض بقوله تعالى وان
هذه امتكم امة واحدة فانه حال من امتكم والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه
بتأويل انبه او اشير وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبر له وهو عامل
في خبره على المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه ان النقض
بهذه الاية الكريمة باق على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء كان
قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب
والا ينتقض بقوله تعالى لفظا او معنى انما منصوبان على التمييز بيانيين
مصدر مميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذه الاسم مميز مراد المتكلم
عن غير مراده من قوله اتقن اي هو مميز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في
جملة اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط
او من جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه اي المولد اياه اي المختصر
من جهة اللفظ والمعنى معا فهو مميز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات اي ما يعين بعض المحتملات التي نشأت وحصلت
باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن هيئة الذات على تعين
مميز عن المفرد والمميز عن الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات مذكورة وهو مميز

عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة فان رفعه
عن ذات مقدرة وهو تميز عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة
او في شبهها او في اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابا وجا لزيد رجل
فارسا واعجبني طيبه زيد ابا فقول المص لفظا ومعنا من هذه القسم الثاني
لانه رفع الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الاتيان على مفعوله وهي
المفعول لان معناه اتقن لفظه ومعناه اي اتقن معنى ما فيه ولفظه فهو اي
احكامه هذا اما بمعرفته مع علله وضبط قواعده في خبر جبرئيل او بمعرفته
بانه والشك عندي اردت فعل وفاعل وهو ضمير المتكلم اعني التاء المضمومة ان
مصدرية المنطق فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير
البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المنطق وهو اي الضمير البارز عايد الى
الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المنطق مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول
اردت واردت مع ما عمل فيه اي الذي عمل اردت فيه وهو اي قوله بعلما
حال من الضمير المستكن في قوله مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان الولد الاخر مراد
مني تلفظا او مريدا انا تلفظه وقت استظهاره وانما فسر بهذا لسان الاصل
الخبر الافراد وان الجملة ههنا في محل المفرد وما قبلها اي مراد مني تلفظه لا يجوز
ان يكون مفسر المعقوله اردت ان المنطق لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت
مول بعبارته على المريد على المراد فغير وارد لجواز تفسير الشي بلازمه ومعنى المنطق
اي اذيقه والطعمه فان تلفظ تفعل من لفظ بلفظ بضم لفظا اذا تتبع بلسانه

بلسانه بقية الطعام في الفم واخراج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى عن
لازمه اعني الاكل والذوق فكان التلمظ اطلق ههنا واريد به لازمه اعني الاطعام
والاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه كناية يكون استعارة
تخييلية قرينة للمكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه الحقيقي
فكذا التخييلية اذ هي في التحقيق اثبات ما يلائم المشبه به الذي هو امر عقلي واللفظ
مستعمل في معناه الحقيقي كما مر تفصيله وقيل معناه الاعطاء ويقال المنطق فلانا
من اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة مكنية لان المص شبه في نفسه
كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات
عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية كما مر
ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي من ارادة التلمظ بمعنى الاذاقة والاطعام
التربية والتعليم فالمعنى الحقيقي الارادة من قوله اردت ان المنطق هو اني
اردت ان علمه من كلام مجرور بمن متعلق بالمنطق اعلم ان الظاهر ان من في قوله
من كلام للتبعيض فكانه اشار الى ان المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام
الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اي المنطق شيئا من كلام
الامام ويحتمل ان يكون من زائدة على قول من يجوز زيادة من في الاثبات
الامام هو اسم من يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والاله اسم يقع
على المعبود وهي ليست بصفات بل اسمى والصفة يدل عليه انها توصف ولا توصف
بها مثلا يقال اله واحد ولا يقال شي اله وهو الامام مجرور مضاف اليه للكلام المحقق

مجرور على انه صفة الامام والحبر معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة
وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال ابو عبيدة
والذي عندي بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح العالم المتقن وقيل
هو مقلوب من البحر فقلب مكان حيث الراء مكان الحاء وقدم الحاء مكان
الباء لان العالم يجمع العلم كان البحر يجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة
اما الماء فظاهر وقد قال تعالى وجعلنا من الماء كل شي حي واما العلم فبقوله
من مات بالعلم حيا لم يمت ابدا فهذه المناسبة اعني اي مجانسة ان كلا من البحر
والعالم يجمع ما هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتقن
بعني يطلق البحر على العالم بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق
الحبر المقلوب عنه عليه ايضا بهذه المناسبة المدقق مجرور صفة الحبر من دقق
فلان الشي اذا علمه على وجه المتقن واطلع فيه على سر خفي ويلايه قولهم
التحقيق اثبات المسائل بدلايلها والتدقيق اثبات دلايلها بتحقيق المقدمات
الماخوذة فيها ابي مجرور بدل من الامام بدل الكل من الكل بكر بسكون الكاف
مجرور لكونه مضاف اليه لابي بكر والكلام في ابي كالكلام في ذي الانعام وابي
بكر كنية الامام وهي اي الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل
علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح ثم ان العلم لا يخ اما ان يصدر باب او ام
وابن وبنت اولا يصدر بشي من ذلك فالاول الكنية كابي عمرو وام كلثوم
اسم لواحدة من زوجات النبي عم والثاني هو العلم الغير المصدر باب او غيره

او غيره اما ان يقصد به الذم والمدح اولا فالاول اللقب بتحتين والثاني
العلم اي العلم الاصطلاحي والا يلزم كون الشي قسما من نفسه هذا تقرير الكلام
وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل مقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي
وهم قد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسيم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا
قسيمها الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية علم صدر باب وام وابن وبنت
واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام
سموها اسما وهكذا قرره الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وذكر في المفصل
ان العلم لا يخ من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او لقبا كبطة ولعل
الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام
يسمى علما في اصطلاحهم كما يجوز ان يسمى اسما فبالضرورة جعل مقسم العلم بالمعنى
اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم تقسيم الشي الى نفسه والى غيره عبد
القاهر عطف بيان لابي بكر سقطت الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين
وذلك اي السقوط للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج
ولتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضاف الى علم اخر فيحذف التنوين
من العلم الموصوف لا وجد لانه وقع وسطا الاسم والوسط ليس من محل
التنوين نحو جاء في زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا اما اذا لم يكن
صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف شي منهما عنه كقوله تعالى وقالت اليهود عزير
ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف خطا في ابن وكذلك لا يحذف فان

أضيف ابن إلى غير العلم نحو هذا الحسين زيد ابن أخي كان ووقوعه بين العلمين أكثر وإنما
يقال لثبوت التنوين في اللفظ وثبوت الألف في الخط متلازمان حذفهما
وهو أي ابن مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو أي ابن مضاف إلى عبد وهو
أي عبد مضاف إلى الرحمن الجرجاني صفة نسبية متحصلة بياء النسبة للإمام
لا لعبد الرحمن مع كونه أقرب منه لأن المراد معرفة أي معرفة الإمام بأنه
جرجاني دون بغدادي وغيره لا معرفة آبائه فوصف الإمام بالجرجاني
يعرف أنه جرجاني دون غيره سقى فعل ماض فاعله الله مفعوله ثراه الثرى
ههنا بالقصر التراب الندي وبالمد كثرة المال أي قبره ومنزله منصوب
تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا إليه للثرى عائد رفع على أنه خبر
بعد الخبر لقوله والضمير إلى الإمام وسقى قد يتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى
وسقاهم ربهم شرابا طهورا وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو
من أفعال القلوب أي من ملحقاتها وما يجري مجراها في الدخول على المبتدأ والخبر
يتعدى جعل إلى المفعولين الممتنع الاقتصار على أحدهما ولو زاد الموصول
وقال والتي يتعدى على كون الجملة صفة لقوله أفعال القلوب أو حذف قوله
الممتنعة الاقتصار على أحد لاندفع عنه أن يقال إن امتناع الاقتصار عليه
من خصائص أفعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها أي التي تجري مجراها في الدخول
على المبتدأ والخبر لا في خصائصها وفاعله مستتر فيه عائد إلى الله الجنة مفعوله
الأول هي في اللغة البستان ومنه الجنان مثواه أي مكانه من ثوى بالمكان أقام

بالمكان أقام به مفعول الثاني والهاء فيه للإمام في ثراه ومثواه الفعلان أعني سقى
وجعل خبران لفظا وإنشاءان معنى فالمراد من سقى وجعل إنشاء السقي
والجعل المذكورين لا الإخبار بأنه سقى وجعل في الماضي فهما ههنا في معنى الأمر
لأنهما دعاء وهو طلب والدعاء في قوة الأمر فإن معنى قولك غفر الله لك ليغفر الله
فسقى وجعل ههنا بمعنى ليسق وليجعل وإنما عبر بالماضي تفاؤلا كأن السقي والجعل
المذكورين قد وقعا وهو أخبر عنهما بالماضي أو تأدبا كأنه رأى أداء الدعاء
بصيغة الأمر مستبشعا غير لائق لقانون الأدب على أن حروف أفعل
من حروف الأمر كما لا يخفى وإنما عطف أي لم يعطف ما في قوة الأمر على
الإخبار حيث عطف الإنشاء باعتبار الصورة مثل قول الشاعر أخوك أخو
مكاشرة وضحك وحياك الإله كيف أنت حيث عطف حياك حال كونه
في معنى الأمر على الجملة الإخبارية السابقة باعتبار الصورة أي باعتبار
أنهما خبران صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الإعراب لعدم وقوعها
موقع المفرد وهو أي عدم وقوعها موقع المفرد ظ فاعلم أن الإعراب على ثلاثة
أقسام لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الأول فيما آخره
حرف صحيح ولو قال في الصحيح لكان أوضح لأن هذا يوهم بظاهره أن الكلمة ليست
بصحيحة بل الصحيح آخرها وليس كذلك فإن الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف
علة سواء كانت في آخره أو غيره نحو زيد ولا نحو أحد والأنسب أن يقول بقوله
في حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو في مثل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد

بيان أنواع الإعراب

وكذا المعتل في غيره أو في حكم الصحيح هو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلها نحو ظبي
ودلو فإنهما في حكم الصحيح لتحمل الحركات الثلاث فمثاله مثل هذه ظبي وكرسي
ورأيت ظبيا وكرسيا ومررت بظبي وكرسي وكذا هذا دلو ومغزو ورأيت
دلوا ومغزوا ومررت بدلو ومغزو والثاني من تلك المواضع الخمسة في الأسماء الستة
المضافة إلى غير ياء المتكلم قيد به إذا أضيف إلى ياء المتكلم لم يكن له إعراب لفظي
كما عرفت فالمقصود بهذه القيد نظرا إلى السوق الاحتراز عن المضاف لأن
إعرابه لفظي أيضا نحو أب كما مر لكن أدرج غير المضاف منها في الموضع الأول فاحترز
عنهما معا كما يدل عليه قوله الآتي قصدا إلى انضباط الكلام والقرب
من الأفهام نحو أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال والثالث من
تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل جاءني الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين
وينبغي أن يحمل التثنية ههنا على ما هو أعم من أن يكون تثنية صورة أو معنى
لو خالفه لفظ الاثنين والمثنى المرتجل نحو البحرين علما لبلد وما بمعنى التكرار نحو
كرتين أي كرة بعد أخرى ومنه لبيك وسعديك فإن إعراب كلاهما مثل إعراب المثنى
الوصفي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع المصحح وهو ما لا يتغير بناء واحده
كزيدون واحترز به عن الجمع المكسر وهو ما يتغير بناء واحده كرجال فإن إعرابه
بالحركة وهو مندرج في الموضع الأول ولا تنس ما ذكرته من وجه الاحتراز وأولو
بمعنى ذوي جمع ذو وقد يقال إنه جمع ذو على غير اللفظ بالواو والنون حذف نونه للزوم
الإضافة وهو أشمل لفظا ألف وقيل إنها جمع امرأة من غير لفظها وذلك غير مرضي

في كلامهم وعشرون وأخواته من ثلاثين إلى تسعين نحو جاءني الزيدون وأولو
مال وعشرون ورأيت الزيدين وأولي مال وعشرين ومررت بالزيدين
وأولي مال وعشرين وإنما كتب الواو بعد الألف في حالتي الجر والنصب في أولو لئلا
يلتبس بإلى حرف جر وإنما كتبوه في الرفع حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح أولو
وعشرون وأخواته وليست بجموع لأنه لو لم يكن كذلك لكان عشر وثلث ونحوه
مفرد جمع بإلحاق الواو والنون كان وصفها ومنع جمع السلامة لفظا ومعنى
والملحق به وجعل إعرابها كإعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع
الخامس من تلك المواضع الخمسة في كلا مضافا إلى مضمر نحو كلاهما وكلتاهما
واحترز به مضافا عنه مضافا إلى مظهر فإن إعرابه ح تقديري نحو كلا الرجلين
في الأحوال الثلاثة قيل السر في اختصاص الإعراب بالحروف حال الإضافة
إلى المضمر أنه لما كان كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى المعنى اقتضى أن يكون إعرابه
بالحركات نظرا إلى اللفظ وبالحروف نظرا إلى المعنى فإذا أضيف إلى الفرع أعني المضمر
الذي هو فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي من جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ
فأعرب بالحروف الذي هو فرع الإعراب بالحركة وإذا أضيف إلى المظهر الذي
هو الأصل جانب اللفظ الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل حال
النصب والجر أيضا وحال الرفع بالألف فإن قلت فلو لم يتعرض حال الرفع
قلنا لأن هذا ظ من لفظ كلا لم يتعرض إلا لحاله الذي يتغير فيه ألف كلا أعني
النصب والجر مثل رأيت كليهما ومررت بكليهما هذا ولا يخفى عليك أنه لا حاجة إلى

للجعل كالاقسام تمثلان خاصة في حكم التثنية فالملفوظ للاثنين ولو اريد
في الثالث وقال الثالث في التثنية وما يلحقها على قياس ما ذكر في الجمع لكان في
الكلام منضما وتسقطا فان اعراب هذه الاسماء اي من الاسماء الستة
اي بها بالحروف وهو لفظا ولفظي بالرفع عطف على محل القول بالحروف
لان حروف الاعراب فيها ملفوظة يعني بها الحروف الذي هو اعراب على راي
او الحروف التي هي دلائل الاعراب على راي الاخر كما مر وتقديري اي الاعراب
التقديري في تسعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي الاسماء
المعربة التي في اواخرها الف مقصورة اي غير ممدودة او ممنوعة من مطلق
الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام وبقولنا المعربة
يندفع النقض بلدى وشتى ظرفا لكونهما مبنيين نعم لو سمي بهما لكانا معربين
واعرابهما كاعراب العصا سواء كانت تلك الالف ثالثة مثل حبلى او منقلبة عن
الواو والياء سواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو عصا او لم تثبت مثل
عصى ورحى وغيرهما نحو هذه العصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذا قوله
وانما كان اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف الظاهرة او المقدرة الحركة
ما دام الفا اذ لو حركت لاخرجت الى حرف اخر ولا يمكن نقل الحركات على ما قبل
الالف حيث كان مقدرا العدم للاعراب في الوسط فاذن تعذر اظهار الحركات
فقدرت في اخر الكلمة ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة
منوية الثاني من تلك المواضع التسعة ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا

غلامي ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بان يكون اعرابه بالحركة نحو
هذه مسلماتي ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلاثة في مذهب الاصح لان في قول
بتنوين العوض انما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظي سواء
كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكره لوجود الكسرة لكن الاول اصح بان الكسرة
مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة لا
لاجل الياء والاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يجعل
الحرف الواحد حركتين متماثلين او مختلفين ان قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة
للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب والبناء يمتنع الاضافة كما مر جوابه
قلنا لا نم اولا ان الاسم قبل لحوق الاعراب مبني بل المذهب الحق على ما حققه بعض
المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر موقوف بسكون
اخره سكون وقف لا سكون بناء اذ معربه اللفظ يقابله لوازم والمعاني
في المخالفة على معناه فلا وجه لاخراج الاسم عن المعربة ما لم يوجد المناسبة للمبني
الاصلي بل الانعدام ما يقتضي لحوق الاعراب باخره ولهذا ذكر في قولهم المعرب
ما اختلف اخره باختلاف العوامل انهم ارادوا به امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل
او لا وان سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع البناء الاضافة
حكم على الامر الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة حيث ومن اذا واذ وغير ذلك
واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان اعرابه
بالحركة حال الاضافة الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت

بمسلمي لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في حال الرفع نحو
جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغم في ياء المتكلم منقلبة عن الواو كما تقرر في
الصرف من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو
ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحروف في
حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع التسعة ما فيه اعراب محكي منقولة
الى العلمية نحو تابط شرا علم شخص فانه كان في الاصل جملة دالة على نسبة التابط
اي الاخذ بالابط اي شخص وشرا مفعول تابط ثم جعل اسم الرجل وهو ثابت بن
جابر الفهمي واعرابه تقديريا على راي والتفصيل ههنا هو ان الجملة من حيث هي
الجملة قبل جعلها علما مبنية بل حدث فصار البعض مبني الاصل واما بعد العلمية
فقيل انها من المبنيات المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية
اسما واحدا اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فكان يستحق ان يجري الاعراب في اخره
كبعلبك فيقال جاءني تابط شر برفع شر لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه بكل
الاعراب المحكي حيث حكي لفظ الجملة للدلالة على القصة في الاصل امتنع ظهور الاعراب
فيه لفظا فوصفوا بالاعراب التقديري فكلام الشارح رح ههنا مبني على هذا
القول او مفردا في قوله نحو زيد لانه قول ابن ... لان سيبويه وكثيرين
من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من مرفوع المحل مبتدا
وزيد مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس
في الاستفهام بان السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت وذلك ان كل

كل اسم سواء كان مفردا او جزءا من المركب كان مبنيا في الاصل
وحكي ذلك الاعراب فاعرابه محكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العائد
الى اسم تقديري والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بحذف
لفظ المحكي كما حذف الفاضل في شرح اللباب قيل وهكذا وقع في بعض النسخ
هذا الكتاب ولعل هو الصحيح ولي نحو خمسة عشر علما يحكي اخره على الفتح فيصير
معربا تقديريا في قوله فيه اشارة الى قول ان فيه قولا اخر سنذكره وتفصيل
المقام على ما ينقح المرام هو ان نحو خمسة عشر اذا جعل علما قد يجري عليه الاعراب
اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال خمسة عشر بضم الراء علما
لكن الاشهر فيه ان بعد العلمية علم محكي على بنائه وهو الاصح ثم بعد
هذا قال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية لتضمنه الاصلي وقال
الاخرون انه من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية
اسما واحدا استحق لان يجري الاعراب في اخره لكن لما كان حرف الاخير منه
مشتغلا على حركة البنائية المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار
بالاعراب التقديري فان قلت لم يتعين الاعراب لفظا قلت قد كان
الواجب في صورتين ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن
في نحو خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يترك في بناء
الاعراب بخلاف تابط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى
اعراب فيحتمل ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز عن الاعراب

اي اعراب نعوت به الحكاية كذا اجاب الفاضل في شرح اللباب ومما
ينبغي ان يعلم ان من المحكيات المعربة تقدير العلم المركب الذي جزؤه الثاني معرب
باعراب معين معمول عامل لا اعراب له لفظا مثل ان زيدا او بهل زيد والعقيد
لا خبر ح احتراز عن المركب الاضافي نحو عبد الله علما وعن المركب من الاسم
العاملي فقط مع معموله نحو مضروب غلامه فان اعرابيهما لفظيان فان الجزء الاول
منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب التام حسب العامل والثاني مشغول بالمحكي
باعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة اي مكان الاعراب فيها //
تقديريا في الاسماء المنقوصة وهو الاسماء التي في اواخرها ياء مكسورة //
قبلها نحو القاضي والرامي فان اعرابهما تقديري في حالة الرفع والجر نحو جاءني
القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان اي باسكان الياء وجرهما للاستثقال
الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رأيت
القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في النصب ايضا اي كما جاء به في الرفع
والجر او كان الفتحة للضرورة الشعرية نحو قوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا
لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب على المصدرية للاهل المقدر وبني منصوب
مفعوله اصله بنين جمع ابن سقطت النون في الاضافة الى عمنا قوله مهلا
موالينا اي بني عمنا الوثيق بهم موالينا اي ناصرونا الناهم في الصحاح المعنى
الناصر قوله تنبشوا نهي من نبش البقل والميت اي خلع قشره وكشفه
وبنبش الضم ومنه النباش وبين ظرف مدفونا والاستشهاد في موالينا

ان موالينا بالسكون حالة النصب وانما قال لانه مفعول لا مهل المقدر ///
الدال عليه معموله اعني مهلا مع ان المقدر امهلوا بقرينة تنبشوا بناء على ان المفعول
بجان العامل وهو امهل اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في مثل قيعجمين
اعطي القوس اعطى يعطي باريها اي باريها من برت القلم من باب
رمى وبالفارسية نو اشنده حالة السكون حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط
وهذا المثل ماخوذ من قول الشاعر القوس بارى بالسيف محكم لا تعطي القوس
اعطي القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر الى من يحسنه ويتبصر
فيه حق المهارة ومثله قوله يا دار هند عفت الا اثافيها بسكون الياء للضرورة
الخامس من تلك المواضع السبعة الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده يرد
عليه قوله نحو والمقيمي الصلوة ممن قرا بالنصب فانه ليس مضافا مع ان اعرابه
بالحروف تقديرا ونحو مصطفو القوم فانه مضاف ملاقيه ساكن بعده
مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامته فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا
ساكن بعده ملاقي علامته ساكنا لكان اولى لدخل نحو المقيمي الصلوة وخرج
نحو مصطفو القوم نحو جاءني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم فان اعرابه
بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا لكنه سقطتا اي الواو والياء في اللفظ //
لملاقاتهما الساكن بعدهما وهي لام التعريف في القوم ولم تسقطا في
الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحرف التي بها الاعراب غير ملفوظ نحو موجود
بالحروف اذ لا اعتبار في الخط في هذا الشان بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في

للعطف واو ولا يا، فثبت انه معرب تقديرا فلم يذكر المتقدمون هذا القسم
وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديري من
بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن العلوم بالاعراب
التقديري في الواو المقلوب ياء دون الواو المحذوف مما لا يعتد به ولا يجري
ما ذكروه في احترازه من ان الحذف عارض بواسطة كلمة منفصلة والقلب
يكون بواسطة ما هو كجزء الكلمة نفعا ولهذا ذكر الشارح القسمين معا
وقوله ملاقيا ساكنا بعده منفصلا اي ساكن كان من لام التعريف والاسم
الذي اوله همزة وصل نحو جاءني صالحو ابنك لم يلاق ساكنا كقولك صالحو
بلدك في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر كان الياء والواو ملفوظا
بهما فكان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه السادس من تلك المواضع
السبعة في الاسماء الستة اذا لاقى ما ساكنا بعدها فهي معربة بالحروف
تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورايت ابا البشر في النصب وابي البشر
في الجر وسابعها من تلك المواضع في التثنية مضافة ولا قبلها ساكن بعدها
في حالة الرفع نحو هذان غلاما ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ
لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف
النصب والجر نحو نظرت الى غلامي ابنك ورايت ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما
لان حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن بحفظها بالتحريك بخلاف الالف في الرفع
فحركت بالكسرة مناسبة له يا، على ان فتحة ما قبلها تدل على الالف الساقط

انه شيء من كسرة الباء وانما قلت بخلاف النصب والجر فانهما بالياء وهي
باقية لفظا فان كسرة لسكون ما قبلها ما بعدها فيكون معربا لفظا وهو ظاهر
ومما يعرب بالحروف تقديرا قولك دعني من تمرتان على الحكاية في جواب
الحكم تمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما ظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ
القائل الاول اي دعني مما تلفظت به وهو قولك تمرتان قال سيبويه
سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا وانما اطنبت الكلام
اي كثرته في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام ومما يحتاج اليه وانما المزالق
جمع مزلقة وهي الموضع الذي لا يستقر عليه القدم لغاية ملاسته واما الاعراب
المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارة وغيرها
وكالافعال الماضية والحروف والجمل فان الاعراب في هذه المذكورات محلي
لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري والمحلي هو ان التقديري انما
يستعمل حيث الكلمة استحقت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك
الاعراب لفظا مستحق بها لمانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري
والمحلي انما يستعمل حيث لم تستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى متعلق
يستعمل انها اي الكلمة وقعت في محل لو وقعت فيه غيرها من معرب الصحيح
الاخر لظهر فيه الاعراب فالمانع فيه الاعراب في المحل مجموع الكلمة لبنائه بخلاف
المانع في التقديري فانه هو الحرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور الجار والمجرور في
مررت بزيد في محل منصوب المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة

للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورايت زيدا حتى عمرا او مررت بزيد حتى عمرو
والاولى ان يمثل بنحو جاءني القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما يصح بشرط
ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها كما حقق في موضعه واشار اليه بقوله
ولكن شرطها اي حتى حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها فهي تخالف
سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما شرطوا
لانها موضوعة للغاية والدلالة اي والدلالة بالخبر على احد طرفي الشيء المعطوف
اعلى نحو قد مات الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الناس حتى المشاة
فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له وطرفه واذا اخذ من اعلاه
فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر للتعظيم والتحقير
والغاية والطرف لا يكونان الا من جنس المغيا بضم الميم وتشديد الياء
معناه والغاية فقوله وذي الطرف عطف تفسيري له فلا يقال جاءني
القوم حتى حمار بالرفع ورايت الرجل حتى امرءة بالنصب ولا اكلت [illegible]
حتى الرمان بالجر ان اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتدبر
التام فانظر لذلك وهو ان حتى العاطفة يجب في انتهاء المتعلق حكم ما قبلها
ما سفلا او انه شيء فشيء اي مدخولها في اخبار المتكلم كما في حتى الجارة
لكن يشترط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم
حتى زيدا او تاويلا نحو ضربني السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كالجزء
بالاختلاط ولا يجوز ان يكون ملاقيا بجزئه كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط المجانسة

المجانسة ما بعدها لما قبلها وشرطها ان يكون اقوى من سائر اجزائه نحو
مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة
ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر غير المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفى
في ذلك بان يكون اخر اجزاء المعطوف عليه حسا كما في الجارة
لا يكتفى في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى
العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخوله ملاقيا
لجزء في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني في اشتراط الضعف والقوة
في العاطفة دون الجارة وقد يفرق بوجه ثالث بينهما وهو عدم اختصاص
العاطفة بالمظهر لجواز ان يقال جاءني القوم حتى انت واختصاص
الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلث كونها ابتدائية اعم من
ان يكون ما بعدها مبتدا وخبرا نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب او كلاما
مستقلا نحو جاءني العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم
انها اي حتى في قوله حتى تعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي اي بمعنى الانتهاء
الغاية فان حتى الجارة كما يجيء بمعنى الانتهاء الغاية قد يجيء ايضا للسببية
بمعنى كي وقيل قد يجيء ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها يجيء
بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك
قليل وان المصدرية مقدرة بعدها فالفعل منصوب بها وانما قدر ان
المصدرية مقدرة بعدها فالفعل منصوب بها وانما قدر ان المصدرية لانه

المحل فانهم استعملوا المحل هنا مع انه ليس بموضع لم يستحق الكلمة الاعراب
لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة وان كان لكل منهما اب لكن
ليس للكلمة بنية اللهم الا ان يراد بالكلمة معناها المجازي شاملا للجمل وغيرها
لكن بقي ان يقال ان نحو لم يقع في محل لو وقع فيه غيره لظهر الاعراب فيه للاعراب
اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما
لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديري
والمحلي انما هو على الاصطلاح المتأخرين وهو الحسن لما فيه من الامتياز واما
الاوائل منهم فلا يفرقوا بينهما ولذا قال جار الله في المفصل الاسم المعرب
ما اختلف باختلاف العوامل لفظا ومحلا فتدبر هذا الكلام ولتحفظ فانه
من نفائس النحو فتأمل شئ متغلغل متغلغل اي بالغ ومبرعب فيه حتى
تعلق اي يتشبث من علق الشئ اذا تشبث به وتعلق به وبيان هذا التركيب
موقوف على مقدمة مفيدة مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلاثة معان
اي على ثلثة اوجه الاول الجر نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحد حتى راسها واعلم
ان حتى الجارة تشارك الى في معنى الانتهاء الا انه يفارقها من حيث ان
مجرور حتى لابد ان يكون جزءا مما قبلها كما تراه حيث يستوي في الفعل المتعدي
بحتى جميع ما قبلها شيئا فشيئا على التقضي الى ان ينتهي الى ذلك الجزء حيث اعتبار
المتكلم الانتهاء اليه كذلك اما بملاحظة الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة
او القوة نحو مات الناس حتى آدم او الانبياء او كونه حتى لما قبلها نحو اكلت السمكة

٦٣

السمكة حتى راسها او شبيها ملاقيا لجزء ما قبلها كما تقول الجزء في الوصف
المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وتلخيص معنى قوله في اي على تقدير كونه حرف
الجر اي المجرور اما ان ينتهي به بكون ما ينتهي به المذكور قبلها كالراس في اكلت
السمكة حتى راسها فان الراس ما ينتهي به السمكة لان الجزء الاخير او ينتهي
المذكور قبيل حتى عند ذلك المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح
شئ ينتهي الليلة عنده لانه ليس جزءا منها لان الصباح من اجزاء النهار
بل ملاقيها معنى زيادة زيادة التحقيق والبيان وانما شرطوا ذلك لان الوضع
الوضعي في الفعل المتعدي بحتى ان ينقضي ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا حتى
ياتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشئ او ما يلاقي آخره
ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد حتى هذه هل يدخل فيما قبلها ام لا
فقال عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها داخل فيما قبلها فاكل الراس بضم
الهمزة مجهول اكل وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم في المثالين
المذكورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة
وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر الفارابي
الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم قوله مطلقا قيد للمنفي لا للنفي بل الوجه
ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا مما قبلها المذكور مما قبلها يدخل كالراس
مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة الى في كلام المبرد في المقتضب
وفي كلام ابن الدراك في الفصول الثاني من تلك المعاني الثلثة كونها

في هذه البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح الغوامض ضد الواضح
في باب سهل وتطبعه متعلق بيعلق والضمير المجرور المحل لاضافة الطبع اليه
عائد الى الولد الاخر وهو اي الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة مطلقة
مطلقا سواء كان لها شعور بحركة كالحيوانات او لا يكون شعور بحركة
الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاشجار والمراد بمبدأ الحركات الصور
النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير
شعور كالصورة الحجرية التي يكون مبدأ للحركة الهابطة من غير شعور هكذا
قال الامام في شرح الاشارة والفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص
مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما عرفناه واما بحسب اللغة
فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح السجية التي جبل عليها الانسان وهو
في الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقال بعض
الافاضل ان الطبع هو قوة للنفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من
هذا والمراد هيهنا بالطبع الذات يعني بطبعه بذاته ونفسه من لفظه
لفظ مجرور بمن والهاء اليه مجرور لاضافة لفظ اليه عائد الى الامام فهو
من اضافة المصدر الى الفاعل الحلو بوزن الفعل صفة المر مجرور صفة للفظ
والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة
في قوله ما يتجر اي يسيل منه متعلق بيتجر والضمير المجرور محل عائد الى الموصول
ولفظ ينابيع مرفوع على انه فاعل يتجر وهو اي لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو

٦٤

وهو عين الماء النحو مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة مرفوع
على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز
ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الاول ان الحال ابدا بيان
هيئة الفاعل او المفعول به كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول ولا يكون
حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه لان
كون الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح
فيما سبق الوجه الثاني اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق
الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس
بالصفة فانه لو تاخر لالتبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا
كريما ثم تقدمت في حالة الرفع والجر فان لم يلتبس اطرادا للباب وهذا الضمير
معرفة فيجوز اي يلزم ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذه الحال اعني من
لفظه فيكون تقديره اي الكلام حتى يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا التقدير
غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه
قوله وهو مبتدأ راجع الى ما وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة
قوله على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ ما وما
في حيز الصلة اي الشئ الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على الموصول
لانه اي ما في حيزها في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة لكونها
بمنزلة الموصول صار كالجزء الثاني فلا يجوز تقديم شئ من الصلة وبعضها على

الحرف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بلاده فيجوز حصوله لكون الفعل
معها في تقدير المصدر والشرط اي حين ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة
بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها مستقلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك
اما تحقيقا بمعنى ان يكون الذي دخل عليه حتى منترقبا وجوده بالنظر الى وقت
الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قديم والدخول في الجنة
منترقب وجوده بعد واما تقديرا نحو مررت حتى ادخل البلد ان كان الدخول
والسير قد انقطعا لكنه في وقت السير كان منترقبا وانما يجب ان يكون مستقبلا
لانه منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي
كون ما بعدها مستقلا بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان بعد حتى الى رفا
سواء كان حتى للسببية نحو اسلمت الجنة او لمجرد الغاية نحو سرت حتى
تغيب الشمس فلما كان حتى ههنا للسببية لم يتعرض الشارح الا له وههنا
كذلك اي ما بعد حتى مستقلا بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان التعلق بطبعه
امر مستقبل منترقب وجوده عند الفساد المص بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة
التلمظ والبلد التعليق اعني التعلق مع ما حل فيه مجرور المحل لكن وجه ههنا متعلق
بقوله المظ والمجرور ههنا وهو التعلق بطبعه بشيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو
ارادة التلمظ الظاهر ان يقال وهو التلمظ عنده اي ينتهي عنده لانه والى حصل
ان التعلق وان لم يكن جزءا مما قبلها الا انه ملابسه لانه من لوازم التلمظ ورادفه
عادة فقد ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف الجر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كي وهو

وهو ظ ويجوز ان يكون حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون التعلق معطوفا على التلمظ
فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجرور المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة
على الجملة كما سلف التي كانت اي منصوبة المحل وهي التلمظ والمعطوف في معطوف
عليه واما قولنا انها منصوب المحل لانها مفعول اردت واما التعلق
منصوب بان المذكورة الناصبة للتلمظ بالاستيجاب بخلاف اذا كانت حتى جارة
فانه اي التعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكرنا انفا وشرطا كونها
للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود ههنا لانها اي حتى
ههنا للدلالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة التعلم العلم للولد وطرفاه
اي طرف ذلك الشيء ويجوز ان يكون الى الارادة باعث انها مقدرة بان
مع الفعل ارادة التلمظ والتعلق بطبعه الاظهار تركه قوله اردت للكلا
الاظهر
ثم قوله فيكون بين التلمظ والتعلق مجانسة بان يكون التعلق جزءا من
التلمظ بناء على ان التعلق بسبب كونه من لوازم التلمظ عادة صار كالجزء
من التلمظ والقوة مفادة ايضا لان التعلق بالطبع اقوى من التلمظ
فالمعنى اردت ان التلمظ من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما الى
حصول بالتدريج التعلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان
يكون حتى ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتدا وخبر ولا كلام مستقل
منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها اعني تلك الرشت من امعت
اي اطنبت واسرعت بعني مبالغه كردم كذا في الدستور والمعنى احسن نافلك

الموصول لا يصح له تقديم جزء الثاني من الشيء وجزء ذلك الشيء لاستلزام
تقديم الشيء على نفسه كما لا يخفى كذا ما في حكمها والى اصل انه لا يجوز ان يكون من نقطة
حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه وانه لا يجوز لاستلزام فالمقدمة مثله
الوجه الثالث ان من نقطة مقدم على ذو الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها
المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية بالاضافة او بالحروف الجر في الاصح فلا
يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له في الاصل فلا
يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجارة
فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على
المجرور بالحرف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت
بهند راكبة في قوة اذهبتها راكبة فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذهبت
كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان المحذور الذي ذكرتم في الوجه الثاني لازم على
تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان يكون
متاخرا عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا اي كما يكون في حيزها على تقدير
جعلكم اياه حالا من ضمير منه فيلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول
لا نم ما ذكرتم بل اللازم ح اي على تقدير جعلكم حالا من الموصول تقديم ما حيز
الموصول وما حيزه اي حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء
من الموصول وتقديم ما حيز الموصول جائز فتلمظت الفاء للعطف هذه الجملة
على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون الجزاء بشرط محذوف فالفاء

فالفاء ح تسمى فاء فصيحة وذلك اي الافصاح اي الاظهار لو ولا وانما لها عن
محذوف او وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم والكلام المص
تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان الولد مستحضرا او محتاطا
المزداد فتلمظت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب لهذا الشرط المقدر
المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا فعل مجزوم اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان
يتجاوز في السعة اذ قد يؤثر في موضعه ان اذا لا يجزم الا في الضرورة
كقولك اذا اصابك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي ولا
جواب اذا من الجملة التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اي حضرة
وغيابة بوزن الجب قعره والمراد بها ههنا الغم وتعلك مجزوم باذا وهو الشاهد
والفاء في اخبر خبر ان وفي كل تعليلية وكل مبتدا وقوله فستنجلي اي ستزول
ثمرته ودخول الفاء على خبر المبتدا اذا لم يوصف مما يشبه الصفة ويحتمل ان
يكون التقدير فكل غيابة تصيبك او يكون الفاء زائدة في مختصراته متعلق بنظرت
ونظره في المختصرات عبارة عن فكره وتامله فيها لان النظر اذا استعمل بمعنى
يكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل بالى واللام وعلى بمعنى الابصار وزعم وغضب
الف مرتب والضمير في مختصراته مجرور لكونه مضافا اليه للمختصرات عائد الى
المضبوطة مجرورة لانها صفة المختصرات فان قلت المختصرات جمع والمضبوطة
مفرد فكيف يكون صفة لها والمطابقة شرط بين الموصوف والصفة في الافراد
والجمع اذا كانت فعلا له اي اذا كانت الصفة فعلا للموصوف وفي الثنية كما يجيء

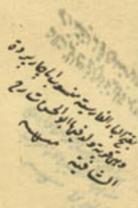
هذا وحده بلا وقف واللهم الا ان يقال المراد انه يسمى في آخر الكتاب لا ينبغي ركاكته وسمي هذا
وصفا حقيقيا وان لم يكن فعلا له وقائما به سمي صفة سببية جاء في زيد الطويل غلامه
فان قلت فما بال قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل موصوف
قائم به فان الاسمال جمع سمل بفتحتين بمعنى الخلق والامشاج جمع مشيج كيتيم وايتام
وهو الشيء المختلط مع غيره يقال نطفة امشاج ماء الرجل اذا اختلط بماء المرأة
ودمها والفاء في والاختلاط وصفان قائمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف
ليس كذلك قلت هذا على تأويل ان الموصوف مركب من الاجزاء والمستفاد من الوصف
فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع فيهما كذلك اي الوصف فعل الموصوف
وقائم به لان المضبوطة في جمعه به لانها قائمة بها قلت فيها قاعدة وهي ان الصفة اذا
اسندت الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز وجهين صيغة الافراد مع التأنيث و
صيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا الناس جاءت او جاؤوا على لفظ الجمع الواحد
اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه في تأويل الجماعة واما الثاني فلكونه مسندا
الى ضمير جمع المؤنث مراعى اللفظ في اوله والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال جاءت
او جاؤوا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز الناس وجاؤوا وان جاز العيون والايام فعلن
فهنا المضبوطة اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المصنف اي اختار
الافراد مع انه جائز من للاختصار في الافراد وكذا الكلام في قوله دون بمعنى قدام
وقد يجيء بمعنى اسفل ضد فوق وعلى انهما يجب ان يكون مع فاعلهما في محل النصب على
الحالية من فاعل نظرت وحاصل الكلام نظرت في مختصراته المضبوطة مني وانا

متجاوزا الى كتبه المبسوطة هذا فاعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة
كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق بالفعل او معناه والثاني انه اذا
لم يسبقه ما يطلب لزوما ان وقع بعد النكرة المحضة صفة وبعد المعرفة
المحضة منهما وبعد غير المحضة منهما محتمل لهما والثالث انه متى وقع
صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا
وقع في هذه المواضع الاربعة بعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع
الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية
مسلم وقوله والعامل فيه اي في النصب المذكور نظرت لا
يرد عليه انا لا نسلم ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع
في موضع لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدأ ونحوه وهو ظ
ووقع بعد المعرفة وهي مختصراته فهو حال وقد عرفت في الحكم
الثالث ان عامل الحال محذوف لان قلت المراد ان العامل
فيه اي في النصب دون على الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون
العامل في نصبه على الظرفية هو المحذوف فان المنصوب على
الظرفية هو لفظ دون وحده وعامله محذوف والمنصوب
المحل هو الجملة الظرفية اعني دون مع فاعل المستكن والمنتقل
اليه من عامله بعد حذفه قلت نعم يمكن ان يحمل على ذلك
لكنه تعسف وعدول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى

واعلم ان دون يجيء بمعنى غير ايضا صرح في شرح اللباب فيجوز
ان يكون منصوبا على الظرفية الحالية دون الظرفية اي نظرت
في مختصراته المضبوطة غير كتبه المبسوطة تدبر كتبه جمع كتاب مجرورة
لاضافة دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير
في كتبه ليس جزءا من الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتبه بالمبسوطة
بسبب اضافته الى الضمير ذكرهما معا فوجدت الفاء فيه كما لا تخفى في نظرت
فهو يتعدى الى مفعولين الاول منهما قوله اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه
لاكثر عائد الى المختصرات واعلم ان التمييز في المفرد انما ينتصب بعد تمام تمييزه
بالتنوين لفظا نحو راقود خلا او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي
مثاقيل وفي المبني كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم
رجلا عندك وكم الخبرية اذا فصل بينها وبين تمييزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو
ويحه رجلا وربه رجلا او بالنون التثنية وشبه الجمع او الاضافة وقوله
المصنف تعاورا اي تداولا واستعملا من قبيل ما تم تمييزه بالتنوين تقديرا واليه
اشار الشارح رح بقوله نصب على التمييز من اكثر لانه اي اكثر
اسم تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب
تمييز فاكثر قد نصب تعاورا على التمييز لانه كان لازما التمييز
واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير التنوين
منصرف وكل غير منصرف وان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا بناء على انه اسم

اسم والاسم يستحق التنوين وانما سقط لعلة عارضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك
ان تعليل الشارح رح بقوله لانه كل تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين ثابت
تقديرا ليس بشيء كيف وقد صرح به في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف لغير اللام
والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما قلنا في بعض شروح اللب وغيره
حيث قال اعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل لمميز سببي لا يجوز
الاضافة نحو زيد اكثر مالا لان علامة السببي صلاحية الفاعلية بعد ان يصير افعل
فعلا اذ يصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصح لذلك فتجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل
انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف
لانه ثابت تقديرا لسقوطه بالاضافة كما زعم الشارح رح قوله او بالتركيب عطف على قوله
بالاضافة نحو احد عشر اذ اصله احد وعشرة منونين ثابت تقديرا وان سقط
لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين وتركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كعشرة
ومائة حذفت الواو المؤدية للانفصال بين الجزأين فحذفت التنوين عنهما
للبناء لان تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله على جعل الشارح رح انه
تمييز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد اكثر واليه ذهب شارح الضوء
حيث قال هو تمييز من اسناد اكثر لا من تعلق الفعل به سواء كان وجدت
بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى بين منصوب على الظرفية والعامل فيه
تعاورا الائمة جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت اي
او هي بدل من اكثرها على تقدير ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض
من الكل والمحنة معطوفة على الائمة وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة اعني الائمة والمحنة والجمل

والتتمة كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني رح وهذا الاعراب اي كونه بدلا
من الكتب اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان وجدت بمعنى علمت فهو
يتعدى الى مفعولين احدهما الكتب مفعول الاول تعاورا تميز والمائة مفعول الثاني
من قوله وهذا الاعراب انما هو تخبط لما سبق وتبين لك كالاخفى واستطلت فعل فاعل
متوثين في العارفية كالعارف فنظرت فهو ماخوذ من طال الطول فيتعدى بالنقل
الى باب الاستفعال هذا بالنظر الى الغالب والاقد يكون استطال بمعنى طال صرح به
في الصحاح ان مصدرية الكلفة فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا
والضمير البارز المتصل منصوب المحل على انه مفعول الاول للكلفة وهو عائد الى الولد وهو
اي الكلفة يتعدى الى مفعولين والذين ثانيهما غير الاول ومفعول الثاني قوله بها والها
مجرور المحل للاضافة جمع اليها عائد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني الكلفة مع ما عملت
فيه منصوب المحل على انها مفعول استطلت و احملة اي الكلفة منصوب معطوف على الكلفة
وهو اي احمله يتعدى الى مفعولين كذلك اي كما يتعدى الكلفة اليهما الاول الضمير المتصل
والثاني قوله فيها والها مجرورة المحل للاضافة رفع اليها عائد الى الكتب الثلثة كراهة
مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو اي المفعول له ما يكون باعثا على تحصيل
الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متاخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك
او سببا باعثا عليه في التصور ومقدما عليه في الوجود ايضا نحو تعدت عن الحرب جبنا
ومضاف الى مفعوله او هو اي مفعول له لفظا وهي اي لفظ ما موصولة او جملة
صلته وقدم نظيره غير فرق والموصول مع صلته مجرور المحل للاضافة الكراهة اليه وذكر
الفاعل متروك تقديره كراهتي ما فيها اي في الكتب الثلثة والضمير المستكن في فيها عائد



اي ما تقديره كراهتي ما حصل فيها من الاشياء جمع شيء كقول واقوال عند الكسائي
وعند سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا اجتماع الهمزتين بينهما
الف فنقلوا الهمزة الاولى الى الصدر اي قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء فصارت
اشياء على وزن افعاء فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني غير منصرف قال
في الجاربردي ان لهم في لفظ اشياء مذهب ثلثة في انها غير منصرف بالاتفاق وعند
سيبويه بوزن افعاء اصلها اشياء قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء كراهة الف
بين الهمزتين وهذا القول شائع ذائع وعند الكسائي بوزن افعال جمع شيء بوزن فعل
بالفتح والسكون ويلزمه منع الصرف لغير علة وعند الفراء اصلها اشياء بوزن افعلاء
حذفت اللام كراهة الف بينهما جمع شيء بتشديد الياء بوزن فعيل بالفتح والسكون
ويلزمه الاخذ من غير اثبات ثم وعليه تقدير اكثر الكتب المعتبرة من العربية قول الشارح
فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف لا يخلو الظاهر عن ثوب ضعف ومن اي كالاشياء
مجرورة بمن والجار مع المجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهو اي الموصول في معنى
المفعول الكراهة وان كان في الظاهر مضافا اليه فيها الفاسدة اسم مفعول من الاعادة
مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه لما جاز الامران
اي الافراد والجمع اختار الافراد للاختصار وان الواو للحال وان للشرط كانت فعل
الشرط وهو من الافعال الناقصة واسمه مستتر فيه عائد الى الاشياء لم فعل مضارع
منفي بلم جزاء الشرط وعليه ان يقال لا نم جزاء الشرط فان ان لما اخرجت عن حقيقة
الشرط استغنت عن الجزاء فهو اي قول المص وان كان لا يخ مثل قولك اكرمك وان اهنتني
بعينه كيف ولو فرض ان ان باق على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لا يخ جزاء فلا

اي مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتب وبطلانه ظاهر بين بهذا الاشارة
الى قوله ولا يجوز ان يكون موصوفا لتالي قيل لكن فيه ما فيه لانا لا نم انه يلزم من نفي
المتكرر نفي نفس المسئلة المتكررة التي هي المسئلة النحوية لان المتكرر هو الشيء الموصوف
بصفة التكرار وصفة التكرار داخل في المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي
المجموع المركب من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة النحوية
ههنا مع الصفة التي هي تكرارها لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قال
بنفي جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ههنا كذلك اي المجموع بنفي قيد من قيوده واذا
كان كذلك فنفي المتكرر ههنا بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفي نفس
المسئلة او نقول في رد ما قيل ولا يجوز ان يكون موصوفا لم لا يجوز ان يكون موصوفا
بتقدير المضاف هكذا او نقضت عن كل منها تكرارها فكرر مع تستقيم الكلام فافهم فانه
من مزال الاقدام استثقالا منصوب على انه مفعول له لنفضت او على انه
حال من ضمير نفضت بمعنى مستثقلا المعاد متعلق باستثقالا او سوال المعاد
مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استثقالا
في جارتيه وجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا للمفاد متعلق باستقلالا
واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي او
مستقلا انا لافادة التكرار على انه يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس
باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى حينئذ الا بارتكاب الحذف في فاعل الاستقلال
ومفعوله معا اي لاستقلالي فائدة التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال
عد الشيء قليلا واذا لا يتصور في المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد

على تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى لعده قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب
الضوء فقال وهو اي المفاد اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه للعهد الخارجي
والمعهود هو الولد فان المراد من المفاد هو الولد او اللام بمعنى الجنس والمراد من المفاد
نحو كل من استفاد هذا المختصر وقول من قال ان اللام بمعنى الذي لانه في الصفة
وهو فيها اي اللام في الصفة اي في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى
اسم الموصول لا حرف التعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف
والتعريف بناء في الجنسية والاستغراق بينا قوله قول من قال مبتداء وبطلانه
وما بينهما مقول لقال لانا نقول القول بكون اللام للجنس على مذهب المازني والاخفش
لا على مذهب من قال اسم فان اللام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت تلك
الصفة بمعنى الحدوث كالضارب عمرا او لا اي وان لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت
من عداد الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين وتطلقان
على كل فرد من تينك الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا الان او منكرا فيه ولهذا
الذي يستعملها اي شخص كان من المعارف من التصديق والانكار والجاهل
بهما وهذا لفظ ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة صفة الذبح
حرف تعريف جزاء ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول فلا نم ان الموصول
بناء في الجنس والاستغراق كقولك اكرم الذين يأتونك الا زيدا او اضرب العالمين
بكسر اللام الا زيدا او نحو ذلك لانهما اي الالف واللام في الذين والعالمين موصولان
كانتا في هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي شرطه
دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء فكيف يناف

من تتمة الشرط لكونه خبر كانت بل يطلب له جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى على الذوق السليم
وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية منسلخ عنها معنى الشرط
في موضع الحال من الاشياء وانما انسلخ لان الجملة الشرطية لتقدير ما بحرف الشرط المقتضي
لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا الا انهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا بعد
ان اخرجوها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك ان اهنتني واوجبوا الواو في مثله لئلا يلتبس
بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان اهنتني لتوهم انه جملة شرطية
جزاؤها مقدرة بعدها وهو اكرمك لدلالة اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها واقعة موقع
الحال منسلخ عنها معنى الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا تقديرا فلما جيء بالواو الحال
ارتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من غير اخراج
عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو جاءني
زيد وهو ان تسأله يعط فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية
بل الشرطية يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية الحالية فعلم ان في ذلك طريقان احدهما الاخراج
عن حقيقة الشرط والثاني جعلها خبرا للمبتدأ مع بقائها على حقيقة الشرط ونحو المصنف ان كانت
لا يخ من قبيل الاول ومثلها اي الاشياء في معنى المفعول فقوله وان كانت لا يخ حال من قبيل
الحال عن المفعول لانها اي الاشياء عبارة عن الموصول في كرائمه ما فيها وهو اي الموصول
منصوب مفعول لكرائمه قبل الاضافة تأمل وسيجيء تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب
المسمى بالضوء فيحيل الى هذا الوعد بهذا الوجه سنتبشع لا لطوله كما لا يخفى على الذوق
السليم من الافادة مجرور متعلق بلا يخ ما استصفيت فعل فاعل الجملة معطوفة
على استطلت من هذا اي من الكتب الثلاثة متعلق باستصفيت هذا اسم من اسماء الاشارة

مبني على الفتح بل على السكون لشبهه الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان
الحرف محتاج الى متعلقاتها لكن محله هنا نصب لانه مفعول استصفيت المختصر
منصوب بانه صفة هذا او عطف بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على
كلا التقديرين تابعا للمبني وتابع المبني تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مثل من
الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه فان قلت لم جاز نحو يا زيد الظريف برفع الظريف حملا
على لفظ زيد المبني على الضم قلنا لان ضمه حركة المبني حركة الاعراب في الورود من حيث ان
حركة الاعراب عارضة لسبب مجيء العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارضة
لسبب النداء واقتبت معطوفة على استصفيت من حرف جر كل مجرور به واصل
ان تنوين العوض فيما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ فان اصلها يوم اذ كان كذا او حين
اذ كان كذا فحذف المضاف اليه لان ذو عوض عنه التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة
او عن الاعلال كما ذكروا في تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه وعن حركة
عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اي في كل عوض المضاف اليه
اي من قبيل الشق الاول دون ما عداه اي كل واحد منها اي من الكتب الثلاثة ما تكرر
فعل ماض والضمير فيه اي في تكرر عائد الى كل في قوله من كل منها وهو اي تكرر في تقدير
المصدر مجرور مفعول اقتبست على كل واحد منها تكرره ولا يجوز ولا يجوز ان يكون ما
موصولة لانه يلزم ان يكون نفس المسئلة المكررة وهو غير جائز لان المراد نفي التكرر
دون نفي المتكرر ولو حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي المسئلة المتكررة فلم يكن الكتاب
يعني المصباح مشتملا على هذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل موجود الا الفاعل كلا انه
يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل في نوع اضافة مسئلة الا قوله الفاعل في نوع بيانه

الجنس والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا ان الانواع الاربعة للتعريف
اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني جارية في الموصول والمعرف
المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف باللام بعينه فليتامل ولولا مخافة
التطويل والاطناب لاطلعناك ههنا على فوائد لم يحم حولها الا واحد بعد واحد من اولي
الالباب غير هو صفة في الاصل بمعنى المغاير اي مغاير المذخر في حال كون مغاير المذخر ومستوي
في الاحوال كلها لان فيه معنى النفي يجري مجرى حرفه في عدم التصرف ومما ينبغي ان يعلم انهم
قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة
المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء اي في كلام المصنفين
فكانهم جعلوه بمعنى المغاير وهو اي غير ههنا منصوب على الحالية من ضمير استصفيت
مدخر بالدال المهملة المشددة مجرور لاضافة الغير اليه وهو اسم فاعل من الافتعال اصله
مذتخر قلبت التاء دالا فصار مذدخر ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة
فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة
بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال كليهما من المجهورية فيجوز ذلك الادغام نظرا
الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ذالا او الذال دالا وجاز فيه ايضا مذدخر بالذال
المعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتحليله نظرا الى عدم اتحادهما في الذات فضل منصوب
على انه مفعول مدخر الصحيحة مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه
اريد به الحال والاستقبال واعتمد ايضا على غير وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم
الفاعل مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اي عند تجرده
عن اللام اذ عند دخول لام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط

في عمله بكونه بمعنى الحال والاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب
ابوه امس زيد اي الذي ضرب وانما اشترط ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان
بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا لفظا ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته
لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في
عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان
بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا اجنبيا او غير
سببي نحو زيد ضارب وضارب ابوه او ضارب في داره عمرو امس لان ادنى الشبه
بالفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور
مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لاتساعه وكذلك يعمل في المفعول المطلق
من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي عنه والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء
الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على احدها لان طلبه للمفعول على خلاف وضعه
لانه انما وضع الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا تقتضي فاعلا
ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه لمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون
واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك اما بكونه مسندا كما اذا اعتمد
على الاربعة الاخيرة التي ستذكر فانه ح لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ لا
مع لوازم الفعل او بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام شانه
ان يكون من الاحكام والعوارض دون الذات الاول حرف النفي نحو ما قائم زيد
وما في معناه اي في معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم
كما في قول ابي عمرو اني امرؤ لم اتي الا بصالح لغير نهاني نفسه بالمطامع فامهلا

عمل في نفسه النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قائم الزيدان قوله وان
امرأ تختار الصحاح المرء الرجل تقول هذا امرؤ صالح وهذه امرأة صالحة فاذا
ادخلت الف الوصل في المذكر قلت امرؤ فتتبع الراء في كل حال حركة الهمزة في كل
حال واعرابه في كل حال فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين استوحي قوله لم يعش
وزان لم يرم صفة امرأ ولغير باللام الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبر ان ومهيلا
على وزن مجيب اسم فاعل من امهل يمهل امهالا والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان
الرجل الذي لم يتم الا بالاعمال الصالحة لا يمهل نفسه باظهار الطمع في كل موضع والثاني
من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقائم زيد او مقدرا كقوله ليت
شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب على انه مفعوله
مقدما على فاعله اي امقيم بمعنى ايقبلون عذري قومي قوله شعري بكسر الشين
والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال
والتقدير ليت علمي ثابت عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا
حرف الاستفهام واما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء
كان مستفادا من حرفه او من اسمه نحو اي جالس جاءك وكيف مصبح اباك وكم
مالك صديقك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدأ اصليا نحو زيد قائم ابوه او نسخيا
كقوله وكم مالي عينه من شيء غيره فمالي نصب عينه لاعتماده على كم الخبرية ليست مبتدأ
حرفيا لكونه في الظاهر نكرة غير مخصصة بل مبتدأ معنويا فانه مخصص معنى الا ترى ان
قولكم رجل لقيته بمعنى كثير من الرجال ومع هذا اعلم ان تخصيص المبتدأ النكرة
بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا وهو ظاهر او بالصفة تقديرا نحو قولهم شجب

في الاجارة وشجب الارض وشجب من اللبن او بالصفة معنى وتقديرا كما ذكرنا اصليا كان الوصف
فيها من تمام معناه وليس مقدرا على لفظها كما تقرر مع لفظ شجب لا لام الا بوصف اصلا لكنها
فالواو فيه كذلك والرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس
منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيهما اي في الحال
يعني في مواضع اعتمد اسم الفاعل فيها على ذي الحال الاعتماد تقديرا ايضا بان يحذف
ذو الحال لفظا والسادس منها الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد ركن الدين
العلوي بعينه في كبيره واسم شرح الكافية قوله بعد الموصول الخ فاقال في قوله غفل عنه المص
مقوله وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا حيث
نصب طالعا جبلا اي كوكبا طالعا على الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكسورة المشددة
نحو ان قائما الزيدان ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد كذلك يعمل ما يجري مجراها كالمنسوب
والاستعارة مثل الهاشمي ابوك واسد الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا
عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اعني منسوب الى هاشم وهذا الاشتراط اي
اشتراط الاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش فلا اشتراط بالاعتماد
عندهم فعلى هذا قولنا قائم زيد فقائم فيه اي في قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتدأ
لا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون قائم مبتدأ وزيد مرفوعا
على انه فاعله ساد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وزيد مبتدأ واما قائم الزيدان
والزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قائم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون
لكونه اي لكون قائم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك مع المطابقة شرط في الخبر المشتق

افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتدأ وهو جائز عند الكوفيين
اى قائم الزيدان او الزيدون جائز عندهم وعند الاخفش على تقدير ان يكون مبتدا او ما بعده
فاعله سادّ مسدّ الخبر وهذا الاختلاف بعينه من غير تفرقة جار بينهم في عمل الظرف في الاسم
وعدمه يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط اعتماده
على احد اشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتدا
مصدرا كان او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل عن عامله خبره
اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان
ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اول شيء على
الفعل لانه من حيث هو حدث في مفهوم وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء
كما هو للخليل واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا
كما لا يشترط في اعمال اسم الفاعل والمفعول في حرف في رعايته وروده متعلق بذكر
وهي مصدر مضاف الى مفعوله وهو عباراته جمع عبارة من عبر اما من المعنى الى اللفظ
بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى الذي طلب ذكر الفاعل متروك لتقديره في رعايتي
عباراته والضمير البارز المتصل مجرور المحل للاضافة العبارات اليه عائد الى الامام
الفصيحة اى الخالصة من تنافر الحروف نحو الهعخع ومن الغرابة نحو تكأكأ وافرنقع ومن
مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي الاجلل بفك الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه
زيدا باضمار الذكر وتنافر الكلمات مجتمعة نحو وليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد نحو قوله سأطلب
بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل كل في موضعه مجروره صفة العبارات فان الفصاحة
كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة نحو كلمة

فصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح النثر وقصيدة فصيحة النظم ولم يجمع الفصيحة مع
ان الموصوف جمع للاختصار كما في المطلوب هنا وغيرها ولم من حروف الجوازم للفعل المضارع
وهي حسنة نحو لم يضرب يسمى بالجحد المطلق في عرف اهل فارس لانها موضوعة لمطلق الانتفاء
فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب ويسمى بالجحد المستغرق لوجوب اتصال
نفيها بالحال وذلك لان لما نفي قد قرب نحو قد ضرب اخبار عن الماضي المتصل بالحال كذلك
نفيه لم ليس كذلك لعله وهو من لم وما وهذا من جملة مصداق ما يقال زيادة الحرف تدل
على زيادة المعنى وان للشرطية نحو ان تضرب اضرب ولام الامر اى اللام الموضوعة للامر سواء
كان امر الفاعل الغائب او المفعول الغائب او الفاعل المتكلم او المفعول المخاطب وهي
مكسورة بالفتح لغة ولا الناهية اى الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجيء للمخاطب
والغائب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد تدخله
ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيعم اللفظ المجموع الاربع مع التنصيص على كونه بعضهم
حاضرا وبعضهم غائبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا انما قلت المفهوم مما ذكر
ان تجيء صيغة المتكلم في الموضعين الامر والنهي وقد صرح ابو حنيفة بخلافه حيث قال
في تصريفه غير انه لا باس بالوجهين للمتكلم في الموضعين الامر والنهي قلنا معنى كلامه انه
لا تجيء من غير تاويل لئلا يلزم امر الشيء لنفسه او نهيه عنها او لا لورودها في الاستعمال كثيرا
لا يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع وفلنتجه وغير ذلك ولهذا اختار الشريف قول السكاكي فلتعينهما
بالقول اى اذا كان ان يرى في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما اشارة
الا ان صيغة الطلب ليس على حقيقته بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين على ما هو
بصدد المذكور تدبر فانه تقييد طوفعل مضارع مجزوم بلم لسقط الياء علامة الجزم

لان اصله اطوى بالياء المدة لما تبين فى موضعه ان حرف العلة فى آخر الفعل المعتل

اللام بمنزلة حركة حرف الصحيح فى آخر الفعل الغير المعتل اللام فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة

معطوفة على جملة استصفيت ذكر منصوب لانه مفعول لم اطو شيئ مجرور للاضافة

ذكر اليه من حرف جر مسائله مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة المسائل اليها عائد الى الكتب

الثلثة والجار والمجرور متعلق بلم اطو الا حرف من حروف الاستثناء وهى اى حروف الاستثناء

وادواته على معنى ما به يستثنى فى الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا

وعدا وغير وسوى بحركات السين وغيرها مثل سواء بالكسر والفتح وخلا وما خلا وما عدا

وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما مثل قولهم مع لما عليها حافظ

ما موصولة ندر فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته فاعله مستتر فيه عائد الى ما والموصول

مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر شيئ لان المستثنى ليس

من جنس المستثنى منه الذى هو ذكر والعامل اى عامل النصب فى الموصول مع صلته الا

قوله العامل مبتداء والآخر او العامل الفعل السابق ذكره وهو لم اطو بواسطة الا

على اختلاف المذهبين اذ منصوب على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل لان ذكر ما ندر

بعض من ذكر شيئ او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن

بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك كما اعترف به قبله حيث قال بدل من ذكر

بدل البعض من الكل والعامل فيه لم اطو دون الا بل هو لغو فى العلاج اى لم اطو ذكر

شيئ الا اطوى بالياء ذكر ما ندر بخلاف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه الا عراب

والجار اعنى بحذف متعلق بمنصوب مقدر بين او وعلى اى منصوب على البدل من ذكر

شيئ بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول واجب النصب على

على الاستثناء المنقطع من غير سبيل الا انه يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو

اى المضاف المحذوف من ذكر وهو اى الذكر المحذوف غير الذكر الذى هو المبدل منه لان المحذوف

المقدر غير الملفوظ المذكور وان اتحد فى اصل الموصوف فافهم وانما جوز الحمل على البدلية اما من

بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اى لم اطو ذكر شيئ الا اطو ذكر ما ندر فى كون الذكر الذى

اورد فى التقدير هو عين الذكر المذكور والا لان البدل بتكرير العامل من هذا تظهر فائدة

قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذى هو المبدل منه او بدل من المسائل فى من مسائلها والعامل

فيه من اى لم اطو ذكر شيئ مما ندر اى من مسائل التى ندرت من قبيل هذا سهو لان البدل

يكون فى غير موجب وشيئ ومسائلها موجب والجواب المنفى الذكر المتعلق بشيئ هو من المسائل

فرجعه اليه فالسهو فى مقابلته لابن اخت خالته وما كان ههنا اعرابان كل منهما محتمل

الوجهين ابتداء فى تفصيله اولا بابا واو وثانيا ايضا بابا واو وثم ما نقل ههنا احتمال

كون البدل من الضمير المجرور فى مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور

لعدم مساعدة المعنى للزوم كون ما ندر كتابا له مسائل وليس كذلك مع ذلك لان هذا الضمير

راجع الى الكتب الثلثة فيكون التقدير لم اطو ذكر شيئ من مسائل كتب الثلثة الا مسائل ما ندر

فيرجع ما له الا ان يقال الا الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل فى وجه الفساد

انه اذا كان بدلا يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل وبين المضاف اليه وهو

ما ندر بتقدير تنحية المبدل منه اى تبعيده وازالته من البين وهو الهاء فى مسائلها

فاسد لما قيل وانما قال فاسد لان المراد بالتنحية التنحية فى المعنى لا التنحية فى اللفظ

حتى يلزم ما ذكرتم على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا هذا ولكن

الحق انه ليس المبدل منه فى حكم التنحية لا معنى ولا لفظا اما الاول فلاشتمالها فى غير بدل

الغلط فائدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل
منه في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شرح اللب اللباب ولكونه في حكم التنحية
لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم من الضمير المجرور في انعمت عليهم فلو كان في حكم التنحية
مطلقا لما صح ذلك لان التقدير حينئذ يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم
خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الكائن في
اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم التنحية فايذان منهم باستقلال البدل بنفسه من غير
ذكر المبدل منه ومفارقته التأكيد والصفة وعطف البيان ومن هذا ظهر لك ان قول
الشارح لان المراد بالتنحية في المعنى لا في اللفظ بمراحل عن التحقيق او شاع عطف على
ما ندر فيما في حرف جر ما موصولة بينهم بين منصوب اي لفظا بين منصوب لفظا على
الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل لاضافة بين اليه وعبارة عن النحاة لانه عائد
اليهم وعامل الظرف اي ناصبه محذوف وهو استقر وفاعله المنتقل اليه من عامله بعد
حذفه مستتر فيه عائد الى ما والعامل مع المعمول اي الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما
والموصول مع صلته مجرور المحل في متعلق بشاع وانتشر معطوف على شاع او على
ما ندر والاول اولى لقربه ولم حرف جزم ازد فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط
الياء لالتقاء الساكنين وسقوط الياء يقال عينا اي الساكنان الياء والدال
فيه اي في المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه مفعول لم ازد اجنبيا صفة
شيئا الا موصولة كان فعل من افعال الناقصة مع معمولها جملة فعلية صلتها اسمه
مستتر فيه عائد الى ما بالزيادة متعلق بقوله حريا بتشديد الياء بمعنى الجدير فهو اللائق
وهو منصوب على انه خبر كان والاصل كان حريا بالزيادة ثم اخر حريا للسجع والموصول

مع صلته منصوب المحل على الاستثناء من لم ازد شيئا والعامل الا او لم ازد على اختلاف
فيه ذكر في محله او على البدلية من شيئا والعامل فيه لم ازد دون الا بل هو لغو في العمل
والجملة اعني لم ازد مع ما عمل فيه معطوفة على جملة لم الو فهي اما في محل الرفع ان كانت فانظرت
عاطفة او في محل الجزم ان كانت فاؤه جزائية وبمباحث الاستثناء ظرفية لا يليق ذكرها
في هذه الاوراق لكن في قربها اي في مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاشباه المكرر
لا بد من ذكرها لا نحتى ان الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر الخاء المعجمة الامتحان
والتجربة وهي اي تلك المسئلة اللطيفة انه لو قال قائل لفلان علي عشرة دراهم قوله عشرة
مرفوع مبتدأ و لفلان خبره وعلي متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة
الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا او لو قال له علي عشرة بتنوين
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم في الاول
خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه المقرر ههنا ولا عليك ان تبين فنقول اما ان اللازم
في الاول خمسة فلانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية فصارت
تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان وادخلنا معهما ستة فصارت ثمانية واخرجنا منها
خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة فصارت سبعة واخرجنا منها ثلثة بقي اربعة وادخلنا
معها اثنين فصارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكل وتر منفي خارج وكل شفع
موجب داخل كما في شرح الرضي وفي تعليل سبيل هذه المسئلة ان يجمع المثبت على حدة ويجمع
المنفي على حدة ثم ينقص المنفي عن المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة
واربعة واثنان فالمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلث وواحد والمجموع خمسة
وعشرون واذا انقصت الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني واحد فلان الحاصل

لما استثنى اثنين بقي ثمانية فلا يستثنى ثلاثة من تلك العشرة ايضا ولا بد ان يكون ذلك استثناء
من العشرة لا من الاثنين لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناءات الباقية
كلها من العشرة فيقول الا تسعة نفي تسعة من العشرة فبقي واحد واعلم ان عبارة اللباب
في هذا الباب هكذا ولو كررت المستثنى اثنين بعد الصحيح دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن الاثبات
نفيا نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم خمسة ولو ذكرت بعده الا اثنين
الا ثلاثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى وقال شارحه يعني لو ذكرت بعد الا واحدا الا اثنين
الا ثلاثة وهكذا الى التسعة بان يقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة
الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلاثة الا اربعة الا خمسة الى الا تسعة
فاللازم واحد لانك اذا اقلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا اقلت الا ثلاثة
بقي اللازم اربعة ثم اذا اقلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا اقلت الا خمسة بقي اللازم
ثلاثة ثم اذا اقلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا اقلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم
اذا اقلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا اقلت الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم ان استثناء
المساوي من المساوي او نقيضه منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرجه عن المساواة وههنا كذلك انتهى
اذا عرفت هذا فقول الشارح اما قال له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة الخ بدون التوصل
الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما في الباب مسئلة وما ذكره
ههنا في الكتاب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي ان يترك فيها الا واحدا اي لا يخفى على المدرك المنصف
فلهذا اخترنا في وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك بالتدبر واعلم ان في تخريج
المسئلة الاولى تقريرا اخر قد لاح ببالي وخالج في خيالي قبل العبور على ما ذكره المقام ثم وجدته
هو المرضي عند بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذي حققه بقوله واعلم ان في هذا المقام

الاعلام

يكون الثاني من المستثنى مستثنى من الاول ويكون المستثنى الاول الذي استثنى منه الثاني
ان كان منفيا كان الثاني مثبتا وان كان مثبتا كان الثاني منفيا ونقول وجه الضبط
ههنا امران الاول ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد
منفيا ويجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا والثاني ان يسقط
المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذه المستثنى منه الى المستثنى الثاني حافظا
مبلغه ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى الثالث وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت
التسعة من العشرة بقي منها الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية عادت تسعة
فاذا اخرجت من هذه التسعة الثانية سبعة بقي اثنان واذا ضم الاثنان الى الستة
عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا ضم هذه الثلثة
الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة بقي اربعة واذا ضم
هذه الاربعة الى الاثنين صارت ستة واذا اخرجت من هذه الستة واحدا بقي خمسة
وههنا فوايد اخرى مهمة لا ينبغي ان تهمل وان طال الكلام منها ان الفعل الواقع
بعد الا لا يقع الا مفرغا ولهذا لا يقع الا بعد النفي فان وقع بعد الا مضارع فلا يشترط
ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل فيا ولها زيد الا فاعل فيكون
خبر المبتدا وان وقع بعدها فعل ماض اشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقوله تعالى وما اتيهم
من رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم نحو انشدك الله الا فعلت فان معناه ما انشدك
فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها انه لو وقع الجملة الاسمية كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا
وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا كقولك مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل
واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال

ما انشدك الا فعلك

من النكرة ونحو ذلك نحو دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز
الا ان يكون زيد بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان المستثنى يجوز
تخفيفها عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما يجوز في ليس ولا يكون خاصة
دون غيرهما من ادوات الاستثناء ومنها انه لا يكون مظهر الجوار اعتباره كما قد يجوز
شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقول القائل من قذف
زيدا فاجلدوه واحكم بفسقه ورد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي يرجع الى الكل
وعند ابي حنيفة يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقف والبحث عنه خارج عن الفن
فان قيل في قولك في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع
بعد الجملتين ينصرف الى الثانية عندنا وههنا منصرف الى الجملتين معا لان معناه
لا حول لي عن معصية الله تعالى الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله قلت ان الا
المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء آخر لدلالة الثاني عليه او نقول
ان الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة
شيء واحد وترجمة على وزن دحرجة اي تسمية الواو للعطف ترجمت فعل
فاعل ومفعول هو الضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استصفيت
او على جملة لم ازد والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه
الاولوية لا يخفى على الذوق السليم بكتاب جار ومجرور متعلق بترجمت المصباح
لا يخفى ان ليس اسم هذا المركب المجموع فلعل ذكر الكتاب بكون معنى تعظيما له
مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى الخاص كخاتم من فضة ليستغني اي
ليستغني يعني انا ترجمته بالمصباح لاستضائة بانواره على نمط خرجت على الخرب

ان بعد ما لا يكون الفعل في تقدير الاسم

بعد ما

بعد هذه اللام جارة وان مع الفعل في تأويل المصدر فتقدره لان لا يدخل الفصل الا بعد ما … يكون
في قوة الاسم … على المصدر كما في قوله حتى … فعل مضارع منصوب
… المصدرية … على الضمير المستكن … اي لم يستضيء هو … بانواره
… يستضيء هو الضمير المجرور … الاضافة الانوار اليه راجع الى الكتاب والمراد بانواره …
… وضاحة الشريعة في هذا الكلام استعارة بالكناية لان … شبه المختصر بالمصباح
في ازالة الظلم جمع ظلمة كالحلل جمع حلة … الازالة
المختصر فلانه … الظلمة … الاستعمال … في الحقيقة
… الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره والمشبه المذكور اي … المطوي
المختصر بالمصباح في ضميره استعارة بالكناية والاثبات استعارة تخييلية … قرينة لها
… على انه خبر بعد خبر او صفة تخييلية او منصوب على انه … اي يغتنم
معطوف على يستضيء هو الضمير المستتر فيه عائد الى الولد خاتم منصوب على انه مفعول …
هو بمعنى الغنائم جمع غنيمة واضافتها الى آثاره اضافة العام الى الخاص اي حلي خاتم
آثاره فيكون اضافته بمعنى من كخاتم من فضة لان الغنائم المرادة ههنا هي الآثار الحاصلة
من المختصر كما ان الخاتم هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصيتها … كون المضاف
معمولا موجودا ههنا والمراد بها اي بتلك الآثار الحاصلة من المختصر مسائله الشريفة التي هي
فوق كل مغتنم والضمير البارز مجرور المحل بالاضافة الآثار اليه راجع الى المختصر وكسرته فعل فاعل
ومفعول هو اي المفعول الضمير البارز المتصل هو عائد الى المختصر والجملة معطوفة على
جملة ترجمته ومعنى كسرته اي طويته طيا وهو ضد النشر بمعنى طويته على كسر عبد القاهر لان
الثياب المغسولة اذا انتشرت طويت على كسره القصار فكان … شبه هذا المختصر بالثوب المغسول

متعلق بحزيل

وجملة مشتملا منصوب على انه حال او مفعول ثان على حرف جر جملة مجرور بها متعلق
بكمية ابواب مجرورة الاضافة الخ الابواب جمع الباب كما الاصل بابة بوب قيل انما تمم ههنا
لانه لا يدخل في شموله الا بعد المحاوزة عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد المجاوزة عن بابه
اصله بوب بدليل ابواب مرفوع على الابتدائية الاول صفة الباب بعينه الاخر اصله اوءل
على وزن افعل على راي مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا وادغمت بدليل اوائل
وجمع على اوائل او الاول وقيل اصله وول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة
قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اواول للاستثقال في الصحاح اذا جعلت اول صفة
لم تصرفه تقول لقيته عاما اول اذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه
في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام وثانيه اول وجمعه اول مثل الاخرى
والاخر في الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء
الجار مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا النحوية مجرورة صفة الاصطلاحات
واما لم يقل النحويات موافقا للاصطلاحات لان اي النحوية اسند ت الى ضمير الجمع
الاصطلاحات في تجويز الوجهان كما تقرر فان قيل النحوية ليست بفعل اصطلاحي
ولا بمعناه مما اشتق من الفعل فاين الاسناد قوله لانه متعلق لما يفهم من الكلام بق
اعني الانكار اي الاسناد فيه لانه ما هو كذلك الاسناد والافيهما اي في الفعل وفيما
في معناه ولهذا الشمعليم يقولون ان الجر لابد وان يكون فعلا او معنى فعل ما وليس مثل
قولنا زيد اخوك عمرو غلامك مثل هو اخيك مملوكك لان الجار فيها اي في النحوية
ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو
فالنحو اسم لمحقق كهاشم وبصرة فلا يصح الوصف به واذا نسبت وقلت نحوي وهاشمي

وبصري الخلاف مسلك الصفات حتى تقول برفع الهندي غلام على انه فاعله في قولك رجل
هندي غلامه فلا اشكال وهي اي الاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات ولهذا اي و
لكونها بمعنى المصطلح جمعت الاصطلاحات اي جيئت بصيغة الجمع الظاهر الا يقال جمع لـ
الاصطلاحات وان كانت مصدرا الفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو ذكر المصدر واراده
اسم المفعول كثير كما للفظ بمعنى الملفوظ وغيره كالقول بمعنى المقول والعطف بمعنى المعطوف
والضرب بمعنى المضروب ونحوه ذلك هي اي الاصطلاحات التي بمعنى المصطلحات عبارة عن
الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف والكلام وانواعه
اي انواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل
ان يكون الجملة اثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه لا يأتي
الا من اسمين او من فعل واسم فان بدات باسم تسمى اسمية كزيد قائم وزيد ابوه قائم و
زيد اقائم وهل زيد قائم وما زيد قائما ونحو هيهات الامر شتان زيد وعمرو واقائم الزيدان
وما قائم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب فانه مثل هيهات الامر وما بعده من
الجملة الفعلية دون الاسمية وان بدأت بفعل تسمى فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا
ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب
وصاحب اللب ابن مالك لكن الزمخشري وصاحب اللباب الحق بهما اعتبارا من الاولين جملا
قسمين اخرين من الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط ولزوم الانحصار
فهي قسم من اقسامها يسمونه بذلك لاسم الاصطلاحي اعني الفعلية والا فان تضمن الشرط
يسمونها شرطية سواء كانت مركبة من فعليتين نحو ان تكرمني اكرمك او من فعلية
معنى نحو ان كان ان متى زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب وان لزم الانحصار

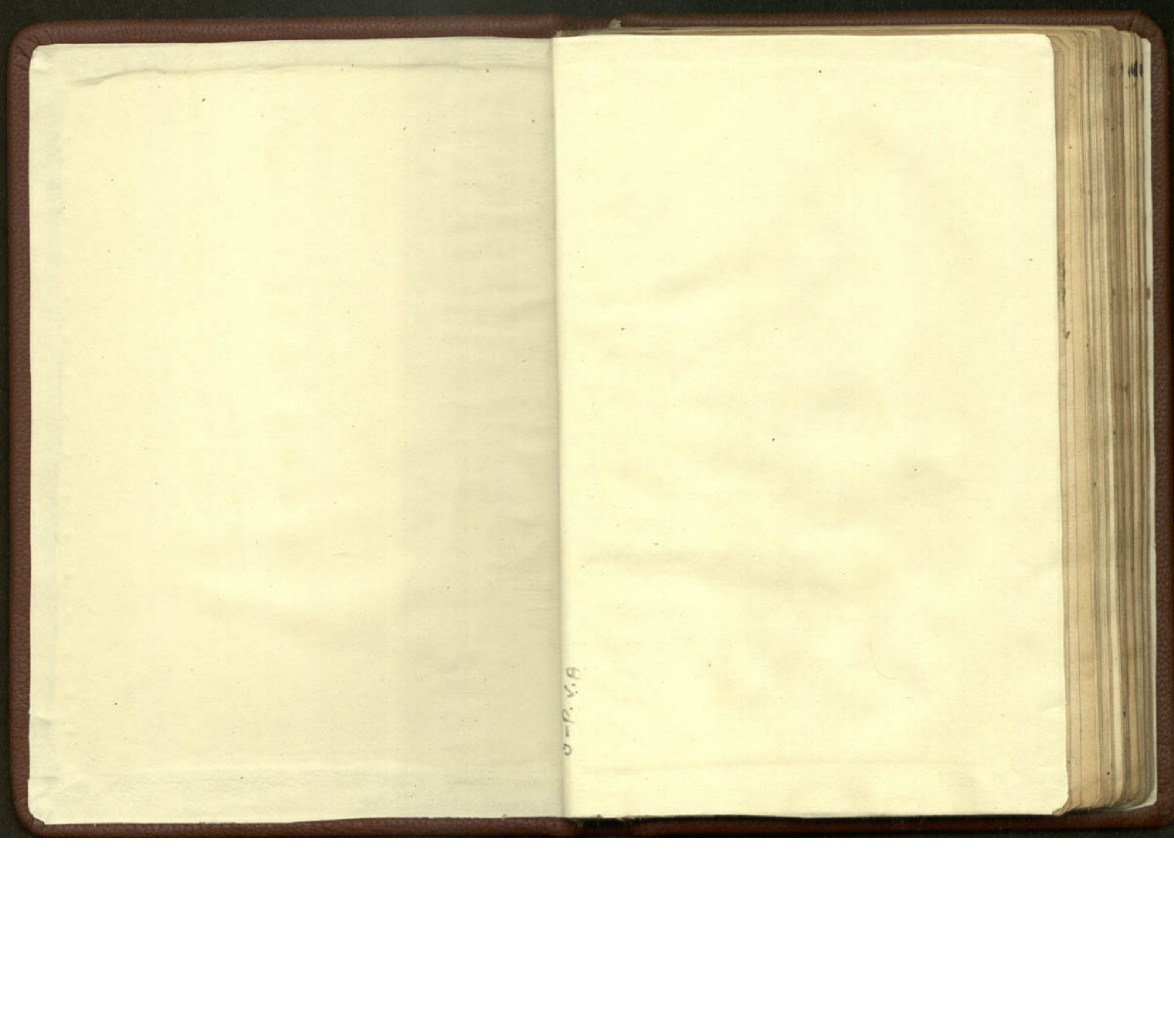
وجه الحصر اي حصر ابواب الكتاب في الخمسة بيان ان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون
موقوفا عليه المباحث الاتية اولا فالاول هو الباب الاول ان كان الثاني وهو ما لا يتوقف
عليه المباحث الاتية فلا يخلو من ان يكون البحث فيه من جهة العاملية او لا فالثاني الاول فلا يخلو
من ان يكون العامل قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اي ما يكون العامل فيه قياسيا
هو الباب الثاني والثاني اي ما يكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث والثالث اي ما يكون معنويا
هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس
فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون هو الباب الخامس لم لا يجوز
من الوجه فلم لا يجوز ان يكون شيئا اخر لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم اولا ان الحصر
اي الحكم بالانحصار اما عقلي متردد بين النفي والاثبات بجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه
واما استقرائي لا يكون كذلك بل يستدعي الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور
لكن اعتبر بعضهم ههنا قسما اخر وسماه حصرا جعليا وبيانه ان في ذلك الاستقرائي اما ان يتعلق
بجعل جاعل اي يكون المقسم مما جعله جاعل على تعداد ذلك الاقسام كالمصباح المجعول على الابواب
الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم منه يسمونه بذلك الاسم الاصطلاحي اعني الاستقرائي
وان تعلق به يسمونه بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا فنقول هذا السؤال عام الورود في كل
جعلي لا عقلي لان بداهة العقل كافية فيه لا يتطرق اليه شبهة لكن
يرفع ذلك السؤال العام بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث من جهة
العاملية يلزم ثبوت الخامس بالاستقراء في اجزاء الكتاب وابوابه
لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا اخر
تمت الخامس م

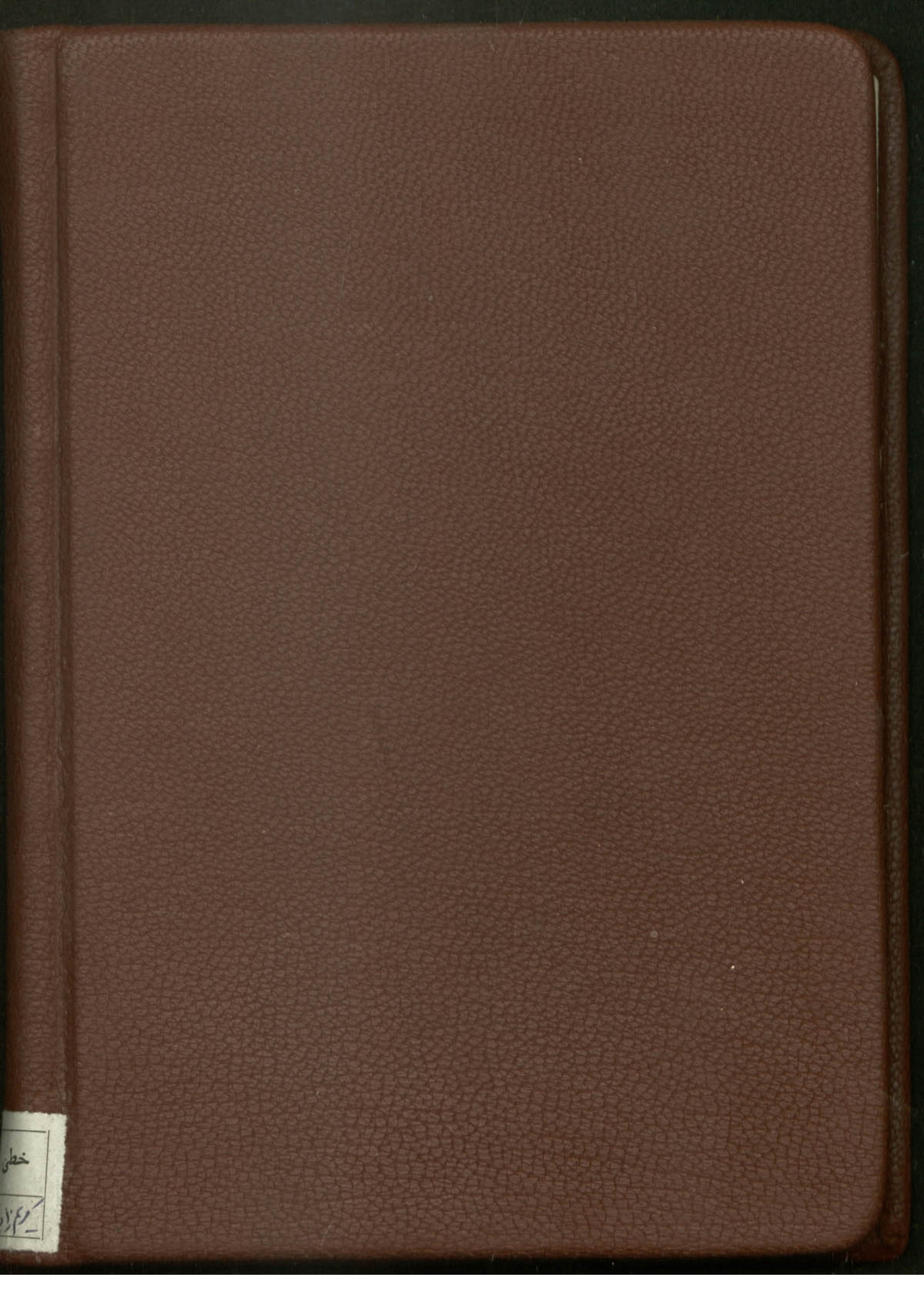


فيستحق تعلق الجار خلافه سواء كان في ظرفيا في الظروف او ظرفا لغويا اذ الى [illegible] والمجرور يسمى
ظرفا اصطلاحيا كما اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد فوقه المحكمة يدخلها [illegible] في الشرطية
معنى قيد زاده صاحب العناية في شرح اللباب قال في قوله [illegible] الى [illegible] الايجاز ان
يكون جملة شرطية لفظا لانهم لا يجوزون دخول [illegible] الشرطية اذا اورد ذلك دخلوا كلما
واسندوه الى ضمير الشان فجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة حملية لفظا وشرطية معنى
انتهى قوله التي يتوقف صحة الالفاظ عليها اي على كل الالفاظ المعدودة المباحث
الآتية فلهذا اي فلتوقف المباحث الآتية عليها قدم المص هذا الباب الكائن في الالفاظ
على سائر الابواب بهذا اوردفها اي عقبه بقوله الباب رفع اي مرفوع بالابتداء اي مرفوع
تقديرا على انه صفة الباب في العوامل متعلق بمحذوف لكونه مرفوع المحل على الخبرية للمبتدأ
اللفظية مجرورة على انها صفة العوامل القياسية مجرورة صفة ايضا اي كما للفظية
بعد الصفة وانما قدم هذا الباب على الباب الثاني لان العوامل المذكورة في الباب الاول
قياسية وفي الباب الثاني سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم
الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية وتنصب
اسما آخر على المفعولية فهذا قياس مطرد في جميع الافعال ولو ترك قوله فهذا الكلام
الكلام في جميع الافعال فلك ان تجري ان هذا الحكم في كل سواء سمع من العرب ولا والسماعية
غير مطردة مثلا قولنا ان الباء واخواته تجر قوله مثلا نصب على المصدرية اي امثل مثلا
وتجر على زنة تمد صيغة مؤنث وتم اي لفظه تجر [illegible] سماعي خبر لقوله قولنا و
قوله تختص فيما سمع من العرب صفة كاشفة للسماعي وليس لك ان تجاوزت عما سمعته
من العرب لا شك ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لانا لا يطرد في كلامهم [illegible] التأخر

٨١

شاذ عن القياس الخارج عن الاصل كما قال في الضوء [illegible] اي [illegible] قوله الباب
صفة بعد صفة [illegible] والمطرد ليس كذلك [illegible] اولى بالتقديم فلذلك قدم عليه قوله الباب
الثاني في العوامل السماعية واخواته كالعوامل السابقة لكن قدمه على الرابع لشرف اللفظية
السماعية اقوى لانها توجد بالحس البصري وفيه بحث لان العوامل اللفظية من الالفاظ التي
هي اصوات مخصوصة وهي ليست بمحسوسة بالبصر بل بالسمع فلو قال توجد بحس السمع والقلب معا
لكان اولى والمعنوية توجد بالقلب فقط لانه اي العامل المعنوي اما الابتداء الرافع للمبتدأ
والخبر او وقوع المضارع موقع جنس الاسم الرافع للمضارع او كون الصفة صفة لمرفوع او
منصوب او مجرور العامل في الصفة عند الاخفش على ما سيجيء في اواخر الكتاب في الباب الرابع ولا شك
ان كل واحد منهما معنى عقلي لا توجد الا بالقلب فلا شك في مزية ما يوجد بالشيئين على ما يوجد
بالشيء الواحد المزية بمعنى الفضيلة فعيلة لا فعيل لها في القياس تميز [illegible] عليها اي تفضله [illegible]
المزايا ثم قدم المص الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب الخامس في فصول من العربية لان المراد
من علم النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل ان كانت معنوية بخلاف
الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث وغيرها فانها من تمام العلم
وليست بمقصودة من هذا الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود
من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن [illegible] حيث يشمل الثاني المقصود الاصلي وغيره بخلاف
الاول والمقصود من هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع على
الخامس وافراد الصفات في الابواب في قوله من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل
اللفظيات بالجمع وغيرها مع ان الموصوف جمع وهو العوامل يعلم مما ذكرنا في الكتاب المضبوط اي [illegible]
مختصراته المضبوطة ولعل المضبوطة وقع تصحيفا من المضبوطة لكن لابد ههنا الا ذكر




خطی